



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الادارة و الاقتصاد

قسم الاقتصاد

الدراسات العليا

## تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء كجزء من  
متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

الطالب حيدر صاحب صالح الكرعاوي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ

يَقْتَنِرْ يُوَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ

تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا

كُفِّرَتْ عَنْهُ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ

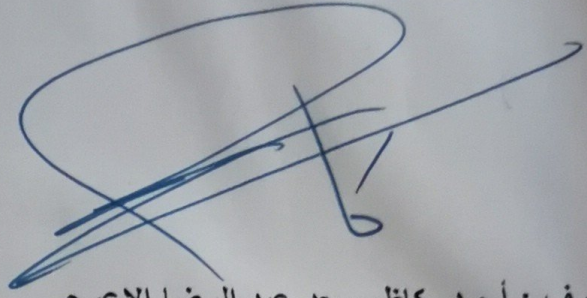
عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى

اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾

صدق الله العلي العظيم

## اقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) والتي تقدم بها الطالب (حيدر صاحب صالح الكرعاعي) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة و الاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد

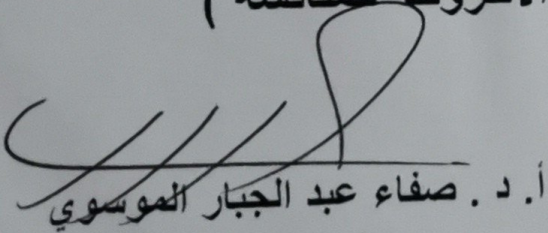


المشرف : أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

التاريخ /

## توصيات السيد رئيس قسم الاقتصاد

(بناءً على توصيات الاستاذ المشرف اشرح الاطروحة للمناقشة )



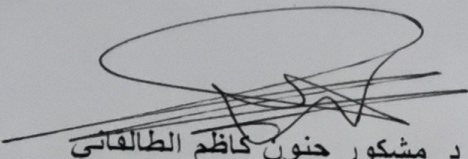
أ. د. صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

2023 / /

## إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة المسومة ب (تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالي من الابخطاء اللغوية ولأجله وقعت ....

  
م. د. مشكور حنون كاظم الطالقاني

كلية العلوم الاسلامية

جامعة كربلاء

2023 / /

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) و المقدمة من الطالب (حيدر صاحب صالح الكرعالي ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جداً).

أ.د. حيدر حسين احمد ال طعمة

التاريخ: / / 2023

(عضواً)

أ.د محمد علي موسى المعموري

التاريخ: / / 2023

(رئيساً)

أ.م.د كاظم سعد عبدالرضا الاعرجي

التاريخ: / / 2023

(عضواً و مشرفاً)

أ.م.د خضير عباس الوانلي

التاريخ: / / 2023

(عضواً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ (تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) للطالب (حيدر صاحب صالح الكرعاعي )

أ.د محمد حسين الجبوري

ر / معاون العميد للشؤون العلمية و الدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

أقر مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين الجبوري

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد

## الإهداء

إلى من ضمنني في ثناياه ..... الوطن الغالي...

إلى من فارقني ... أبي الغالي (رحمه الله)...

إلى قرّة عيني ... أمي الحنون (أطال الله في عمرها)...

إلى شركائي في السراء والضراء...زوجتي وأولادي الاحباء...

إلى أستاذي الغالي الدكتور كاظم سعد الأعرجي ...

(حفظه الله)...

إلى رفقائي في العلم..

إلى الأهل والأصدقاء وكل من وقف إلى جانبي ...

أهديكم هذا الجهد المتواضع...

الباحث

الحمد لله حمد الشاكرين .. والحمد لله في كل وقت وحين .. الحمد لله حمداً على كل النعم ..  
والحمد لله على حمد النعم .. والحمد لله يليق برب النعم .. فيا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال  
وجهك ولعظيم سلطانك ومجدك .. وصل الله على سيدنا ونبينا محمد واله الطيبين الطاهرين .

يسرني ان اتقدم بوفر الشكر و التقدير و الامتنان لأستاذي الفاضل ، الاستاذ المساعد  
الدكتور **كاظم سعد الأعرجي** ، على الرعاية العلمية التي شملني بها طوال مدة اشرافه  
على هذه الرسالة من خلال المتابعة المستمرة والملاحظات القيمة والآراء السديدة التي كانت لي  
خير عون في ترصين هذا العمل و المساعدة في انجازه بهذا الشكل ، اتمنى له التوفيق و النجاح  
و السعادة الدائمة اطال الله في عمره وجزاه الله عني كل خير .

كما اتقدم بالشكر و التقدير الى الأساتذة رئيس و اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين  
بقبول مناقشة هذه الرسالة و ابداء ملاحظاتهم البناءة عليها و تقويم ما جاء فيها خدمة للوطن .

ولا يفوتني ان اقدم خالص شكر و تقدير الى السيد عميد كلية الادارة و الاقتصاد الاستاذ الدكتور  
**محمد حسين الجبوري** ، والسيد المعاون العلمي الاستاذ الدكتور **علي احمد فارس** ، كما اتوجه  
بشكر الى السيد رئيس قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور **صفاء عبد الجبار الموسوي**، كما اتقدم  
بخالص شكري و تقديري الى الاستاذ المساعد الدكتور **سلام كاظم الفتلاوي** الذي اغنى البحث  
بتوجيهات القيمة جزاه الله كل خير . وبقية اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد.

واود ان اتقدم بشكري و تقديري الى كافة الاخوة و الاخوات الذين قدموا لي يد العون في  
جامعة كربلاء مكتبة الدراسات العليا ، وجامعة الكوفة وجامعة المستنصرية وجامعة بابل  
والمكتبة العلوية في النجف الاشرف ومكتبة مسجد الكوفة ، كذلك اتقدم بالشكر الجزيل الى  
زملائي طلبة الدراسات العليا وخصوصا الطالب **علي عبود البديري** وكل من مد لي يد العون .



## المستخلص

يهدف البحث الى دراسة تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق يُعدّ عرض النقد أحد طرفي التوازن النقدي الذي يشكل الطلب على النقود والطرف الاخر وهو من المتغيرات النقدية الرئيسية التي تم التركيز عليها في النظرية النقدية ، تكتسب دراسة عرض النقد وتحليلها اهمية خاصة سواءً في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية ، لما لها من اهمية في توجيه السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و المشاركة في رسم السياسة النقدية للأمد الطويل وتحديد معدل نمو عرض النقد بالشكل الذي يتناسب مع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

يهدف البحث إلى تحليل اثر عرض النقود في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي دول المختارة (الامارات ، الجزائر ، العراق ) وتحديد اثر عرض النقد في المؤشرات (الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم ، ميزان المدفوعات) للمدة (2003-2020) وتم بناء النموذج القياسي وفق بيانات سنوية باستخدام برنامج (Eviews12) المتمثل في اختبار الكشف عن استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع كما تم استخدام اختبار الحدود ، الخاص باختبار التكامل المشترك استناداً على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة القصيرة و الطويلة الاجل بين المتغيرات .

تم التوصل في هذا البحث الى ان هناك علاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي لكل من الامارات العربية المتحدة و الجزائر والعراق في المدى القصير وهي علاقة طردية، اما التضخم فقد اظهرت ان هناك علاقة سببية بين عرض النقد فكلما ازداد عرض النقد كلما ارتفعت معدل التضخم ، اما ميزن المدفوعات في بلدان الثلاثة لا يوجد اثر على ميزان المدفوعات في الاجل القصير ، وقد اوصى الباحث الى ضرورة السيطرة على حجم الكتلة النقدية من خلال السيطرة على عرض النقد الذي يأتُر بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي و الحد من معدلات الضخم التي تصيب الاقتصاد العراقي التي كان سببها التوسع المفرط في عرض النقد .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الاهداء
ب	الشكر و التقدير
ج	المستخلص
د- هـ	قائمة المحتويات
و- ح	قائمة الجداول
ح - ط	قائمة الاشكال
8-1	المقدمة ولدراسات السابقة
47-9	الفصل الاول / الاطار النظري لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي
10	المبحث الاول / عرض النقد .
10	اولا / مفاهيم عرض النقد
11	ثانيا / مكونات عرض النقد
12	ثالثا / مقاييس عرض النقد
16	رابعا / دور السياسة النقدية في عرض النقد
25	المبحث الثاني / الاستقرار الاقتصادي
25	اولاً / المفهوم العام للاستقرار الاقتصادي
26	ثانيا / اهمية الاستقرار الاقتصادي
26	ثالثا / سياسات الاستقرار الاقتصادي
29	رابعا / الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي
31	خامسا/ اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي
40	المبحث الثالث / علاقة الارتباط بين المتغيرات
40	اولا / العلاقة بين عرض النقد و الناتج المحلي الاجمالي
42	الثاني / العلاقة بين عرض النقد و البطالة
43	ثالثا/ العلاقة بين عرض النقد و التضخم
44	رابعا / العلاقة بين عرض النقد وميزان المدفوعات
93-49	الفصل الثاني : تحليل تطور عرض النقد وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة
50	المبحث الاول / تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003 – 2020)
50	اولا / نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي الاماراتي
51	ثانياً/ تطور عرض النقد في الاقتصاد الإماراتي
55	ثالثا / مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة
66	المبحث الثاني:- تحليل تطور عرض النقد و مؤشرات الاستقرار في الجزائر للمدة (2003 – 2020)
66	أولاً / نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري
66	ثانياً/ تطور عرض النقد في الاقتصاد الجزائري
70	ثالثاً / مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

79	المبحث الثالث :- تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في العراق للمدة (2003-2020)
79	اولا/ نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي العراقي
79	ثانيا / تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي
83	ثالثا : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق
140-95	الفصل الثالث :- قياس اثر عرض النقد في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي لبلدان العينة مع الاشارة إلى العراق للمدة (2003-2020)
96	المبحث الاول:-قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)
96	اولا / اختبار جذر الوحدة
97	1- دالة الناتج المحلي الاجمالي
101	2- دالة التضخم
105	3- ميزان المدفوعات
109	المبحث الثاني :-قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2003-2020)
109	اولا / اختبار جذر الوحدة
110	1- دالة الناتج المحلي الاجمالي
113	2- دالة البطالة
117	3- دالة التضخم
121	4- ميزان المدفوعات
125	المبحث الثالث :-قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)
125	اولا / اختبار جذر الوحدة
125	1- دالة الناتج المحلي الاجمالي
130	2- دالة البطالة
134	3- دالة التضخم
137	4- ميزان المدفوعات
142	اولا : استنتاجات الجانب التحليل النظري
142	ثانيا : استنتاجات الجانب القياسي
143	التوصيات
145	المصادر
	الملخص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	مقارنة بين المدرسة النقدية والكنزية فيما يتعلق بسياسة الاستقرار الاقتصادي	1
52	تطور عرض النقد (الضيق ، الواسع ، الاوسع ) في الامارات للمدة (2003-2020)	2
56	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة للامارات العربية المتحدة للمدة ( 2003-2020)	3
59	يوضح معدل البطالة و عدد السكان للامارات العربية المتحدة للفترة (2003-2020)	4
61	معدل التضخم في الامارات العربية المتحدة للمدة 2003- 2020	5
62	يوضح تطور ميزان المدفوعات و الاستيرادات والصادرات للامارات العربية المتحدة للمدة(2003-2020)	6
67	تطور عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر (2003-2020)	7
71	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة للجزائر للمدة (-2020 2003)	8
73	يوضح معدل البطالة وتعداد السكان للمدة (2003-2020)	9
75	يوضح معدلات التضخم خلال للمدة من 2003-2020	10
76	تطور الصادرات و الواردات و ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2003-2020)	11
80	تطور عرض النقد (M1,M2) في العراق للمدة (2003-2020)	12
84	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة لعراق للمدة (-2020 2003)	13
88	معدلات البطالة و عدد السكان في العراق خلال المدة (2003-2020)	14
89	معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2020)	15
92	يوضح الصادرات و الاستيرادات، ميزان المدفوعات للمدة من (-2020 2003)	16
96	اختبار جذر الوحدة لدولة الامارات	17
97	نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) الامارات العربية المتحدة	18
97	اختبار الحدود الامارات العربية المتحدة	19
98	اختبار عدم ثبات التباين (الامارات )	20
98	اختبار الارتباط التسلسلي (الامارات )	21
100	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ الاجل الطويل	22
101	نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) الامارات العربية المتحدة	23
101	اختبار الحدود الامارات العربية المتحدة	24
102	اختبار عدم ثبات التباين (الامارات )	25
102	اختبار الارتباط التسلسلي (الامارات )	26
104	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ الاجل الطويل	27
105	نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات(PB) الامارات العربية المتحدة	28

105	اختبار الحدود الامارات العربية المتحدة	29
106	اختبار عدم ثبات التباين (الامارات)	30
106	اختبار الارتباط التسلسلي (الامارات)	31
108	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ الاجل الطويل	32
109	اختبار جذر الوحدة لدولة الجزائر	33
110	نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) الجزائر	34
110	اختبار الحدود	35
111	اختبار عدم ثبات التباين	36
111	اختبار الارتباط التسلسلي	37
113	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	38
114	نموذج ARDL لدالة البطالة الجزائر	39
114	اختبار الحدود	40
115	اختبار عدم ثبات التباين	41
115	اختبار الارتباط التسلسلي	42
117	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	43
118	نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) الجزائر	44
118	اختبار الحدود	45
118	اختبار عدم ثبات التباين	46
119	اختبار الارتباط التسلسلي	47
121	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	48
121	نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات (PB) الجزائر	49
122	اختبار الحدود	50
122	اختبار عدم ثبات التباين	51
122	اختبار الارتباط التسلسلي	52
124	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ الاجل الطويل	53
125	اختبار جذر الوحدة	54
126	نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) العراق	55
126	اختبار الحدود Bounds Test	56
127	اختبار عدم ثبات التباين	57
127	اختبار الارتباط التسلسلي	58
129	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	59
130	نموذج ARDL لدالة البطالة (UN) العراق	60
130	اختبار الحدود	61
131	اختبار عدم ثبات التباين	62
131	اختبار الارتباط التسلسلي	63
133	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	64
134	نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) العراق	65
134	اختبار الحدود	66
134	اختبار عدم ثبات التباين	67
135	اختبار الارتباط التسلسلي	68
137	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	69
137	نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات (PB) العراق	70

138	اختبار الحدود	71
138	اختبار عدم ثبات التباين	72
138	اختبار الارتباط التسلسلي	73
140	معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ معالم الاجل الطويل	74

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم شكل
15	توضيحي يبين المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد	1
19	ادوات البنك المركزي لتغيير العرض النقدي	2
36	التضخم الناشئ عن جذب الطلب	3
37	التضخم الناشئ بدفع النفقة	4
41	اثر زيادة عرض النقد في سعر الفائدة	5
42	اثر تغيير سعر الفائدة في الناتج المحلي الاجمالي	6
43	العلاقة بين التضخم و البطالة	7
47	منحى ميزان المدفوعات في حالة الفائض	8
53	معدل النمو في عرض النقد (M1,M2,M3) في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)	9
57	يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية و الثابتة للامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)	10
60	يوضح معدل نمو البطالة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003-2020)	11
62	يوضح معدل نمو التضخم في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003-2020)	12
65	يوضح الفائض و العجز في ميزان المدفوعات	13
69	يوضح معدل النمو في عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر للمدة (2003-2020)	14
72	يوضح تطور معدل نمو (GDP) الاسعار الجارية و الثابتة الجزائر للمدة (2003-2020)	15
74	يوضح معدل البطالة في الجزائر خلال المدة (2003-2020)	16
75	معدل نمو التضخم في الجزائر للمدة 2003-2020	17
78	يوضح الفائض و العجز في ميزان المدفوعات	18
83	يوضح معدل النمو في عرض النقد (M1,M2) في العراق للمدة (2003-2020)	19
86	يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الجمالي بالأسعار لثابتة و الجارية لعراق للمدة (2003-2020)	20
89	يوضح معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2003-2020)	21
91	يوضح معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2020)	22
93	يوضح التغيير في الصادرات و الاستيرادات ومقدار الفائض و العجز في ميزان المدفوعات للمدة (2003-2020)	23
98	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	24

99	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	25
100	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	26
102	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	27
103	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	28
104	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	29
106	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	30
107	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	31
107	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	32
111	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	33
112	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	34
112	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	35
115	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	36
116	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	37
116	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	38
119	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	39
120	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	40
120	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	41
123	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	42
123	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	43
124	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	44
127	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	45
128	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	46
129	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	47
131	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	48
132	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	49
133	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	50
135	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	51
136	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	52
136	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	53
139	التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية	54
139	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء	55
140	الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج	56

## المقدمة

يعد عرض النقد الاداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار وذلك من خلال تأثير على المتغيرات الاقتصادية ولهذه الاثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات اهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية ، تمثل العلاقة بين عرض النقد و متغيرات الاستقرار الاقتصادي ركنا رئيساً من اركان السياسة النقدية وان نجاح السياسة النقدية في أي بلد مرهون إلى حد بعيد بمدى استقرار هذه العلاقة لان عرض النقد يُعدّ واحداً من أهم العناصر التي تحقق التوازن في السوق النقدية و من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي . أنّ عرض النقد بوصفه أحد طرفي التوازن النقدي الذي يشكل الطلب على النقود طرفه الاخر من المتغيرات النقدية الاساسية التي تم التركيز عليها في النظريات النقدية أذ ارتبطت تقدم دراسات النظرية النقدية بالتطور الذي شهده الفكر الاقتصادي ابتداء بالفكر الكلاسيكي و مروراً بالفكر الكينزي و اضافاته الكبيرة و انتهاء بأفكار مدرسة شيكاغو و ما لحقها من افكار و التي أعادت الاهتمام إلى النظرية الكلاسيكية في كمية النقود و بأسلوب جوهري جديد ، غير ان معظم هذه الاتجاهات بنيت على اساس تفسير و تحليل الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة في حين عانت الاقتصاديات النامية من تأخر ادخال الاساليب الحديثة في البحث و التحليل و غياب الهياكل النظرية المتكاملة لتحليل و تفسير الظواهر الاقتصادية . و من هنا تبرز أهمية تقدير علاقة عرض و تحليلها النقد في البلدان المختارة ( الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، العراق ) مع متغيرات الاستقرار الاقتصادي المؤثرة فيه و تبين العوامل المحددة له ، مما اسهم في رسم السياسة النقدية المناسبة و لجعل عرض النقد اكثر فاعلية و تأثيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

### اولاً : : اهمية البحث :-

- 1- تتمثل اهمية هذا البحث في معرفة العلاقة بين عرض النقد و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و بيان نوع تلك العلاقة .
- 2- تحديد العلاقة قصيرة الاجل و طويلة الاجل ليتسنى للمخطط الاقتصادي رسم سياسات نقدية مناسبة و مؤثرة في الاستقرار الاقتصادي و بما يحقق متطلبات النمو الاقتصادي .

### ثانياً : مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في بيان تأثير الذي يتركه عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، و المتمثلة بـ ( الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم ، ميزان المدفوعات ) في عينة من البلدان



(الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، العراق ) لكون عرض النقد هو أهم الادوات التي تستعملها السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يضيف على عملية استعمال هذه الاداة نوعاً من التداخل و التشابك مع الادوات الاخرى فضلاً عن عدم الوضوح الذي ينتاب اثارها مما يجعل البحث عن هذا الموضوع و الوقوف على النتائج التي تتحقق منها مشكلة تستحق البحث .

### ثالثاً : هدف البحث :-

تهدف هذه البحث إلى

- 1- معرفة تأثير عرض النقد (M3,M2,M1) في استقرار الاقتصاد للبلدان المختار مع الاشارة إلى العراق.
- 2- تمكين السلطات النقدية من استعمال السياسة النقدية بما يخدم متطلبات الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في عرض النقد.
- 3- معرفة طبيعة العلاقة بين عرض النقد و بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

### رابعاً : فرضية البحث :

تنطلق البحث من الفرضيات التالية :

هنالك علاقة بين عرض النقود و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

### خامساً : منهجية البحث :-

تقوم هذه البحث على اساس التحليل الوصفي و القياسي للعلاقة بين عرض النقد و بعض متغيرات الاستقرار باستعمال سلسلة بيانية زمنية سنوية لمدة(2003-2020) بالاعتماد على الفرضيات التي قدمتها النظريات المتعلقة بعرض نقد ، وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال وكذلك على العوامل الاقتصادية التي افرزها الواقع الاقتصادي للبلدان المختارة وذلك في اطار الاختبارات قياسية حديثة كاختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية ، و اختبار التكامل المشترك وفقاً لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

### سادساً : الحدود الزمانية و المكانية للبحث:-

الحدود الزمانية : شملت المدة (2003-2020)

الحدود المكانية : تمثلت بثلاثة اقتصادات (الامارات ، الجزائر ، العراق)

### سابعاً : هيكلية البحث :-

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضياتها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:-

الفصل الأول :- الاطار النظري لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي .

الفصل الثاني :- تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة

الفصل الثالث : قياس أثر عرض النقود في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي والتي تمثلت بلدان العينة ( الامارات ، الجزائر ، العراق ) للمدة (2003-2020) .

### الاستنتاجات والتوصيات

### دراسات سابقة :-

#### اولاً : دراسات عربية سابقة

1 - اسم الباحث	سوسن كريم الجبوري <sup>(1)</sup>
عنوان البحث	اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة
مشكلة البحث	تحدد مشكلة الدراسة في بيان الأثر الذي يتركه عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والمستوى العام للأسعار، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الكلي، وصافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، والبطالة، وسعر الصرف الأجنبي) في عينة من الدول المتقدمة لكون عرض النقود هو أهم الأدوات التي تستعملها السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يجعل الموضوع والوقوف على النتائج التي تتحقق منها مشكلة تستحق الدراسة.
فرضية البحث	تنطلق الدراسة ان عرض النقد بمجاميع المختلفة (M3,M2,M1,M0) يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة ( الناتج المحلي الاجمالي ، مستوى الاسعار ، الانفاق الحكومي ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات ، الموازنة ).
هدف البحث	تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحديد للأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة أي إن البحث يركز على التحليل الوصفي للمتغيرات الكلية

(1) سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2006

<p>المدروسة ( الناتج المحلي الاجمالي ، مستوى الاسعار ، الانفاق الحكومي ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات ، الموازنة ) في كندا و اليابان و اسبانيا وعلى تحديد أثر صافي العملة في التداول (M0) وعرض النقد الضيق (M1) ، وعرض النقد الواسع (M2) و عرض النقد الاوسع (M3) في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد المذكورة اعلاه اكثر تأثراً في تلك المتغيرات .</p>	
<p>1- تركيز تأثير صافي العملة في التداول (M0) على اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الاسبانية 2- ان عرض النقد الضيق (M1) اظهر تأثيرا على المتغيرات المدروسة في اليابان و كندا أكثر من إسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الاجمالي . 3- لم تظهر آثار معنوية لعرض النقد (M2) على المتغيرات الاسبانية والكندية واطهر تأثيرا على بعض المتغيرات اليابانية (ER,GDP)</p>	استنتاجات
<p>بشرى لزامي ، مجناح عبير (ماجستير)<sup>(1)</sup></p>	2 - اسم الباحث
<p>دراسة أثر التغير في عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000 - 2020)</p>	عنوان البحث
<p>1- إلى أي مدى يؤثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال مدة (2000-2020) 2- كيف يؤثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر</p>	مشكلة البحث
<p>عرض النقود أثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة .</p>	فرضية البحث
<p>1- دراسة عرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابة بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات في عرض النقود، 2- بيان وتحليل الآثار التي يتركها عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي</p>	هدف البحث
<p>1- يتمثل عرض النقود في مجموعة الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس الكتلة من خلال المجمع الكتلة النقدية M1 ومجمع الكتلة النقدية M2. 2- يتم عرض النقود بمقابلات تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية والقروض الموجه للاقتصاد وقروض موجهة للحزينة. من خلال الإطار النظري لعرض النقود وجدنا أنه يتأثر بعدة مؤشرات اقتصادية منها التضخم وسعر الصرف والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. 3- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة. ارتفاع معدل التضخم سببه انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية. 4- حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من أن توفر لها ظروف مناسبة</p>	استنتاجات

(<sup>1</sup>) بشرى لزامي ، مجناح عبير ، دراسة اثر التغير في عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000-2020) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، 2022.

<p>وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية. 5- ومن دراستنا القياسية لأثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 2000-2020 تبين أن عرض النقود يؤثر على معدل (النمو الاقتصادي- التضخم- وسعر الصرف) في الجزائر.</p>	
<p>احمد بوفنش ، فريد بورجول ، (2021) ماجستير<sup>(1)</sup></p>	3- اسم الباحث
<p>اثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)</p>	عنوان البحث
<p>موقف الفكر الاقتصادي من علاقة العرض النقدي بأهم المتغيرات الاقتصادية وما هي الية تأثير العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي</p>	مشكلة البحث
<p>تباينت وجهت نظر الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والعرض النقدي محل البحث فكان تأثير على كل من(سعر الفائدة ، التضخم ، سعر الصرف ، الميزان التجاري ، الموازنة )</p>	فرضية البحث
<p>محاولة الاجابة على الاشكالية المتمثلة في اثر المتمثلة في اثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)</p>	هدف البحث
<p>1- توجد علاقة تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وفي ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وبالتالي فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم</p> <p>2- يرتبط العرض النقدي بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازدياد العرض النقدي تنخفض سعر الفائدة، فالفائدة في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك او السيولة، وبذلك تعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر الإشباع تلك الرغبة، فسعر الفائدة هو عبارة عن ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها أي أنه يتأثر بكليهما، و عليه يمكن القول أن العرض النقدي يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة</p>	استنتاجات

<sup>1</sup> احمد بوفنش ، فريد بورجول، اثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2022

## ثانيا : دراسات اجنبية سابقة

(1) Cao Yong	1- اسم الباحث
The persistence of strong money supply growth in China: the "forces of endogenous determinants"	عنوان البحث
<p>شهد المعروض النقدي في الصين نمواً قوياً ومستمرًا في العقد الأخير. تم تحديد هذا النمو القوي والمستمر في عرض النقود على المدى الطويل من خلال الأساسيات الاقتصادية من خلال تأثيرها على مضاعف النقود المتغيرة وقاعدة النقود. وهكذا كان نمو عرض النقود طويل الأجل في الصين داخلياً. لا يمكن للسلطة النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية أن تغير مسار نموها. كانت السياسة النقدية المختلفة ، مثل تعديل نسبة متطلبات الاحتياطي وإصدار فاتورة البنك المركزي وسنداته ، تدابير قصيرة الأجل بدلاً من استهداف نقدي طويل الأجل. إن قدرة السلطة النقدية الصينية على استخدام السياسات النقدية في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل استهداف التضخم محدودة. حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 9.5٪ خلال الفترة 1999-2010. كان متوسط معدل التضخم الذي تم قياسه بواسطة مؤشر أسعار المستهلكين حوالي 1٪ فقط خلال هذه الفترة. كان متوسط معدل نمو النقد الواسع المقاس بمقياس M2 قريباً من 17٪. يشير معدل النمو الأعلى بكثير لعرض النقود على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم المعتدل إلى الضغط المستمر من أجل ارتفاع التضخم المتوقع وبالتالي الانهك الاقتصادي. كانت سلطة النقد الصينية حذرة للغاية بشأن الانهك الاقتصادي المحتمل منذ عام 2002. وقد تم اتخاذ تدابير مختلفة منذ ذلك الحين لاحتواء النمو الاقتصادي القوي ، ولا سيما الاستثمار في صناعات مثل التطوير العقاري والحديد والصلب و الإسمنت ، الفحم والكهرباء. من بين هذه التدابير ، تم استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل تشغيل السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي المطلوبة وتدابير السياسة النقدية غير التقليدية مثل إصدار فاتورة البنك المركزي وسندات العملة وتشغيل النافذة الإدارية بشكل متكرر ومكثف.</p>	
(2)Eugene Msizi Buthelezi	2- اسم الباحث
Impact of Money Supply in Different States of Inflation and Economic Growth in South Africa	عنوان البحث
<p>تستخدم هذه الورقة التحليل الكمي للتحقيق في تأثير المعروض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا من عام 1990 إلى عام 2021. أول إطار للتحقيق في تأثير المعروض النقدي على Cobb-Douglas نظري مستخدم هو الأهمية النسبية لأنها تأخذ في Cobb – Douglas النمو الاقتصادي. تعتبر الاعتبار عاملين من عوامل الإدخال ، العمالة ورأس المال ، وهما عاملان حاسمان لاقتصاد جنوب إفريقيا. علاوة على ذلك ، يمكن للإطار التعامل مع مدخلات متعددة في شكله العام. لذلك ، لا يؤدي عرض النقود إلى انهيار النموذج ، ولكن يمكننا الحصول على رؤية أفضل لتأثيره على النمو الاقتصادي. هذا ليس بالأمر السهل ، الذي يركز على الادخار ، في حين أن نظرية Harrod-Domar في نموذج</p>	

(1) Cao Yong, The persistence of strong money supply growth in China: the forces of endogenous determinants, Wednesday, 08 February 2012

(2)Eugene Msizi Buthelezi , Impact of Money Supply in Different States of Inflation and Economic Growth in South Africa, Department of Economics, University of Free State, Bloemfontein 9301, South Africa,2023 .

<p>النمو الداخلي محدودة في العالم الحقيقي لأنها تحدد العوائد الثابتة. تُستخدم النظرية الثانية ، نظرية الكمية الكلاسيكية للنقود ، للتحقيق في تأثير عرض النقود على التضخم. يتم استخدام النموذج لأنه يلتقط سلوك البنك المركزي ، الذي يتحكم في مسألة العملة كما ينعكس في المعروض من الأموال الاسمية عالية القوة. يعتبر إطار العمل أفضل لحياض المال ، الكينزي والنقدي ، اللذان يوفران رؤية قصيرة المدى. توفر نظرية الكمية الكلاسيكية للنقود رياضيات جذابة يمكن تمديدها مع متغير الفائدة للتقدير. بشكل عام ، يتم استخدام هذين الإطارين لأن لديهما المتغيرات المستقلة للاقتصاد والتضخم ، والتي تعد أساسية في سياق هذه الورقة. تم توضيح المتغيرات الاقتصادية</p>	
--	--

#### اهم ما تميزت به البحث :

اختلفت دراستنا عن الدراسات و البحوث السابقة من حيث الحدود الزمانية والمكانية ، إذ أهتمت دراستنا بتحليل التطورات الحاصل في عرض النقد في بلدان العينة (الامارات ، الجزائر ، العراق ) ومسببات ارتفاع و الانخفاض على مدار سنوات البحث ، واثر عرض النقد على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية ، معدل التضخم ، البطالة ، ميزان المدفوعات ، وقد تم اخذ اكثر من متغير و مؤشر تفسيري يتأثر بعرض النقد ، واستخدام اساليب قياسية وبرامج احصائية حديثة ومن اهمها ( برنامج E-views12 ) و نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموزع (ARDL) لقياس العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة وبين عرض النقد

## الفصل الاول / الاطار النظري لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الاول :- عرض النقد .

المبحث الثاني :- الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث :- علاقة الارتباط بين المتغيرات

## الاطار النظري لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي

### تمهيد

يعد عرض النقد موضوعا اقتصاديا مهما للغاية ، وقد حظى باهتمام كبير من المفكرين الاقتصاديين على مستوى النظرية و التطبيقية ، اذ يمثل مكانا بارزا في الادبيات الاقتصادية ، ومن ثم فان الموضوع سيثمل تحديد مفهوم عرض النقود و النظريات النقدية سواء كانت متغيرات داخلية او خارجية وتأثير سياسة نقدية في عرض النقود العوامل التي تؤثر . على عرض النقدي ، ومدى تأثير عرض النقد في الاستقرار الاقتصادي المتمثلة بالمشورات مثل (الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم ، ميزان المدفوعات ) ولتوضيح ذلك فقد تضمن الفصل الاول ثلاثة مباحث

- المبحث الاول :- عرض النقد .

- المبحث الثاني :- الاستقرار الاقتصادي.

- المبحث الثالث :- علاقة الارتباط بين المتغيرات



## المبحث الأول

عرض النقد

## أولاً / مفاهيم عرض النقد

وإجراء مناقشات واسعة بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من حيث المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ومصدر هذا الاختلاف هو أنه لا يزال يتعلق بنوع النقود التي يتكون منها العرض النقدي. وفقاً لذلك ، يمكن تعريف المعروض النقدي على أنه كمية الأموال المتاحة في اقتصاد معين في فترة زمنية محددة (1).

وهناك من يذكر بان عرض النقد مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية أي جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول التي بحوزة الافراد و المؤسسات المختلفة (2). وعُرِّفت مدرسة شيكاغو (Chicago School) المعروض من النقود على أنه المحدد الرئيس للدخل القومي، أي إنَّ المؤشر الذي يرتبط بشكل وثيق مع الدخل القومي، وتؤكد على العلاقة الإحصائية التي بينهما (3).

ان اصطلاح عرض النقد انما يشير إلى الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية التي يمتلكها "العامّة" منشآت الاعمال، شركات و الافراد، وكل الفئات التي تحتفظ بالنقود بخلاف الحكومة المركزية أو خزانة البنك المركزي، والبنوك التجارية (4).

يقصد بعرض النقد كمية الوحدات النقدية التي تكون لدى الأشخاص، أو النقود الموجودة لدى المؤسسات خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعدّ خزينا (stock) وليس تدفقاً (flow)، وقد ظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقد وذلك بحسب التطور الاقتصادي للمجتمعات، وعلية فهو يشير إلى وسائل الدفع المحلية المتاحة التي يمتلكها العامة ويقصد "بالعامّة" الجمهور (5).

ونرى بان عرض النقد هو مقدار ما موجود في المجتمع من مبالغ نقدية سائلة وأشباه نقود وحسابات مصرفية بأنواعها المختلفة لدى البنوك أو المؤسسات الوسيطة المختلفة في لحظة زمنية معينة.

(1) [http://www.auburn.edu/johspm/glss/money\\_stock.2019/02/20](http://www.auburn.edu/johspm/glss/money_stock.2019/02/20).

(2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، البنوك و النقود، مطبعة دار الحكمة للطباعة و النشر الموصل، 1990، ص106 .

(3) Murray N. Rothbard, Austrian Definitions of the Supply of Money, From New Directions in Austrian Economics, edited with introduction by Louis M. Spadaro. Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeel , 1978, pp 143

(4) سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية و المالية، شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 57 .

(5) رائد عبد الخالق عبد الله، خالد احمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص65.

## ثانيا / مكونات عرض النقد

يتكون عرض النقد من النقود القانونية أو الالزامية بنوعها الورقي والمعدني التي يصدرها البنك المركزي، والنقود المصرفية أو نقود الودائع<sup>(1)</sup>

1- النقود القانونية :- هي النقود التي تصدر وفقاً للقانون، وتستمد القبول العام والتعامل بها من قوة القانون، ويحكم لزوم قبولها والتعامل بها، وتتمثل بالنقود الورقية، البنكنوت. والنقود المساعدة مثل المسكوكات المعدنية<sup>(2)</sup>.

2- النقود المصرفية ونقود الودائع :- تعد النقود المصرفية أحدث أشكال النقود وأكثرها تطوراً وارتقاءً وأوسعها انتشاراً كوسيلة للدفع وإبراء الذمم في التعامل، إذ أصبح الشيك أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث بل الوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة، إذ تتمثل بالتزام مصرف من المصارف بدفع مبلغ معين من النقود القانونية للمودع، بالإضافة إلى أنها تمتاز بعدم قابليتها للضياع او السرقة وسهولة نقلها من مكان إلى آخر<sup>(3)</sup>.

## ويمكن تقسيم الودائع إلى الانواع الآتية:

أ- الودائع الجارية أو تحت الطلب :- هو مبلغ من المال يتم توديعه في مصرف معين مقابل التزام هذا المصرف بالسداد عند طلب المودع بوساطة الشيكات، ولا يتم دفع الفوائد على هذه الودائع إلا بشروط معينة كأن تكون مثلاً ذات مبلغ كبير من المال أو بعملة اجنبية، فالودائع الجارية تشكل أهمية نسبية كبيرة من إجمالي الودائع لدى المصارف فهي تحدد قدرة المصارف على منح الائتمان<sup>(4)</sup>.

ب- ودائع التوفير:- هي الودائع التي لا تقبلها المصارف فقط وإنما المؤسسات الادخارية الأخرى، وغالباً ما تدفع عليها فوائد وتسحب مبالغها بصورة شخصية وليس على شكل شيكات كما في الودائع الجارية<sup>(5)</sup>

ج - الودائع لأجل أو الودائع الثابتة:- وهي اتفاق بين المصرف من جهة والمودع من جهة أخرى، على أن لا يتم سحب جزء من المبلغ أو كله الا بعد انقضاء الفترة، وكلما ازدادت الفترة وازداد مبلغ الإيداع ازدادت الفائدة<sup>(6)</sup>.

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق ، ص581

(2) فليح حسن خلف، النقود والبنوك " ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاردن ، 2006، ص34

(3) ميردا زغلول رزق، نقود وبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009، ص69.

(4) محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الاثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 33

(5) ميردا زغلول رزق، مصدر سابق ، ص69

(6) فليح حسن خلف، مصدر سابق ، ص239

## ثالثاً /مقاييس عرض النقد

هنالك مكونات عدة لعرض النقد وهذه مكونات نجد انها تتفاوت وفقاً لمدى التقدم المصرفي و عادات الجمهور و مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في البلد وبناءً على ذلك سوف نقوم بتوضيح هذه المفاهيم المختلفة لعرض النقد.

**1 – الاساس النقدي:-** يعرف الأساس النقدي بأنه أصغر مكون لعرض النقد، ويطلق عليه بالقاعدة النقدية او النقود ذات القوة العالية ويتألف من العملة في التداول لدى الجمهور مضافاً إليها احتياطات النقد المصارف سواء كانت هذه الاحتياطات النقدية للمصارف او نقود حاضرة في خزائن و حسب المعادلة التالية (1)

$$M0 = C + R \dots\dots\dots(1)$$

إذ إن (M0) الأساس النقدي

(C) العملة في التداول ،النقود ذات القوة العالية .

(R) الاحتياطات النقدية ، الاحتياطي الاجمالي لدى المصارف

للقاعدة النقدية دورٌ مهمًا ومؤثرٌ على حجم الودائع الجديدة التي أنشأتها المصارف التجارية ، ثم على المعروض النقدي. إن التوسع في حجم هذه القاعدة وزيادة حجم احتياطات البنوك يمنح البنوك التجارية قدرة أكبر على التحرك في منح القروض ، لأن العملة في أيدي الجمهور تمثل جزءاً مهمًا من المعروض النقدي ، ولهذا السبب فإن السياسة النقدية التي يمثلها البنك المركزي يمكن أن تتحكم في التغيرات في المعروض من نقد من خلال :-

- إصدار العملة
- الاقراض الحكومي
- عمليات السوق المفتوحة
- اقراض المصارف التجارية

بالنظر إلى أن الأساس النقدي يمنحه تلقائيًا السيطرة على الودائع التي أنشأها المصارف التجاري (2)

(1) Carl E. walsh, Money Theory &Policy, United States of America, third edi on, 2010, p6

(2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص 108

2 – عرض النقد بالمفهوم الضيق:- يقصد به وسيلة الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup> ، حيث يطلق عليها الكتلة النقدية ، أي أنها تعتمد على مقدار وسائل الدفع المستخدمة فعلياً في التداول والمحافضة عليها من قبل الأفراد أو المشاريع . الأرصدة النقدية المودعة بوسائل الدفع الفوري (النقود الورقية والنقود المساعدة بالإضافة إلى الودائع الجارية للقطاع الخاص في البنوك التجارية ، كان هذا التعريف سائداً حتى خمسينيات القرن الماضي. والحقيقة المهمة هي أن عرض النقد يعد دينا أو التزام على النظام المصرفي على أساس أن العمل الذي يقوم به الجمهور صادر عن البنك المركزي وأن الائتمان الذي يحصل عليه يتم خلقها من قبل البنوك<sup>(2)</sup>.

وتمثل الحسابات التجاري ديناً على نظام وحقوق الجمهور ، وهو الدين الذي يجب تغطيته من خلال الوصول إلى القيمة المتساوية للدين ، ويمثل الأصول المتاحة لدى الجهاز المصرفي مقابل الدعم المالي. هذا هو نتاج الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للوحدات الاقتصادية ، ويجب أن يكون لكل التزام أو دين حق ملازم له نفس القيمة<sup>(3)</sup>.

توضح المعادلة مكونات عرض النقد الضيق<sup>(4)</sup>.

$$M1 = C + DD \dots\dots(2)$$

إذ إن (M1) عرض النقد الضيق ،

(C) العملة في التداول ،

(DD) الودائع الجارية

### 3- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

يعرف عادةً بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية ويرمز له بالرمز (M2) في الإحصاءات تتكون من عرض النقد الضيق (M1) مضافاً إليها الودائع الاجل والودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية، جرى الركون إلى هذا المفهوم بناء على طروحات ملتون فريدمان Milton Friedman وانا شوارتز Anna Schwartz إذ ان المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بدقة عن الكميات النقدية

(1) عبد الحسين جليل الغالبي ، كاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود و البنوك ، ط 1، دار الضياء للنشر، النجف ،2016، ص47

(2) عبد الحسين جليل الغالبي ، كاظم سعد الاعرجي، المصدر سابق ، ص48

(3) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، النقود و البنوك –النقود-البنوك التجارية- البنوك المركزية العملة و الجهاز المصرفي في دول الخليج، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات، 2021، ص92

(4) ضرار العتيبي واخرون ، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،2018، ص 310.

المتاحة داخل الاقتصاد وان المفهوم الواسع هو الذي يصنع الإطارات المناسبة لحجم الكلي للنقود وحتهم في ذلك أن التطور الهيكل المالي الاقتصادات المتقدمة صناعية قد وفره طائفة متنوعة من الموجودات الممكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وبوقت قصير<sup>(1)</sup>. ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية:<sup>(2)</sup>

$$M2 = M1 + TD \dots\dots\dots(3)$$

إذ إن (M2) عرض النقد الواسع ،

(M1) عرض النقد الضيق ،

(TD) الودائع الأجل ،

#### 4- المفهوم الاوسع لعرض النقد (M3)

يتضمن هذا المفهوم تعريفاً أوسع لعرض النقود على أساس السيولة المحلية (M2) فضلا عن المدخرات المودعة خارج البنوك التجارية لمؤسسات الادخار وجمعيات وصناديق الادخار. بمعنى آخر ، يشمل المعروض النقدي الالتزامات النقدية وغير النقدية في المؤسسات المالية الوسيطة التي تتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية فضلا عن التزامات المؤسسات المالية الوسيطة وغير النقدية ومؤسسات الادخار الأخرى<sup>(3)</sup>. ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الآتية<sup>(4)</sup>.

$$M3 = M2 + SD \dots\dots\dots(4)$$

إذ إن (M3) عرض النقد الاوسع

(M2) عرض النقد الواسع

(SD) الودائع الادخارية

#### 5 - المفهوم الاشمل لعرض النقد M4

ويتضمن هذا المفهوم عرض النقد الاوسع M3 مضافا اليه الودائع الادخارية المودعة لدى دوائر

(1) عبدالحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود و البنوك ،مصدر سابق ، ص48  
 (2) الاخضر ابو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2014، ص50  
 (3) عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم سعد الاعرجي، النقود و البنوك -البنوك التجارية- البنوك المركزية العملة و الجهاز المصرفي في دول الخليج، مصدر سابق ، ص93  
 (4) Irvin B.Tucker, macroeconomics for today, united states of America, hedi on, 2008, p 347.

البريد فضلا عن شهادات الايداع الادخارية الوطنية، ويمكن توضيح هذا المفهوم بالمعادلة الاتية:<sup>(1)</sup>

$$M4 = M3 + TPOD \dots \dots (5)$$

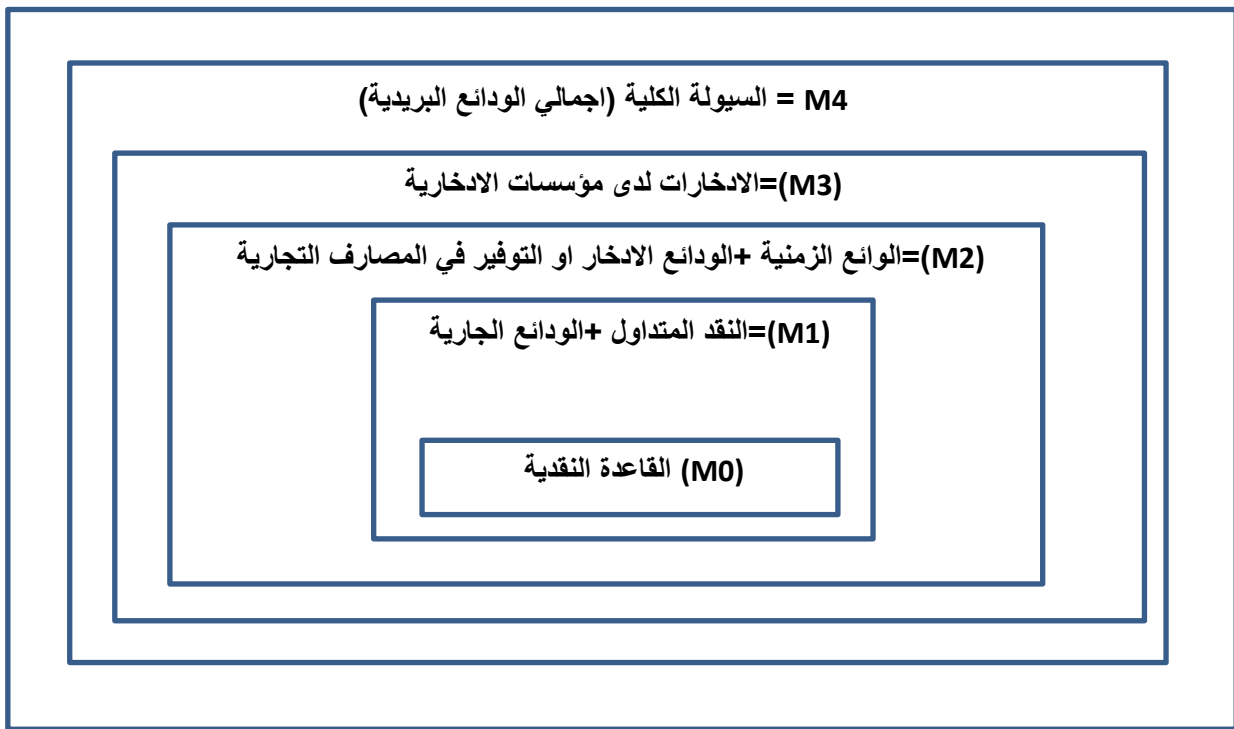
إذ إن (M4) عرض النقد الشامل او عالي السيولة ،

(M3) عرض النقد الاوسع ،

(TPOD) اجمالي الودائع البريدية ،

وفي الشكل التالي ادناه يوضح المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد .

الشكل (1) توضيحي يبين المفاهيم المختلفة لقياس عرض النقد



Pospisil, Richard , the monetary Aggregates & current Objectives, faculty of Arts, palacky university of Olomouc ,Czech : republic , 2017 , p 353

(1) Kavita vats & others, a textbook of macroeconomics for class XII, India, First edition, 2014, p:4. 17.

### رابعاً- دور السياسة النقدية في عرض النقد

السياسة النقدية / هي إحدى سياسات الاقتصاد الكلي التي تصممها وتنفذها السلطة النقدية التي يمثلها البنك المركزي. كأن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار ، الأسعار ، الإنتاج والدخل) (1).

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات التي تحاول من خلالها البنوك المركزية التأثير على اوضاع الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على المعروض النقدي (2).

وتعرف ايضا مجموعة الادوات التي من خلالها تتمكن السلطة النقدية (البنك المركزي) من التأثير على الاوضاع النقدية ، ويعتبر وسيلة الحكومة في السياسة النقدية لإدارة العرض وجميع التنظيمات و الاجراءات النقدية و المصرفية (3).

وتعرف بانها الجهد المعتمد من قبل البنك المركزي للسيطرة على المعروض النقدي و شرط الائتمان لغرض تحقيق اهداف اقتصادية واسعة (4).

ومن هذه الآراء المختلفة للسياسة النقدية يمكن ان نستنتج تعريفا للسياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات و الادوات النقدية التي يتخذها البنك المركزي من اجل السيطرة على عرض النقد وتحقيق الاهداف الاقتصادية و التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .

#### 1- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الممثلة بالبنك المركزي إلى تحقيق جملة من الاهداف وهي :-

أ- **استقرار الاسعار:-** وهي من أهم أهداف السياسة النقدية ، إذ تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته في نفس الوقت من خلال معالجة الركود إن وجد. الهدف المنشود من سياسة البنك المركزي للسيطرة على الائتمان وتثبيت المستوى العام للأسعار وبالتالي استقرار قيمة النقود ، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة الاختلال في توزيع الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية ، والتي تساهم بالدرجة

(1) باري سيجل، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله منصور، عبدالفتاح عبد الرحيم عبدالمجيد، دار المريخ للطباعة و النشر، المملكة العربية السعودية، ص249.

(2) Ne.the somasherar, development and environmental economics, published by. K Gupta for new age interna onal (p), Ltd, printed in India, 2003, p:395.

(3) محمود حسين وادي، واخرون، النقود و المصارف، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2010، ص175.

(4) Alan Isaacs, A dictionary of finance and banking, published by oxford university press, New york, fourth edi on, 2008, p:290

الأولى في جذب الاستثمارات ورفع مستوى النشاط الاقتصادي (1).

ب- توازن ميزان المدفوعات:- يسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على الاستقرار في سعر الصرف والذي ينجم عن تعزيز الثقة في العملة الوطنية(2).

ج- تحقيق النمو الاقتصادي :- تسعى السياسة النقدية إلى تحفيز أو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحقق زيادة حجم الدخل القومي ، ونمو الناتج المحلي الاجمالي(3). من خلال تشجيع الاستثمار وعلاقته بأسعار الفائدة اذ تقوم السياسة النقدية باتباع سياسة النقدية توسعية وتخفيض سعر الفائدة مما يشجع على الاستثمار.

د- تحقيق التوظيف الكامل:- تسعى السياسة النقدية إلى توظيف الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل ، وعدم وجود طاقات انتاجية عاطلة ، وان تقوم السياسة النقدية باتخاذ اجراءات كفيلة للقضاء على البطالة بين افراد المجتمع(4).

## 2 - ادوات السياسة النقدية

هناك نوعان من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق اهدافها هما (الادوات الكمية) و (الادوات النوعية) اذ تستخدم الاولى للتأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي(5)، بينما تستخدم الثانية للتأثير على مسار الائتمان المصرفي(6). ومن الادوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية هي :-

أ- الأدوات الكمية وهي:

- عمليات السوق المفتوحة:- تعد من أهم أدوات السياسة النقدية في التحكم بحجم الاحتياطيات في الجهاز المصرفي ويستخدم البنك المركزي هذه الاداة لبيع أو شراء الاوراق المالية من خلال

(1)IMF, staff country reports, Iceland : selected issues and statistical Appendix, Washington ,D.C,2001, p:16

(2) محمد طاقة واخرون ، اساسيات علم الاقتصاد- الجرائي و الكلي ، ط1، اثناء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2008،ص356 .

(3) رمزي محمود، التسيير الكمي- سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر(الاسكندرية)، 2019، ص36.

(4) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنك المركزي والسياسة النقدية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص159.

(5) ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، ط2 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، 2003، ص 355.

(6) محمد صالح تركي القرشي، ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة و النشر ، موصل، 1993، ص450.



التأثير على قدرة المصارف والأفراد في التوسع او التقليل لحجم نشاطهم الائتماني و الاستثماري ، وتكون الية عمل هذه الاداة عندما يبيع البنك المركزي الاوراق المالية في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الارصدة النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية و الأفراد ويزيد من حجم أرصدته النقدية وبهذا الاجراء يقلص من حجم عرض النقود وحجم السيولة المحلية الاجمالية في النشاط الاقتصادي ويحدث العكس في حالة الكساد (1) . للأفراد والبنوك التجارية من أجل تقليل كمية النقود المتداولة ويؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض الاستهلاك والاستثمار ثم الطلب الكلي، أما اذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية فإن البنك المركزي سيقوم بشراء الاوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة والسيولة مما يدفع ذلك إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي ولاستثماري وسيزداد الطلب من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية (2) .

- تغير سعر الخصم:- يسمى السعر الذي يقرض فيه البنك المركزي للمصارف ب(سعر الخصم)، فإن اجراء رفع او تخفيض سعر اعادة الخصم يؤثر في عرض النقد، مثلا في حالة التضخم يقوم البنك المركزي وفق المسيرة التالية (3):

سعر اعادة الخصم ↑ ← كلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي ← ↓ اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ← ↓ حجم احتياطياتها النقود ← ↑ كلفة قروضها إلى الافراد (عملائها) احجام العملاء عن طلب الائتمان ← ↓ منح الائتمان ← ↓ عرض النقود في الاقتصاد. ويحصل العكس في حالة الانكماش.

- معدل الاحتياطي القانوني (الالزامي) :- هو عبارة عن نسبة يفرضها البنك المركزي على المصارف التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع (4)، يقوم البنك المركزي بالسيطرة على ناظ المصارف التجارية وتوجيهها وبما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في البلد حيث تحتفظ البنوك المركزية بنسبة معينة من ودائعها بصور احتياطي نقدي يكون الغرض منها توفير سيولة للمصارف التجارية وكضمان للمودعين أذ ان الغرض الاساس لها هو تمكين السياسة النقدية من تنظيم عرض النقود والائتمان و الرقابة عليه ، ففي حالة التضخم تكون هذه السياسة فعالة بشكل اكبر منها في حالات الكساد وذلك بسبب الانخفاض في الطلب على القروض وقت الكساد ويعاب عليها عدم مرونتها لإحداث الاثر المطلوب وبدقة لأنه تغيير نسبة الاحتياطي

(1) زكريا الدوري، ويسرى السامرائي ، مصدر سابق، ص191.

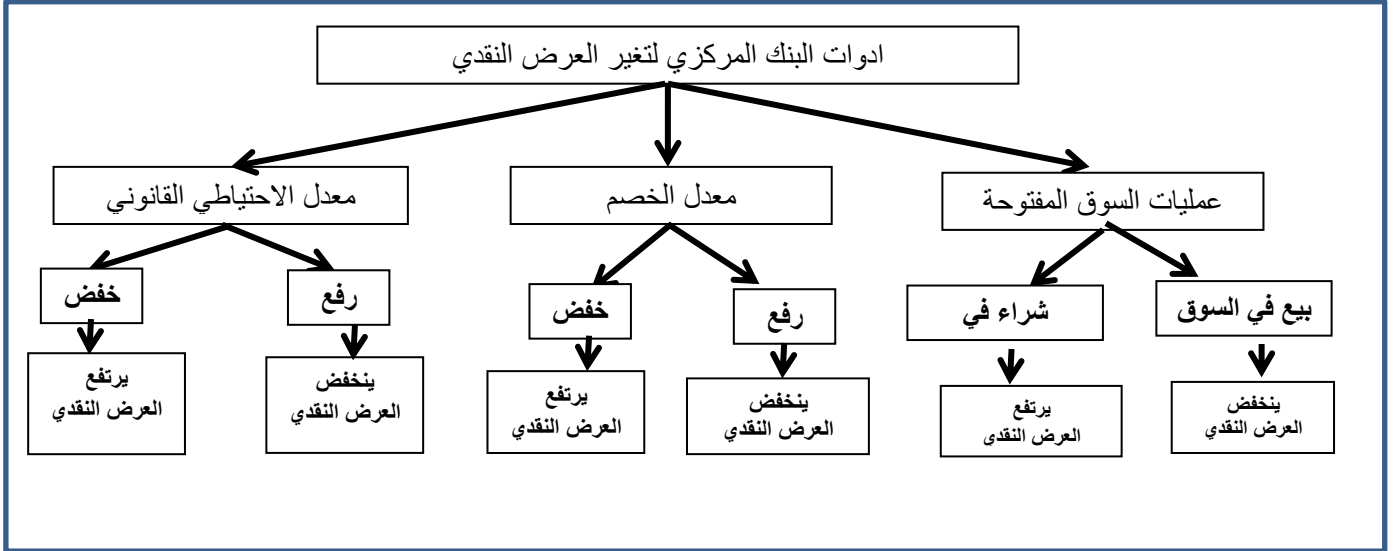
(2) وليد العايب و لحو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013، ص91.

(3) صادق راشد الشمري، ادارة العمليات المصرفية – مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014، ص135.

(4) حالب كاظم معة، الاقتصاد الكلي – في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار أمل الجديد للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ص221.

ولو بنسبة قليلة قد يؤثر على عرض النقود بشكل أكبر مما هو مطلوب أصلاً كما ان فاعليتها تضعف إذا ما توفرت احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية وان تغييرها قد يربك السياسات الاستثمارية و الحصول على الاموال و تقدير تكلفتها بالنسبة للمصارف التجارية<sup>(1)</sup>. استنادا إلى ما تقدم ان الادوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية مع عرض النقد ويمكن ان توضيح ذلك عبر الشكل (2) :-

شكل (2) ادوات البنك المركزي لتغيير العرض النقدي



Roger A. Arnold, Macroeconomics, Thomson higher education, printed in the united states of America, eighth edi on,2008, p:268

#### ب- الأدوات النوعية (المباشرة):

- تنظيم الائتمان الاستهلاكي لقد ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية في عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد استخدمت هذه الاداة في الولايات المتحدة في مدة الحرب العالمية الثانية لتنظيم القروض المقدمة لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة عن طريق البيع بالتقسيط ويؤثر البنك المركزي من خلال تحديد مقدار الدفعة الاولى من قيمة السلعة إذ يقوم برفع مقدار المبالغ المقدمة وينتج عنه تقييد الائتمان وبالعكس في حالة توسيع الائتمان، أضف إلى ذلك قدرته على التأثير على مقدار الاقساط الشهرية من خلال زيادة مدة السداد<sup>(2)</sup>.
- الاقتراض بواسطة السندات:- مع تحديد هامش الضمان اذ يمكن للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات المتوفرة لديهم المشتريات بمدة سابقة مع التقييد بشرط هامش الضمان الذي يمثل

(1) محمود عبيد صالح عليوي الشبهاني، النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي- تجربة السودان انموذج ، دار للنشر و التوزيع، عمان ، 2016، ص63.  
 (2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص613.

الفرق بين القيمة السوقية للسند وقيمة القرض فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة انكماشية فإنه يرفع هامش الضمان وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية<sup>(1)</sup>

- **تنظيم الائتمان الممنوح للأغراض العقارية** :- بمقدور البنك المركزي المساهمة في حل مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسية في العالم، ويتم ذلك عن طريق تسهيل الحصول على القرض الشراء وبناء المساكن وكذلك يساهم في تخفيض الدفعة المقدمة واطالة مدة القرض ثم تخفيض قيمة الأقساط<sup>(2)</sup>.

- **الاقناع الأدبي** :- يتمتع البنك المركزي بقدرة كبيرة على التأثير في البنوك التجارية وإقناعهم في تنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد أو التوسع في الائتمان داخل الاقتصاد ويتم ذلك عن طريق طلب التعاون وبيان الفوائد التي تتأتى من هذه السياسة<sup>(3)</sup>.

- **ترشيد الائتمان**:- يقوم المصرف المركزي بتثبيت مقدار الائتمان الممنوح ويقوم ترشيد الائتمان من خلال تقييد المقدار المتاح لكل مصرف تجاري. وان هذه الطريقة تسيطر حتى على عملية اعادة خصم الحوالات، ويمكن لها تثبيت الحد الاعلى للائتمان لهدف معين. وتفرض على المصارف التمسك بهذا الحد، ومن الممكن ان يساعد هذا في التقليل من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف وفي حال توجه الائتمان الى قطاعات غير مرغوب فيها.

- **الاجراء المباشر**:- تبعا لهذه الطريقة يمكن للمصرف المركزي ان يفرض اجراء معيناً في حق مصرف ما فمثلا اذا كان مصرف معين غير ملتزم بالتوجيهات التي يفرضها المصرف المركزي فإن المصرف المركزي يستطيع رفض اعادة خصم حوالاتها واوراقها المالية كما وبإمكانه ان يرفض عرض الائتمان الى تلك المصارف والتي يكون اقتراضها اعلى من رأسمالها. وبإمكان المصرف المركزي ان يعاقب مصرف ما من خلال تغيير بعض المعدلات مثل فرض معدل عقابي للخصم على المصارف التي لا تتبع السياسات المطلوبة. وايضا يمكن للمصرف المركزي ان يضع حضراً على مصرف ما اذا لم يتبع توجيهاته، ويعمل عكس اهداف السياسة النقدية. وتشمل الاجراءات المباشرة على المعاملات المباشرة للمصرف المركزي مع المصارف التجارية.

- **الرقابة من خلال التوجيهات** :- تبعا لهذه الطريقة يقوم المصرف المركزي بإصدار توجيهات متكررة للمصارف التجارية، فأنها تساعد المصارف التجارية في صياغة سياستها الاقراضية، فمثلا من خلال توجيه معين يصدره المصرف المركزي باستطاعته ان يؤثر في هيكل الائتمان

(1) هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين ارسلان، النقود و المصارف والنظرية النقدية ، ط1، دار اوانل للنشر، عمان ، ص271.

(2) محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 155

(3) جمال خريس واخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002، ص116

وعرض النقد الى حد معين. ويصدر المصرف المركزي أوامر وتوجيهات الى المصارف بعدم تقديم القروض الى قطاع مضاربي معين على سبيل المثال قطاع الاوراق المالية ... الخ، الى ما هو ابعد من حد معين.

### 3- قنوات السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية في مقدمة السياسات المستخدمة للتأثير على توجهات الاقتصاد حيث تم التعويل عليها كثيرا لتحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على تحقيق الهدف الرئيس للسياسة النقدية وهو الاستقرار الاسعار وفي هذا السياق لم يقتصر على رسم السياسة النقدية من خلال الفهم الكامل للقنوات التي تؤثر من خلالها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، على الرغم من الاختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات و فاعلية كل منها ، الا انه يوجد شبه اتفاق حول خمس قنوات رئيسية تنتقل من خلالها اثار تنفيذ السياسة النقدية في الاقتصاد (1)

أ- قناة أسعار الفائدة .

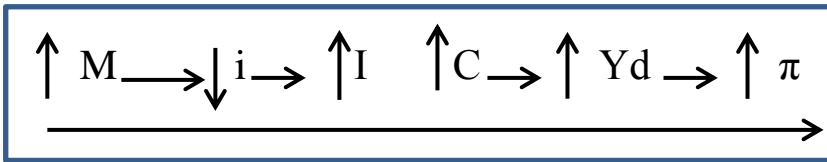
ب- قناة الائتمان .

ج- قناة اسعار الاصول .

د -قناة سعر الصرف.

هـ - قناة التوقعات .

قناة أسعار الفائدة :- تأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي ، من خلال مدة زمنية قصيرة، حيث أن تخفيض أسعار الفائدة عند اتباع سياسة نقدية توسعية ، لمواجهة زيادة عرض النقد يؤدي الى تخفيض تكلفة راس المال ، مما ينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الاستهلاكي ولاستثمري من ناحية ، وزيادة الطلب الكلي و الناتج من ناحية اخرى وذلك هو ما توضحه العلاقة



حيث تشير اتجاهات الاسهم الى: ارتفاع  $\uparrow$  انخفاض  $\downarrow$  ينتج عنه  $\longrightarrow$

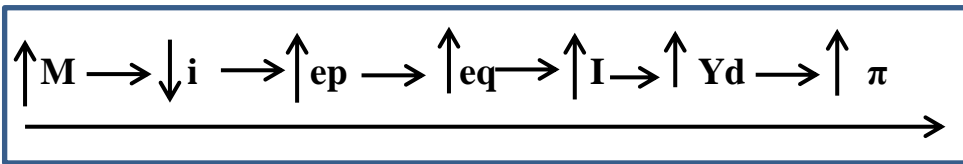
M : عرض النقد      i : سعر الفائدة      I : الاستثمار أو التكوين الرأسمالي

C : الاستهلاك      Yd : الطلب الكلي       $\pi$  : مستوى التضخم

أما اذا قامت السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية تقييدية ، ذلك برفع أسعار الفائدة ، يترتب عليه في غالب الامر ، احجام الافراد عن الاستهلاك و العمل على زيادة مدخراتهم للاستفادة من اسعار الفائدة المرتفعة (1).

أ- قناة الائتمان :- تأتي أهمية هذه القنوات في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم الائتمان والانفاق الكلي . تتوقف كفاءة وفعالية انتقال اثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الائتمان للاقتصاد على الية عمل اسواق الائتمان ومدى توفر الائتمان المصرفي و المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة ، حيث يرتبط توفير الائتمان المصرفي باتباع سياسة نقدية توسعية ، يترتب عليها زيادة حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك ، مما تمكن من زيادة الاقراض المصرفي وينتج عن ذلك زيادة الانفاق الاستثماري بالتالي زيادة الدخل وارتفاع الانفاق الاستهلاكي وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الاجمالي (2)

ج- قناة أسعار الاصول :- يقصد بالأصول هنا الاوراق المالية بحوزة القطاع المصرفي و المؤسسات المالية الاخرى ، ويمكن لأسعار الاوراق المالية ان تنقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين فرعيتين تتمثلان في قناة السندات و الاستهلاك ، بالنسبة للسندات ، تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى تراجع اسعار الفائدة الحقيقية للسندات ، ما يجعلها اقل مقارنة بالأسهم ، ينتج عن ذلك ارتفاع القيمة السوقية لاسهم الشركات (ep) مقارنة بتكلفة رأس المال ، مما يشجع الشركات على إصدار اسهم جديد (eq) ومن ثم زيادة الاسهم واستخدام العائد المحقق في زيادة الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات بوجه عام ، وانعكاس ذلك في حجم الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى وهو ما توضحه العلاقة التالية :

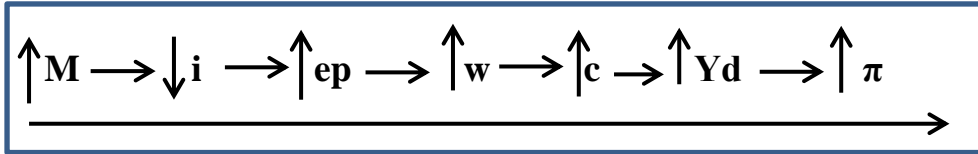


تتمثل القناة الفرعية الاخرى لقناة اسعار الاصول في قناة الثروة والاستهلاك حيث ينتقل اثر السياسة النقدية للاقتصاد بالتأثير على الاستهلاك من خلال التأثير على مستوى الدخل الدائم للفرد يشمل هذا الدخل راس المال الحقيقي الى جانب الثروة المالية التي تمثل الاسهم احد اكبر مكوناتها وحيث يسهم

(1) عبد الحسين جليل الغالبي ، واخرون ، النظرية والسياسة النقدية ، ط1، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، 2022 ، ص335،

(2) charles s.morris ,gorden H.sello, Bank lendikng and monetary policy : evidence on accredit federal reserve bank of Kansas city ,p60.

ارتفاع اسعار الاسهم ( $e_p$ ) من قيمة الثروة ( $w$ )، مما يحفز على زيادة مستوى الاستهلاك ( $C$ ) و الطلب الكلي ( $Y_d$ ) ومن ثم ترتفع الاسعار ( $\pi$ ) ويمكن توضيح مسار انتقال اثار السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم من منظور اثر التغيرات في اسعار الاصول من خلال العلاقة التالية<sup>(1)</sup>



د - قناة سعر الصرف :- تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم القنوات التي ينتقل من خلالها اثر السياسة النقدية خاصة في الاقتصادات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الاسواق الخارجية تزداد اهمية هذه القناة في الدول التي تتسم اسعار الفائدة فيها بعدم المرونة . كما يعد سعر الصرف احد ادوات السياسة النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار في البلدان المستوردة ، بناء على ذلك يجب على السلطة النقدية عند اعتمادها على قناة سعر الصرف الانتباه الى مستوى التضخم المستورد ، وحتى في البلدان التي تتبع نظام صرف ثابت فأنها ليست بمنأى ن مواجهة صعوبات التضخم المستورد ، يعمل سعر الصرف على نقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين من القنوات الفرعية ، هما قناة الطلب و العرض الكليين ، وقناة التضخم<sup>(2)</sup>

ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال هاتين القناتين بصورة غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي اذ تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب و العرض الكليين مما يؤثر بدوره على معدل التضخم بصورة غير مباشرة ففي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية تنخفض اسعار الفائدة مما ينعكس في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى خارج البلد ويصاحب ذلك ان تصبح لودائع بالعملات المحلية اقل جذبا مثيلاتها بالعملات الاجنبية فيزيد الحجم النسبي للأخيرة بالنسبة الى أجمالي الودائع في الجهاز المصرفي يترتب على هذين الاثرين انخفاض سعر الصرف الذي بدوره يآثر في الاسعار .

قناة التوقعات :- تتضمن هذه القناة اعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن ان تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي بوجهة عام ، ان توقعات الاسواق المالية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية هي القوة الدافعة وراء سلوك أسعار الفائدة في السوق وبالتالي فهم كيفية تحديد الاسواق المالية

(1) أحمد شفيق الشاذلي ، مصدر سابق ، ص19

(2) The Transmission Mechanism of Monetary Policy , The The Monetary Policy Committee, Bank of England , p 5 , www.bank of England .co .uk .

لمسار السياسة هذا و العوامل التي تسبب مسار التغيير امر اساسي لفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على هيكل اسعار الفائدة بأكمله. وعندما تلعب توقعات السوق المالية دورا رئيسا في انتقال السياسة النقدية فان تأثير البنك المركزي على هيكل اسعار الفائدة في السوق يعتمد بشكل حاسم على قدرته على التأثير على توقعات السوق المالية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية (1)

---

(1) عبد الحسين جليل الغالبي ، وآخرون ، مصدر سابق، ص353

## المبحث الثاني

### الاستقرار الاقتصادي

#### اولاً / المفهوم العام للاستقرار الاقتصادي

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى عدم وجود تقلبات مفرطة في الاقتصاد الكلي. يعدّ الاقتصاد مستقرًا إذا كان مصحوبًا بنمو ثابت إلى حد ما في الإنتاج و تضخم منخفض ، وغير مستقر اذا كان يعاني من ركود او تضخم مرتفع او ازمات مالية متكررة<sup>(1)</sup>. ويختلف الاستقرار الاقتصادي عن التوازن الاقتصادي إذ إن الاستقرار هو المحافظة على الوضع الاقتصادي قائم بغض النظر عن كونه مثاليا او غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع ، في حين التوازن الاقتصادي يعني تساوي بين متغيرات الاقتصاد عند نقطة معينة مثل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند نقطه معينه<sup>(2)</sup>. كما يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية التي تحصل في متغيرات الاقتصاد الكلي فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل تضخم بسيط ومستقر يعد استقرارا اقتصاديا<sup>(3)</sup>. في حين ان الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والوصول إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج مع المحافظة على قيمة النقود، كما ان الاستقرار الاقتصادي يعني تمهيد من أجل استعادة التوازن وتحقيق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى التغيير خلال فترة زمنية معينة ويصل الاستقرار إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط<sup>(4)</sup>. وهناك من يذكر بانه السيطرة على الحالة الاقتصادية السائدة و المحافظة عليها سواء كانت هذه الحالة سلبية او الايجابية لحين توفر الظروف المناسبة لمعالجة وتحسين هذه الحالة من خلال استخدام جملة من السياسات اهمها السياسة المالية وبمعنى اخر السيطرة على حالات التي من الممكن أن تغير من شكل التوازن الكلي<sup>(5)</sup> تستخدم جملة من السياسات التي تدعم سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تستهدف التضخم والبطالة و توازن ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من نمو الناتج المحلي الاجمالي في حاله السيطرة على هذا المتغيرات و معالجة الاختلالات<sup>(6)</sup> وعليه فإن مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط

(1) The world bank GFDR Report, <https://www.gfdr.org>

(2) Varian . Hal R. microeconomic Analysis (third ed) new york. (1992): p393

(3) Gormes, Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financoal stability in Turkey, Historical perspective, central bank of turkey, turkey , 2009,p 2

(4) Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of macroeconmic policy ,

(5) ESCWA, exploratory study and approach to the social impact of structural adjustment policies, united nation New york, 1997, p3

(6) Isabet Correia and Juan, P.Nicolini, optimal fiscal and monetary policy :equivalence rrsult university of teiia, 2001, p4.



بمتغيرات بحيث تكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة وتجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد ومما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد عند التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مع تفادي التغيرات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (المستوى العام للأسعار والبطالة والنمو الاقتصادي) وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### ثانياً : أهمية الاستقرار الاقتصادي

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين لقد ركزت طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية تدخل الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إجراءاتها بالتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي إذ إن كل بلدان العالم كانت تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من اثار هامة تنعكس على اقتصادياتها، ويمكن ان نوضح اهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الاتية<sup>(1)</sup>:

- 1- ان الاقتصاد العالمي متكامل على نحو متزايد لا يمكن لأي بلد ان يكون معزول عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد البلد اذا ان المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد امرا ضروريا لاستمرار النمو الاقتصادي .
- 2- دور الحكومة وتوفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.
- 3- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن أن يحقق مستوى عالي من التوظيف وصولا إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد .
- 4- أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة وبالتالي انخفاض البطالة و كل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي
- 5- استقرار الأسعار يمكن أن يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن القيمة من خلال المحافظة على قوة الشرائية كما أن استقرار الاسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي<sup>(2)</sup> .

### ثالثاً: سياسات الاستقرار الاقتصادي

سياسات الاستقرار هي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الدولة لتوجيه المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني بهدف الحد من مخاطر الصدمات الاقتصادية على المدى القصير نتيجة

(1) Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom, submit in line with the Stability and Growth Pact, Reserve U.K.December 2001,p 5

(2) Broaddus, Transparency, in the practice of Monetary policy, Federal Resve Bank of Richmond Economic quartery, V.82, No, 3, USA, 2001, p 4

تذبذب الناتج و العمالة عن مستوياتها الطبيعية على المدى الطويل ، اصف إلى ذلك ان هذ السياسات تخفف من حدة الدورة التجارية عن طريق الحفاظ على الناتج و العمالة عند مستوى اقرب من المستويات الطبيعية قدر الامكان . وهناك سياسات عدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تعد السياستين النقدية و المالية من اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي . اذ ان معظم عناصر السياسة الاقتصادية يمكن تقسيمها اما سياسة مالية تتعامل مع الاجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب و الانفاق أو السياسة النقدية تتعامل مع اجراءات البنك المركزي و متعلقة بالمعروض النقدي و اسعار الفائدة<sup>(1)</sup> .  
وفيما يأتي اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي :

1- **السياسة النقدية :-** تحاول الدول استخدام السياسة النقدية كوسيلة معالجه عدم الاستقرار الذي يتعرض له الاقتصاد سواء كان عدم الاستقرار الناتج عن حالة التضخم والركود وتعد المدرسة النقدية من أكثر المدارس التي تنادي استخدام السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية اذ ترى هذه المدرسة أن التطورات النقدية والعوامل النقدية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويرى فريدمان ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد السياسات التي تؤدي إلى ثبات معدل نمو العرض النقدي الذي يتساوى مع معدل النمو الحقيقي للناتج .فصلا عن تحقيق التوازن الدوري لموازنة الدولة يتلاءم مع الدورة الاقتصادية، ففي أوقات الرواج الاقتصادي يكون هنالك فائض في موازنة الدولة بحيث يغطي عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي<sup>(2)</sup> وفي ما يأتي يمكن ايضاح الإلية التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام السياسة النقدية<sup>(3)</sup> .

أ – **حالة وجود التضخم :-** عند حدوث حالة التضخم في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة النقدية المتشددة بهدف تخفيض الطلب الكلي وإعادته إلى مستواه السابق ،وبانخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض ينخفض مستوى العام للأسعار، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة إذ إنها بهذا الإجراء تقوم بتخفيض عرض النقد وسحب جزء من القوة الشرائية من الأفراد من ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية او استثمارية. ويلاحظ أنه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتياطات مما يؤدي إلى انخفاض قدره البنوك في التوسع بمنح الائتمان ونتيجة لذلك سوف ترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي وبانخفاض الطلب الكلي سوف

(1) N. Gregory Mankiw. Macroeconomics, 7th Ed, worth Publishers, New york, 2010, p278

(2) Thomas I palley , Milton friedman s economics and political economy : an old Keynesian critique critique, Oxford University press, forthcoming.U.K, 2015, p 15

(3) Campbell R. Mcconnell and Stanley L.Brue, Economics Principles, problems and policies , 15th Ed, McGraw Hill. New York, 2002, p 293.

تنخفض الأسعار . وكما ان استخدام اي من ادوات السياسة النقدية الاخرى سواء رفع سعر إعادة الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني ستؤثر بحجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وسوف ترفع أسعار الفائدة و تعطي نفس التأثير السابق في عرض النقد ومن ثم الأسعار. هذه السياسة ستكون فاعله إذا كان التضخم ناشئا بدافع الطلب، إلا أن هذه السياسة لا تكون فاعلة دائماً لأن هنالك احتمال ان تكون البنوك ذات امكانات مالية كبيرة.

**ب – حالة وجود ركود :-** عند حدوث حالة ركود او كساد في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة، او تخفيض سعر إعادة الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، والتي كلها سوف تزيد من حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية، فإذا قام البنك المركزي بشراء السندات من البنوك فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لديها وعليه فإن هذا سيشجع البنوك التوسع في منح الائتمان من خلال تخفيض سعر الخصم ومن ثم سعر الفائدة وبالتالي يزداد حجم الاستثمار الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي يرتفع حتى يصل إلى المستوى التوازني .

**2- السياسة المالية :-** في حالة تعرض البلد إلى مشكلة اقتصادية تؤدي إلى عدم الاستقرار سواء كان ناجماً عن حدوث التضخم او كود، فإن الحكومة عادةً تلجأ إلى استخدام السياسة المالية، وفي ما يأتي إيضاح الآلية التي يتم من خلالها معالجة حالة التضخم او الركود باستخدام السياسة المالية<sup>(1)</sup>.

**أ – حالة وجود التضخم :-** عندما تكون الدولة في حالة تضخم ، تنفذ الدولة سياسة مالية انكماشية باستخدام أدوات الإنفاق الحكومي والضرائب ، تقلل الحكومة الإنفاق الحكومي لأن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات إجمالي الطلب ، إذا ظل إجمالي العرض ثابتاً ، عندئذٍ سيؤدي الانخفاض في إجمالي الطلب إلى خفض مستوى العام لأسعار ، مما سيؤثر بشكل مباشر على الكمية الإجمالية المطلوبة عن طريق تقليلها. ويمكنها أيضاً استخدام الضرائب لتقليل الطلب الكلي عن طريق رفع معدلات الضرائب ، من ما يقلل بدوره من مقدار الدخل المتاح للمستهلكين ، من ما يقلل بدوره من القوة الشرائية ويقلل الطلب على الاستهلاك كأحد مكوناتها ، وبالتالي يقلل من إجمالي الطلب واستقرار العرض. يمكن استخدام هاتين الآليتين معاً إذا تطلب الوضع الاقتصادي ذلك.

**ب – حالة وجود ركود :-** أما في حالة التعرض للاقتصاد إلى حالة ركود اقتصادي، فإن الحكومة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية توسعية، اذ تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي

(1 ) Arthur O. Sullivan and others, Economics principles, Applications, and tools, 6thEd, pearson , New York. 2010, p214.

والاستثماري من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة مستوى التشغيل وبما ان الانفاق الحكومي يعدّ أحد مكونات الطلب الكلي فان زيادته سوف تزيد مستوى الطلب الكلي مباشرة. إلا أنه قد لا تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي دورها في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي، اذا كان هذا النفقات ممول عن طريق الضرائب لأن هذه الضرائب تمثل جزء مقطعا من الإنفاق الخاص ، إذا على الحكومة اذا كانت ترغب في تحقيق اثار توسعية في الاقتصاد فمن المستحسن تمويل النفقات باللجوء إلى الاقراض من البنك المركزي اذ ان إنفاق حصيللة القروض ستؤدي إلى زياده الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زياده الناتج والتشغيل. وهذا من جانب اخر يمكن الحكومة استخدام سياسة الضرائب في زياده الطلب الكلي ومن ثم التشغيل من خلال تخفيض الضرائب فيزداد الدخل القابل للتصرف ومن ثم القوه الشرائية للأفراد والتي بدورها ستزيد الطلب الاستهلاكي ومن ثم زياده الطلب الكلي . ومن اجل تحقيق كل من السياستين النقدية والمالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على اكمل وجه لابد من التوافق متخذي القرار المسؤولين عن اداره كل من هذين سياسيتين يتجنب التضارب الذي من الممكن ان يحصل بينهما مما اضعف ادائهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### رابعاً / الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي

بعد تعرض الاقتصاد العالمي للكساد الكبير عام 1929 ، برزت افكار الاقتصادية لجون ماينرد كينز ، وسيطرت هذه الأفكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي. منذ بداية الثلاثينيات ، سيطرة وجهة النظر الكينز بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة، ومع ذلك قام مجموعة من الاقتصاديون متخصصون في الدراسات النقدية الذين يطلق عليهم بـ ( النقديين ) بأجراء بحوث تساعدهم على فهم العوامل النقدية يعتقد هؤلاء أن تحليل الكينز قد فشل في فهم فعالية السياسة النقدية. حيث يؤكد النقديون على وجود علاقة قوية بين التقلبات في العرض والتقلبات في مستويات الدخل ، اما مدرسة التوقعات العقلانية فتعد امتداد فكري لمدرسة اقتصادية كلاسيكية، فإن آراء هذه المدرسة تشير إلى أهمية دور التوقعات العقلانية والمتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تؤمن هذه المدرسة بأن كفاءة السياسات العامة المتبعة لتحقيق الاستقرار تعتمد على كفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء كانت هذه الوحدات مستهلكين أو منتجين أو عمال أو رجال أعمال. فإذا كان التغير في السياسة المالية او النقدية متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فان مستوى الانتاج و العمالة لن يتأثر بتلك السياسات مما يجعل تلك السياسات غير فعالة في التأثير على مستوى الناتج و العمالة وبالتالي لن تكون فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك ينصح أنصار هذه المدرسة تطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ وأهمها قاعدة معدل النمو الثابت

للعرض النقدي وبالتالي هم يتفقون مع المدرسة النقدية (1). منذ ذلك الوقت، اخذ الجدل بين المدارس الاقتصادية حول نقطة محورية في الاقتصاد الكلي (2). من الممكن مقارنة آراء المدرسة الاقتصادية بعد تقسيمها إلى جانبين رئيسيين، وهما الكينزيين و النقدين، وتلخيص آرائهم في الجدول (1) :-

جدول (1) مقارنة بين المدرسة النقدية والكنزية فيما يتعلق بسياسة الاستقرار الاقتصادي

الكنزيون	النقديون
1 - إن اقتصاد السوق غير مستقر بطبيعته ، ويمكن للسياسة الكلية تصحيح عدم التوازن فيه.	1- السياسة النقدية غير عقلانية وهي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ، وفي اقتصاديات السوق توفر عوامل التصحيح الذاتي والاستقرار.
2 - يجب على صانعي السياسات تخطيط عجز الميزانية خلال فترة الانكماش الحاد والفوائض خلال فترات التضخم المرتفع من أجل تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي.	2- لا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تقلل البطالة وترفع معدلات النمو بشكل دائم. وذلك لأن الجهود المبذولة لتحقيق ذلك من خلال السياسة وزيادة الطلب ستؤدي إلى التضخم.
3 - السياسة المالية هي أكثر قوة يمكن توقعها بدقة أكثر من السياسة النقدية.	3- السياسة المالية هي ذات أهمية نسبية بسبب الآثار الانكماشية ومزاحمة الإنفاق الخاص
4- إن التخطيط المرن للسياسة الكلية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من اعتماد قواعد ثابتة.	4- تساعد القاعدة النقدية المستقرة ، أي الزيادة المستمرة في المعروض النقدي ، على تحقيق الاستقرار بشكل أكثر فعالية من السياسة العامة.
5 - تتم ممارسة السياسة النقدية وتأثيرها من خلال سعر الفائدة.	5 - السياسة المالية لها تأثير مباشر على الطلب على السلع والخدمات.
6 - تتم ممارسة السياسة المالية وتأثيراتها المباشرة على إجمالي الطلب من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول الأموال .	6 - تمارس السياسة المالية تأثيراً غير مباشر على إجمالي الطلب من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول الأموال .

مصدر : جيمس جوارتيني، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر الرياض السعودية ، 1999 ، ص415

#### خامساً : اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي

تعد متغيرات الاستقرار الاقتصادي من الموضوعات الأساسية والمهمة في الاقتصاد في كل من الدول النامية والمتقدمة ، وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات الدولية إلى تبني العديد من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه وهذ المتغيرات تعد ركنا اساسا في هذا البحث لما تمارسه في الحد من التقلبات

(1) G.W.Evans and G.Ramey, Adaptive Expection. Under parameterization and the Lucas critique. Journal of Monetary Economics, vol.53,p 254.

(2)جيمس جوارتيني، ريجارداستورب، مصدر سابق ، ص415

الاقتصادية و التآرجح المفرط و المخاطر وخلق البيئة المواتية للنشاطات و الفعاليات الاقتصادية من اجل الوصول إلى الاستخدام الاقل للموارد و الامكانيات المتاحة وفيما يأتي توضيح لاهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي :-

### 1- النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة في رفع مستوى الإنتاج والدخل ورفع مستوى الاقتصادي ، وهو أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن أهم قضايا العصر التي تتطلب الوقوف من قبل الثورة الصناعية التي شهدها العالم ، لم يكن هناك اهتمام واضح بحالة النمو الاقتصادي حيث كانت الحياة بسيطة ، يكرس المجتمع معظم موارده الاقتصادية لإنتاج الاحتياجات الأساسية من المأكل والملبس والسكن وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمعيشة ومع ذلك ، بعد ظهور الثورة الصناعية ، يأخذ النمو الاقتصادي مساحة كبيرة لمعرفة مدى تطور البلدان (1). ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في القيمة السوقية المعدلة بحسب التضخم للسلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الزمن، أي الناتج القومي الإجمالي الحقيقي هو الناتج المحلي الإجمالي بين المدتين (2). يمكن وصف بأنه ارتفاع معدل الدخل الفرد الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان (3). كما يعرف أيضاً بأنه الزيادة المضطربة طويلة الأجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل القومي. و هذا يعني انه اذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة ينبغي تكون أسرع من الزيادة في عدد السكان بغية إن يحقق النمو (4).

ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي هو عملية تغير في مقادير تتسم بكونها مقادير اقتصادية و عبر مدة زمنية طويلة نسبياً وعليه فان النمو الاقتصادي يتصف بها ثلاث خصائص هي (5).

أ- النمو الاقتصادي عملية تتميز بالاستمرارية على مدى مدة زمنية طويلة نسبياً.

ب- يشمل النمو الاقتصادي التغيير في الكميات التي تصبح كميات اقتصادية.

ج- النمو الاقتصادي ديناميكي بطبيعته لأنه يحدث بمرور الوقت.

يمكن تسمية تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات ، وعلى الرغم من حقيقة أن استخدام هذه الاستراتيجيات يختلف بين البلدان ، فإن جميع دول تتمتع الآن بخصائص عامة يعتبرها الاقتصاديون هي المحددات أو عوامل النمو الاقتصادي ، بغض النظر عن سواء كانت بلدان

(1) Charles Siegel, The End of Economic Growth, published by the Preservation Institute, Berkeley, CA, 2006, p5

(2) Statistics on the Growth of the Global Gross Domestic Product (GDP) from 2003 to 2013, IMF, USA, October 2012.

(3) <http://www.data.albankaldawli.oeg>

(4) مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999 ، ص 455

(5) عبد المنعم علي السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، 1984،

فقيرة أو غنية. هذه العوامل هي (1)

- الموارد البشرية:- يعتقد العديد من الاقتصاديين وجود عنصر العمل المتضمنة بمهارات والمعرفة وتنظيم القوى العاملة من أهم عوامل لتحقيق النمو الاقتصادي فقد تمتلك الدولة من خلال عملية الشراء المعدات المتطورة إلا أنها في الوقت نفسه لا تمتلك ايدي عامله ماهره التي تستخدم تلك السلع الرأسمالية لذلك فإن التحسينات التي طرأت على التعليم التأمين الصحة تنظيم الإدارة ادت إلى زيادة الانتاجية عنصر العمالة صوره كبيرة.
- الموارد الطبيعية :- تُعدّ الموارد الطبيعية عنصر بديلا في الانتاج من حيث الكمية والنوعية، وتتمثل للموارد الطبيعية (درجة خصوبة التربة، والمياه، وفرت المعادن، الغابات وغيرها من العناصر) هذه الموارد ليست ثابتة، إذ إن من الممكن البلد يكتشف مواد جديدة ويطورها مما يحقق نموا اقتصاديا في المستقبل .
- تراكم راس المال :- ويقصد بتراكم رأس المال زيادة الاستثمار مثل بناء المصانع و شراء الآلات وبناء المدارس والمستشفيات، ويتولد تراكم رأس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي إلى الادخارات لكي يتم الاستثمار في انتاج سلع مختلفة والعوامل المحددة تراكم رأس المال هي نفسها العوامل التي تؤدي الاستثمار و تختلف من بلد إلى آخر (2).
- التكنولوجيا والابتكارات:- ويعد من العوامل الاخرى المحدد للنمو الاقتصادي وما هو إلا عملية متواصلة من التحسينات والتطورات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، اي بالإمكان استخدامه في الإنتاج الواسع وبتكلفة متساوية تتوافق مع الاسعار او القدرة الشرائية للمجتمع (3). وعليه فان البنك المركزي يستطيع عن طريق السياسة النقدية بالتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، عندما يتبع البنك المركزي سياسة توسعية يقوم من خلاله زيادة عرض النقد وهذه الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وانخفاض سعر الفائدة مع اثبات سعر الصرف وهذا بدوره يؤدي إلى زياده الاستثمار وهنا يلاحظ زياده الدخل الذي يولد زياده الطلب الكلية مما يؤدي إلى زياده الانتاج المحلي وبالعكس في حاله اتباع سياسه انكماشيه(4).

(1) سامويلسن، نودر هاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، 2006، ص587  
 (2) خالد واصف الوزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، 2009، ص 386  
 (3) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد، دار المريخ للنشر الرياض، 2006، ص 169.  
 (4) عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد(2)، العدد(12)، 2008، ص9

## 2- البطالة

مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحوث والتحليل، كما انها استحوذت على عناية اصحاب القرارات السياسية، البطالة هي ظاهره اقتصاديه يرجع ظهورها بشكل ملموس إلى فترات ازدهار الصناعة ان لم تكن معروفه في المجتمعات الريفية التقليدية، يعد معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها الاقتصاد. وقد حددت منظمه العمل الدولية تعريف البطالة عن العمل هو كل شخص قادر على العمل اذا (1)

أ- لم يكن لديهم عمل وقد بادروا بالبحث عن العمل خلال المدة الماضية وهم مأهلون للعمل حاليا.

ب- العمال الذين تم تسريحهم من العمل سواء شاركوا أو لم يشاركوا في البحث عن العمل.

ج- في جميع الحالات الأخرى التي يجب عليهم المشاركة في البحث عن عمل بشكل الفاعل على الأقل في الأسابيع التي سبقت المقابلة وسوف يكون متاحا للعمل باستثناء المرض المؤقت. ويمكن حساب نسبة البطالة بالمعادلة التالية(2):

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{أجمالي القوة العاملة}}$$

وتوجد في البلدان النامية و المتقدمة انواع مختلفة من البطالة مما يترتب عليها اختلاف معالجتها من هذه الانواع نذكر(3) :

- البطالة الاحتكاكية : هي تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة و الحصول على وظيفة اخرى هي ناتجة عن انتقال العمال بين الوظائف و القطاعات او نقص المعلومات بما يخص العمل المتوفر.
- البطالة الهيكلية : وينشا هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و بين المؤهلات و خبرات الراغبين في العمل .
- البطالة الدورية : وترتبط بالدورات الاقتصادية وهي لا تسير عبر وتيرة منتظمة بل تكون بحركة تقلبات صاعدة و هابطة (مرحلة الرواج و الازدهار).

(1) David Byrne and Eric Strobl . "Defining Unemployment in Developing Countries, the Case of Trinidad and Tobago" Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, NO.01/09/May 2001,p4

(2) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 163

(3) Mary Murphy, Deirdre Quinlan, Economics and Poverty –the links, First Edition , Combat poverty Agency, Dublin, 2007,p61.



- البطالة المقنعة : وتسمى "البطالة المستترة" وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة او فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً ويزداد ظهورها في البلدان النامية بسبب ضالة رأس المال بالنسبة لليد العاملة .

وهناك اسباب عدة ادت إلى ظهور مشكلة البطالة من اهمها (1):

- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.
- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة .
- سوء التخطيط التعليمي وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية .
- زيادة عرض العمل نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة.
- التغيرات التي تحدث في التقنية الانتاجية نتيجة للتقدم العلمي وهذا بدوره يؤدي إلى الاستغناء عن العامل واحلال الالة محله.

ومن اهم السياسات التي يتخذها البنك المركزي للتخلص من البطالة تلك التي يقوم فيها البنك المركزي بزيادة عرض النقد وتخفيض معدلات سعر الفائدة في حالة الانكماش سوف ترتفع معدلات البطالة و مع ثبات اسعار الصرف سوف يرتفع الاستثمار ويزداد الانتاج وتتسع معدلات التشغيل مما تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة .

### 3- التضخم

التضخم هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية، لأنه مؤشر على فاعلية السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد، أضف إلى ذلك دورهم الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية محددة أو زيادة تكلفة المعيشة ولا يشير إلى ارتفاع أسعار إحدى السلع مقارنة بالأسعار الأخرى (2). يتم تعريفه أيضاً على أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدار المدة زمنية ، لذلك عندما يرتفع المستوى العام للأسعار ، ستشتري كل وحدة عملة أقل من السلعة أو الخدمة ، و نتيجة لذلك ، يعكس التضخم انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود ، أي فقدان القيمة الحقيقي كوسيط التبادل في علم الاقتصاد (3).

(1) محمود الوادي و اخرون ، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص294  
 (2) Ceyda Oner, what is Inflation, Finance&Development March 2010, p44  
 (3) Why pricestability, Central bank of Iceland, Accessed on September, Iceland 2008,p11

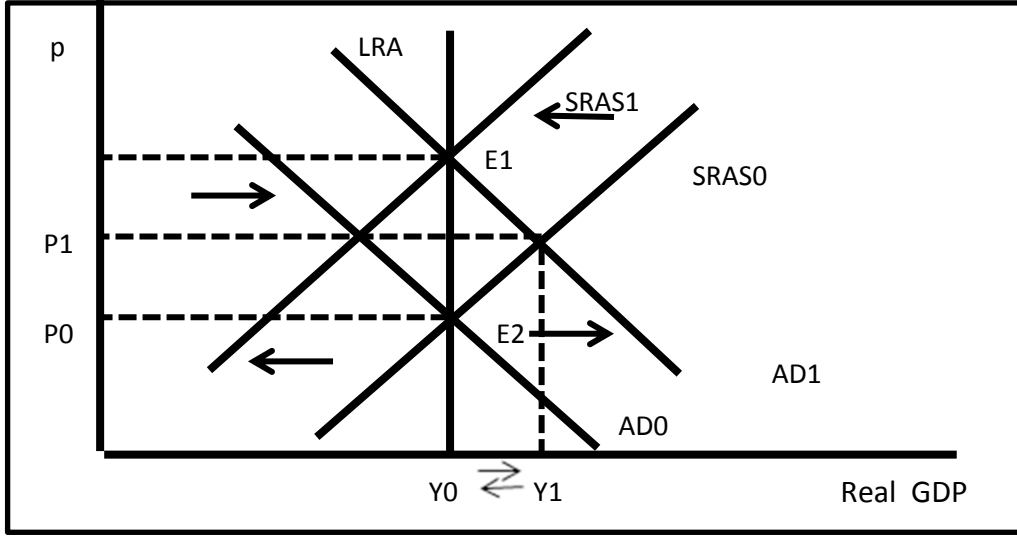
أسباب ظهور التضخم كثيرة ومتنوعة بعضها يعود لأسباب اقتصادية داخلية ، والأخر يستورده من الخارج هو بسبب ارتباطه بالاقتصاد العالمي. كما أن التضخم ظاهرة اقتصادية تظهر في اوقات الأزمات الاقتصادية عندما تكون هنالك الثقة بالحكومة اوان الحكومة تحاول معالجه عجز في الموازنة العامة من خلال الافراد في الاصدار النقدي الجديد، وهذا من شأنه أن يرفع المستوى العام للأسعار لأن الزيادة في عرض النقود عندما يتزامن مع زيادة الطاقة الإنتاجية عندما يرتفع المستوى العام للأسعار أمر لا مفر منه. هناك نظريتان رئيسيتان في تفسير أسباب ظهور التضخم الاقتصادي وهما<sup>(1)</sup>.

أ – **التضخم الناشئ عن جذب الطلب** :- وفقاً لهذه النظرية ، يحدث التضخم نتيجة لزيادة الطلب الكلي بشكل أسرع من الزيادة في إجمالي العرض ، هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى زيادة الطلب الكلي بسرعة أكبر من إجمالي العرض. قد ينتج التضخم عن زيادة عرض النقود. إذا زاد عرض النقود ، سيزداد إجمالي الطلب نظراً ؛ لأن العرض الكلي مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات تراكم رأس المال والتقدم التقني ، فإن الزيادة في إجمالي الطلب تؤدي إلى زيادة مستوى السعر العام ، يمكن أن يحدث التضخم الناتج عن كثرة الطلب بسبب عوامل أخرى ، أو ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي أو نتيجة التخفيضات الضريبية المتتالية. ومع ذلك ، يتفق الاقتصاديون على أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية دون زيادة في المعروض النقدي . والشكل (3) يوضح كيف يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب :-

يوضح الشكل كيف يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب إذ نلاحظ ان الطلب الكلي (AD) يزداد بسرعة اكبر من العرض الكلي (AS) ، نلاحظ ان الطلب الكلي (AD0) يساوي العرض الكلي (SRAS0) وعلية فان السعر التوازني لهما هو (P0)، فاذا زاد الطلب الكلي إلى (AD1) وازداد العرض الكلي إلى (SRAS1) فان مستوى الاسعار سوف يرتفع إلى (P1).

(1) Central bank of Trinidad and Tobago , public Education Pamphlet Series No.2, July 2006,p2

الشكل البياني (3) التضخم الناشئ عن جذب الطلب

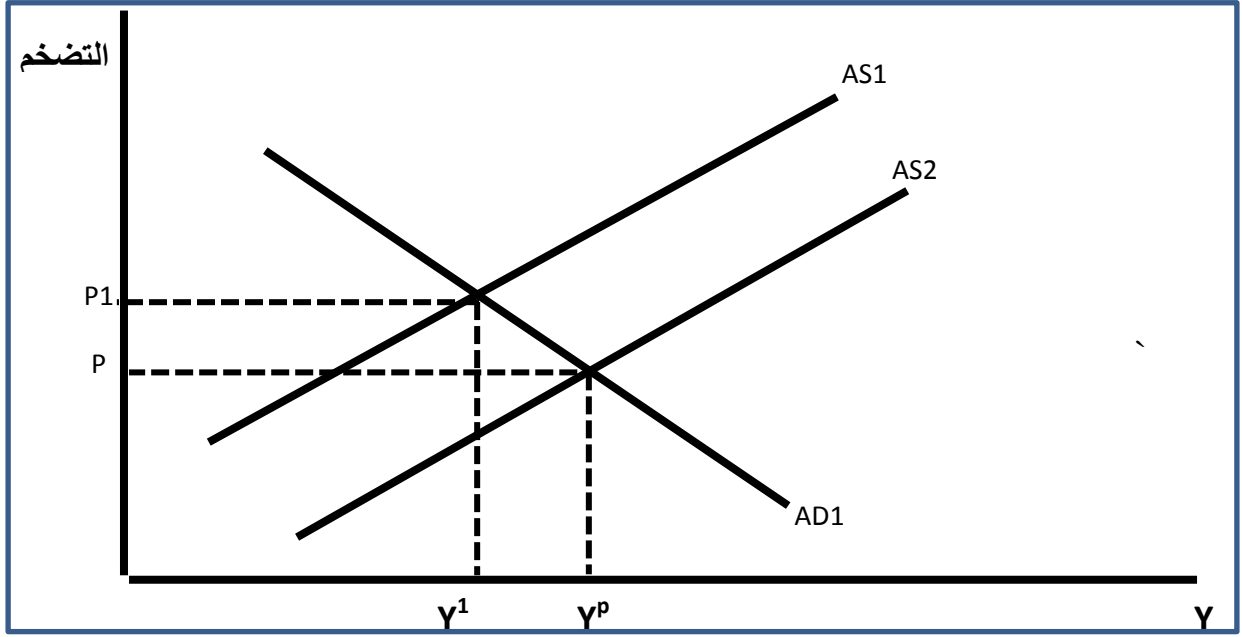


Source : Joseph G .Nellis , David Parker , "principles of Macroeconomics " , Pearson Education Limited , London, 2004, p264

#### ب - التضخم الناشئ بدفع الكلفة

ووفقاً لهذه النظرية ، فإن سبب ظهور التضخم يرجع إلى السلوك الاحتكاري لبعض الجماعات والنقابات والمؤسسات القائمة في المجتمع، عندما يحدث التضخم بسبب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بشكل أسرع من الزيادات التي تحدث في الظروف العادية ، يطلق عليه التضخم الناشئ عن ارتفاع الاجور ، ينشأ التضخم أيضاً بسبب الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار في حالة عدم وجود زيادة في الطلب أو زيادة في النفقات ، ويسمى التضخم الناتج عن زيادة الأرباح. والشكل (4) يوضح كيف يحدث التضخم الناشئ بدفع النفقة لنفترض النقابات نجحت في زياده الاجور من خلال المساومة الجمعيات بشكل يفوق زياده التي تقررها قوه السوق، وللتوضيح ذلك نفرض ان الطلب الكلي هو (AD) وان العرض الكلي (AS1) مع افتراض جمود الاجور النقدي، وعلى ذلك يكون مستوى التضخم عند  $(\pi)$  والناتج  $(Y^P)$  ولنفترض إن النقابات العمال لم اكتفي الزيادة في الاجور ودفعت الاجور النقدية إلى مستوى اعلى جديد ونتيجة لذلك سوف ينتقل منحنى العرض الكلي (AS2) مع افتراض ثبات فإن مستوى التضخم الجديد  $(\pi_1)$  و هو اعلى من مستوى التضخم  $(\pi)$  ونستنتج من ذلك انه اذا زادت الاجور النقدية في ظل الظروف المبينة فان مستوى الاسعار سيرتفع وعند انخفاض العرض الكلي فان اعماله انتاج ينخفضان أيضا .

الشكل البياني (4) التضخم الناشئ بدفع النفقة



Source : Frederic S.Mishkin " The Economics of Money , Banking, and Financial Markets " , Tenth Edition, McGraw Hill, Americas, New York,2013,p636.

**ج - التضخم المستورد :-** يحدث هذا التضخم عندما تشرع البلدان في الاعتماد على السلع و الخدمات الخارجية المستوردة وخصوصا تلك السلع التي تعاني من تضخم في اسعار داخل الاسواق مما يقود الى تضخم مستورد عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها امام العملات الاجنبية ترتفع بشكل اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية وفي هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة او خدمة مستوردة بالكامل ويزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الانتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلي<sup>(1)</sup>

#### 4- ميزان المدفوعات

ويقصد به سجل منظم حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المقيمين في الدولة الاخرى خلال مدة زمنية معينة<sup>(2)</sup>. اما صندوق النقد الدولي يعرفه على انه بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بشكل منظم مع بقية دول العالم خلال مدة زمنية معينة<sup>(3)</sup>.

(1) رانيا رعد طه ، التضخم اسبابه اثاره وسبل معالجة ، صندوق النقد العربي ، العدد 18، 2021، ص13.

(2) Robert J . Carbaugh, International economics (10th edition), Central Washington University, 2005, p 320.

(3) International Monetary Fund, Balance of payments Textbook, Washington, USA, 1996, p1.

ويمكن أيجاز أهداف ميزان المدفوعات على النحو الآتي :

أ- توفير المعلومات والبيانات عبر احصائيات التجارة الخارجية لمخططي السياسات الاقتصادية و متخذي القرارات عن الموقف المالي على الصعيد الخارجي للدولة.

ب - تصميم السياسة النقدية من خلال توفير معلومات عن المدفوعات (الاستيرادات) و المقبوضات (الصادرات) في توفير العملة الأجنبية بغية تشخيص قدرة المؤسسات النقدية على الاستمرار السلع الاجنبية و الوفاء بالتزاماتها في الصرف الاجنبي حين مدة الاستحقاق.

ج - استخدام ميكانيكية ميزان المدفوعات لقياس المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي خلال مدة الازمات.

د- ان ميزان المدفوعات لأي بلد يواجه حالة من الاختلال وعدم التوازن ويكون شكل الاختلاف على حالتين<sup>(1)</sup>.

- الحالة الاولى: يواجه البلد عجزاً في ميزان المدفوعات عندما تفوق المدفوعات على المقبوضات  
- الحالة الثانية: يواجه البلد فائض في ميزان المدفوعات عندما تفوق مقدار المقبوضات على المدفوعات للبلد.

ذ- ويتكون هيكل ميزان المدفوعات من ثلاثة اقسام :-

- الحساب الجاري : ويشمل المبادلات من السلع و الخدمات ويتألف من الميزان التجاري ويسمى "ميزان التجارة المنظورة" ويسجل فيه قيم صادرات السلع في الجانب الدائن ويشمل الموارد الغذائية، المشروبات، تبغ وحيوانات حية، مواد خام، و سلع نصف مصنعة، ومكائن ومعدات، اما الاستيرادات فتسجل في الجانب المدين وتشمل الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص<sup>(2)</sup>. ميزان الخدمات : ويسمى "ميزان التجارة غير منظورة" ويسجل في الجانب المدين ويشمل خدمات النقل، خدمات السياحة ، وخدمات المالية ، وغيرها. حساب التحويلات من طرف واحد: تختلف عن المبادلات الاخرى تتم من خلال قيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية إلى متعامل اخر ولكن بدون مقابل، وتشمل الهبات المنح الهدايا المساعدات واي تحويلات اخرى لا ترد سواء كانت رسمية ام غير رسمية<sup>(3)</sup>.

(1) محمد صالح تركي القرشي. مصدر سابق، ص157.

(2) محمد صالح تركي القرشي، مصدر نفسه، ص159

(3) عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 238

- حساب راس المال : ويشمل (1).

حركة رؤوس الاموال طويلة الاجل: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الاجل والاستثمارات المباشرة، والاوراق المالية، أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج

حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل: وهي التي لا تتجاوز السنة كالودائع المصرفية والعملات الاجنبية و القروض قصيرة الاجل وغيرها.

- فقرة السهو و الخطأ: وتعد فقرة موازنة في ميزان المدفوعات ويرجع سبب وجودها إلى ان هناك معاملات لا تسجل ضمن قيود التسجيل، وقد تكبر او نصغر طبقاً لدرجة دقة واتاحة المعلومات في قيد التسجيل .

---

(1) عبد المنعم السيد علي، مصدر سابق، ص48

## المبحث الثالث

علاقة الارتباط بين المتغيرات

## اولا / العلاقة بين عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي :-

يتأثر عرض النقد بالكميات المصدرة من البنك المركزي اي النقد الورقية المصدرة الذي يتحدد استنادا للنتاج المحلي الاجمالي كالاتي<sup>(1)</sup> :-

$$\text{كمية النقد} = \frac{\text{مجموع السلع و الخدمات خلال سنة}}{\text{سرعة تداول النقدي}}$$

فكلما يزداد وينمو الناتج المحلي الاجمالي تزداد معه كميته النقود المعروضة وذلك؛ لأن النقود اداه دفع تساعد في تصريف السلع والخدمات ، فإذا ازداد الناتج المحلي الاجمالي من غير زيادة في المعرض النقدي سوف يتسبب في حالات الركود للاقتصاد الوطني، اما اذا ازداد عرض النقد بدون ما يقابله زياده في الناتج المحلي فانه سوف تحصل ضغوط تضخميته؛ لذا حددت النظريات الاقتصادية كمية الاصدار السنوية للنقود بما يعادل نصف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، مثلا إذا زاد الناتج بمعدل (10%) فإن على السلطة النقدية زيادة العرض النقدي بمعدل (5%) من اجل تحقيق نمو متوازن بين الناتج و النقد<sup>(2)</sup>. ان أي تغير يحصل في عرض النقد سوف يؤدي مباشرة إلى تغير في الناتج المحلي الاجمالي ، أي عند قيام السلطة النقدية بزيادة عرض النقد أي انها تتبع سياسة نقدية توسعية فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض سوف يدفع إلى زيادة حجم الاستثمارات وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة و الاستثمارات ، وسوف يزداد الدخل بمقدار المضاعف الذي بدوره سوف يولد الطلب الكلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، أما في حال اتباع سياسة انكماشية من قبل السلطات النقدية فإنه سوف يحدث العكس ، لا نها سوف تقلص من عرض النقد للحد من حالات التضخم في الاقتصاد ، وبالتالي فإن هذا الاجراء سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وبالمقابل سوف ترتفع اسعار الفائدة و بالتالي سوف تقل الاستثمارات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا الانخفاض سيسبب انخفاض في الدخل بمقدار المضاعف ، أي

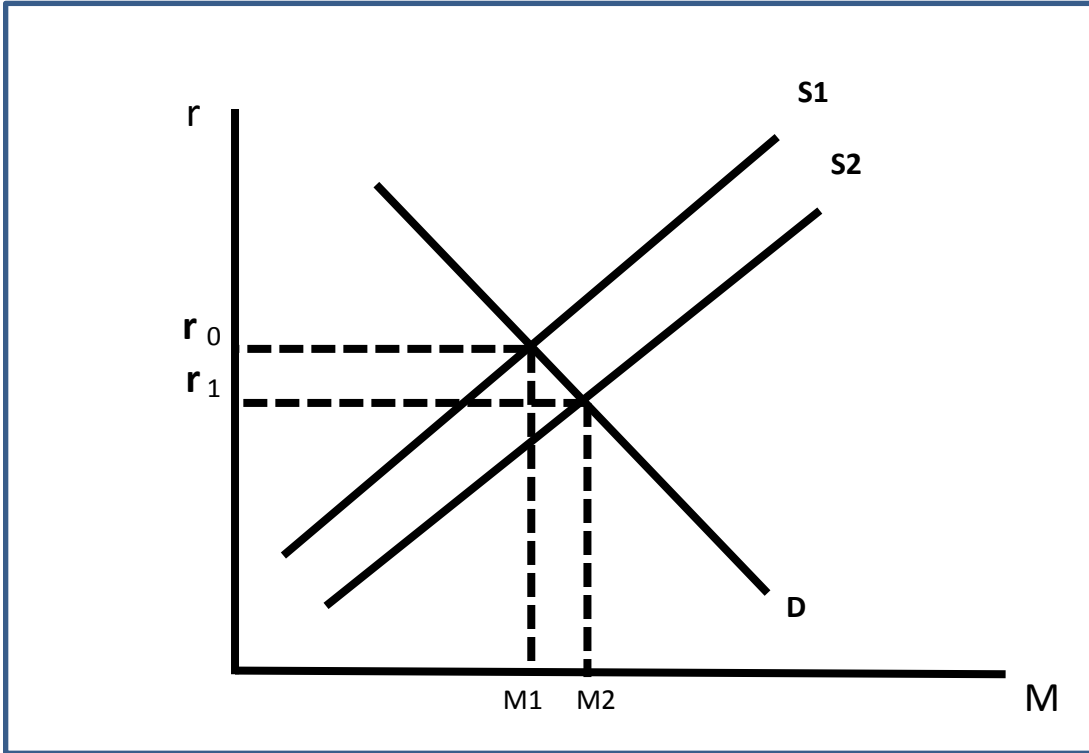
(1) علي كنعان ،النقود و المصارف و السياسة النقدية ،ط1 ،دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 396

(2) علي كنعان ، المصدر نفسه ،ص397.

انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، ومن خلال هذه العلاقات نستدل بان عرض النقد له تأثير مباشر ومهم على الناتج المحلي الاجمالي ويرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد <sup>(1)</sup>.

كما يوضح الشكل البياني (5) تأثير عرض النقد على سعر الفائدة ، ان زيادة عرض النقد (S1) سينتقل المنحنى الى اليمين (S2) مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة (r 0) الى (r 1) .

الشكل (5) اثر زيادة عرض النقد على سعر الفائدة



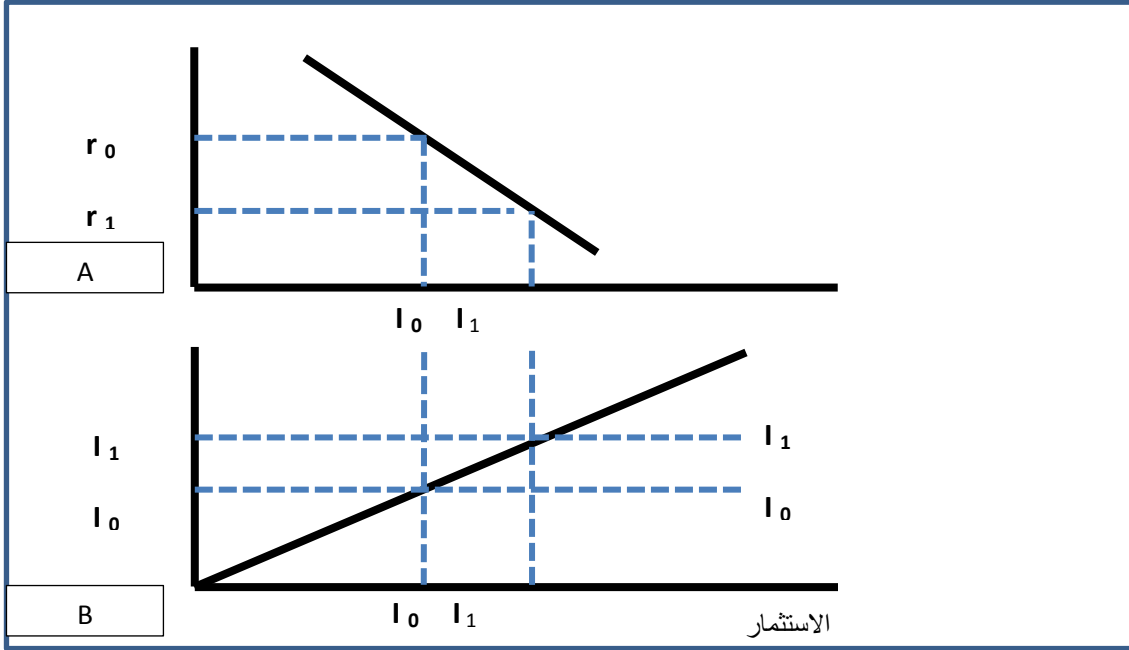
المصدر / توماس ماير ، واخرون ، النقود و البنوك والاقتصاد ،ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ،احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض،2002، ص356

كما يوضح الشكل (6) ان التغيرات في سعر الفائدة الى تغيرات في الاستثمار . يظهر الجزء ( A) في الشكل العلاقة بين سعر الفائدة بين سعر الفائدة و الاستثمار وحين ينخفض سعر الفائدة من  $r_0$  الى  $r_1$  يرتفع الاستثمار من  $I_0$  الى  $I_1$  ويحول الجزء (B) أن زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي

(1) عبد الحسين جليل الغالي ، سوسن كريم الجبوري ، مصدر سابق ، ص8



الشكل (6) اثر التغيرات في سعر الفائدة على الناتج المحلي الجمالي



المصدر / توماس ماير ، واخرون ، النقود و البنوك والاقتصاد ،ترجمة اليسد أحمد عبد الخالق ،احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض،2002، ص395

### ثانيا / العلاقة بين عرض النقد و البطالة :-

ان قيام السلطة النقدية باتباع سياسة توسعية سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وان انخفاض أسعار الفائدة سيشجع من زيادة الاستثمار و بالتالي سوف يزداد الطلب على الايدي العاملة مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ، ويحصل العكس عند قيام السلطة النقدية بتقييد العرض النقدي فان معدلات البطالة سوف ترتفع ، يتضح مما سبق ان عرض النقد يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة ، وان وجهة نظر المدارس الاقتصادية في دور السياسة النقدية في القضاء على مشكلة البطالة و تحقيق الاستخدام الكامل تختلف من مدرسة إلى أخرى ، إذ يرى الكلاسيك ان مرونة الاسعار و الاجور كفيلة بإعادة التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل و الوصول به إلى مستوى الاستخدام الكامل بدون تدخل الدولة مستندين بذلك على قانون ساي (العرض يخلق الطلب الموازي له)<sup>(1)</sup>.

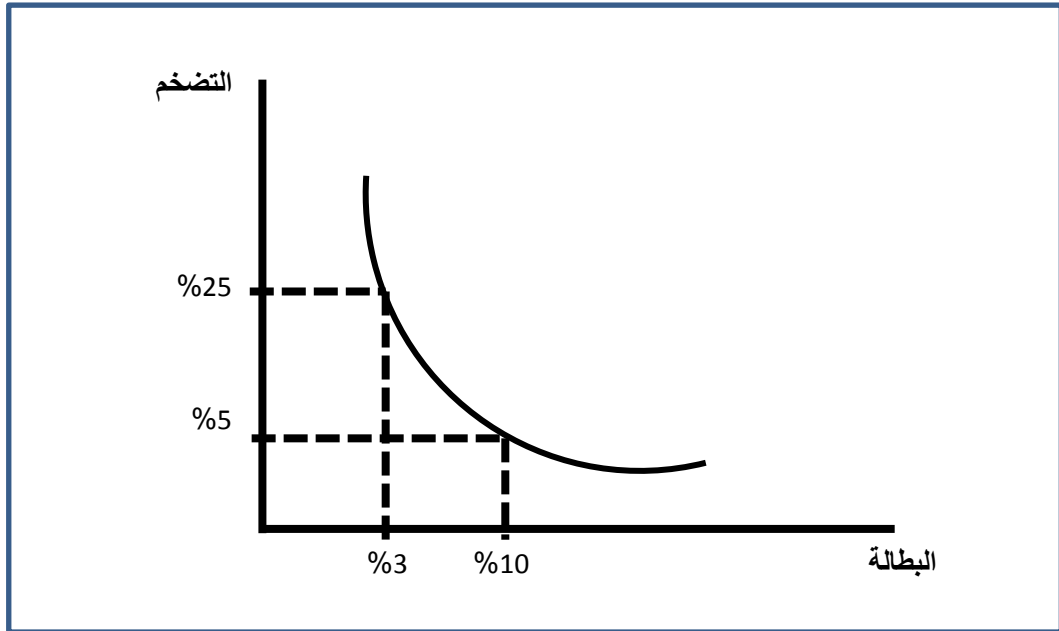
بينما يعول الكنزيون على ضرورة تدخل الدولة عن طريق الانفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وزيادة الانتاج فيزداد الطلب على الايدي العاملة فتتخفض معدلات البطالة ، وقد اكد الاقتصادي فليبس (A.W.Phillips) عل وجود علاقة مستقرة قصيرة الاجل بين التغيرات في الاجور النقدية و معدل البطالة في المملكة المتحدة ، وقد تبين من خلال منحنى فليبس وجود علاقة عكسية بين البطالة و

(1) جارندر اكلي ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، الجزء 2، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1980 ، ص 632.

التضخم ، ويرى فليبيس ان الطريق الوحيد لتخفيض معدل البطالة هو زيادة الاسعار من خلال زيادة عرض النقد وزيادة معدل التضخم وبعدهم ظهور التضخم الركودي ومن اهم مظاهرها ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدل البطالة وتدني مستويات الانتاج وبالتالي انخفاض معدل نمو الاقتصاد ، ويرى النقوديون في حل مشكلة البطالة بانه يمكن التحكم بها عن طريق التحكم بالعرض النقدي هو الحل الوحيد للوصول إلى الاستخدام الكامل و القضاء على البطالة<sup>(1)</sup>.

كما يوضح شكل (7) البياني ان زيادة معدل التضخم من 5% الى 25% يؤدي الى انخفاض معدل البطالة من 10% الى 3%

شكل (7) البياني العلاقة بين التضخم و البطالة



المصدر / توماس ماير ، واخرون ، النقود و البنوك والاقتصاد ،ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ،احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض،2002، ص420

### ثالثا / العلاقة بين عرض النقد و التضخم :

ان اساس العلاقة بين عرض النقد و التضخم يرجع تاريخها إلى بداية ظهور اقتصاديات السوق ، وفقا للمدرسة الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود) للاقتصادي الامريكي (ارفينج فيشر ) الذي فسّر ظاهرة التضخم على انها التغيير في المستوى العام للأسعار نتيجة تغيير عرض النقد بنفس الاتجاه ، وهذا وفق نظام قاعدة الذهب ، أي ان زيادة العرض النقدي (كمية النقود) تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار

(1) FRITZ C. HOLTE ، (1988 ) " FOUR PAPERS on THE THEORY of UNEMPLOYMENT " ، STATISTISK SENTRALBYROSLO- KONGSVINGER ، Universities forlaget ، 1999,P:296.

، وانخفاض عرض النقد يؤدي إلى انخفاض المستوى العام الاسعار ،ويحصل ذلك في الامد القصير وفي حالة ثبات العوامل الاخرى وهما<sup>(1)</sup>:-

- 1- هو ثبات حجم السلع و الخدمات النهائية؛ لأن الموارد الاقتصادية في حالة التشغيل الكامل
- 2- استقرار سرعة تداول النقود لان الوحدة النقدية تستخدم لمرة واحدة في الاجل القصير

نستنتج من ذلك ان العلاقة بين عرض النقد و التضخم هي علاقة طردية تناسبية. في حين يرى اصحاب المدرسة الكنزوية أن ظاهرة التضخم سببها ناتج عن تضخم الطلب الكلي وهو سبب زيادة الاسعار وبالتالي فان الزيادة الحاصلة في جزء أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة في الاستثمار العام والخاص أو زيادة التجارة الخارجية ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام الاسعار دون ان يقابلها زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى حصول التضخم<sup>(2)</sup>.

وقد جاءت نظرية فريد مان رافضة للنتائج التي خرج بها الكينزيون ، ولكن فريد مان بالمقابل ايد راي الكلاسيك في تفسيرهم لمشكلة جديدة التي واجهها الاقتصاد الامريكي في سبعينات القرن الماضي وهي ( التضخم الركودي ) الذي اجتمعت فيه مشكلتان التضخم والركود التي ادت إلى حدوث مشكلة البطالة ، وقد اعتبرت نظرية فريدمان عرض النقد محددًا من قبل السلطة النقدية بشكل يلائم الاقتصاد المعني ، وان تغيرات عرض نقد هي التي تحدد حجم سلع و الخدمات في المدى القصير وتحدد المستوى العام للأسعار ، أي مستوى التضخم الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة النقود وبالتالي يقلل دافع الاحتفاظ بالنقود من قبل الافراد؛ لذلك فان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم<sup>(3)</sup>

#### رابعاً :- العلاقة بين عرض النقد و ميزان المدفوعات

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية و المتمثلة في المبادلات من السلع فاذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول ان هناك فائض في الميزان التجاري ، اما اذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول ان هناك عجزاً في الميزان التجاري فهو يمثل

(1) Ackley, Gardner, Macro Economics : theory and policy, ( CollMacmillan Publishers), London, 1978, p426.

(2) Jon ,H.G , Essays in monetary Economics , George Allen and unwin , Ltd , London , 1969 , p 17.

(3) عدنان مناتي صالح ، عرض النقود و اثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2013، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة دنانير ، مجلد 26، العدد 7، 2017، ص4

الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال مدة زمنية عادة ما تكون ثلاثة اشهر ويعبر عنها بالمعادلة التالية<sup>(1)</sup>:-

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{اجمالي صادرات (X)} - \text{اجمالي الواردات (M)}$$

ويسمى ايضا ميزان الخدمات (invisible trade) وهو الجزء المهم من الناحيتين المحاسبية و الاقتصادية من ميزان المدفوعات بوصف ان الناحية الاولى تتمثل في ان الميزان التجاري يمثل حجما كبيرا من ميزان المدفوعات مقارنة مثلا ميزان الخدمات ومن الناحية الاقتصادية يعبر إلى حد ما عن الحالة العامة للدولة من الناحية البنوية للقطاعات المختلفة للدولة<sup>(2)</sup>.

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على انه ظاهرة نقدية و ليست حقيقية و الاختلاف فيها ما هو الا نتيجة الاختلاف في السوق النقد في داخل الاقتصاد الوطني أي انهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز او الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات . وتتضح العلاقة بين العرض النقدي و ميزان التجاري في ان الزيادة في عرض النقد تكون ناتجة اما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية او بسبب خفض سعر الخصم و الفائدة و التوسع في منح القروض او بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية ، و زيادة عرض النقد تعني زيادة القدرة المالية او الشرائية لمن يملكها من الافراد أو الشركات او المستثمرين ، فعندها يزداد عرض النقد (سياسة توسعيه) ، فان هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض اسعار الفائدة باعتقاد للمستثمرين باستمرارية انخفاضها سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل<sup>(3)</sup>، وبذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري<sup>(4)</sup>.

(1) دوشي سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتورا في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، 2014\_2015، ص 117

(2) سي محمد كامل ، مدخل إلى الاقتصاد الدولي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 131

(3) عبد الحسين جليل الغالي ، سوسن كريم الجبوري، مصدر سابق ، ص 11

(4) محمد صالح القريشي ، ناظم نوري الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل ، 1993، ص 270.

ولكن زيادة عرض النقد بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي (1) :

1 – إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الاجنبي على الصادرات ينخفض تدريجيا بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيراد كونها اصبحت ارخص نسبيا من بدائلها المحلية وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري .

2 – ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع و الخدمات بسبب زيادة الاسعار ، وكذلك فان ارتفاع الاسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها الاغراض الاحتياط ، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقد و الطلب عليها ومن ثم يقل اثر سياسة النقدية التوسعية بالاقتصاد و ميزان المدفوعات

3 – إن الارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ان اسعار الفائدة الحقيقية تنخفض بالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري كما بين ذلك سابقا هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية ، اما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقد ) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الاولى . يوضح الشكل (8) البياني LM0 منحنى التوازن في السوق النقدي و ISO منحنى التوازن في اسوق السلعي أما المنحنى BPO يمثل منحنى توازن ميزان المدفوعات ويكون افقيا في هذه الحالة لان أي انحراف طفيف في سعر الفائدة المحلي اقل من معدل الفائدة سيؤدي الى تحك رؤوس الاموال قصيرة الاجل الى الخارج البلد وهذا يعني ان الحرية التامة لرؤوس الاموال قصيرة الاجل ستحافظ على ثبات سعر الفائدة (2) .

تحقق النقطة التوازن e التوازن في سوقي النقدي والسلعي الا ان ميزان المدفوعات يحقق فائضا ومع قيام البنك المركزي وفق سياسة التعقيم بشراء العملة الاجنبية و بيع العملة المحلية ، يزداد عرض النقد و يتحول المنحنى LM0 الى LM1 وينخفض سعر الفائدة الى المستوى التوازني ، اذ ينتقل التوازن الى النقطة e والتي تحقق التوازن الداخلي (سوقي النقدي و السلع) والخارجي (ميزان المدفوعات) (3)

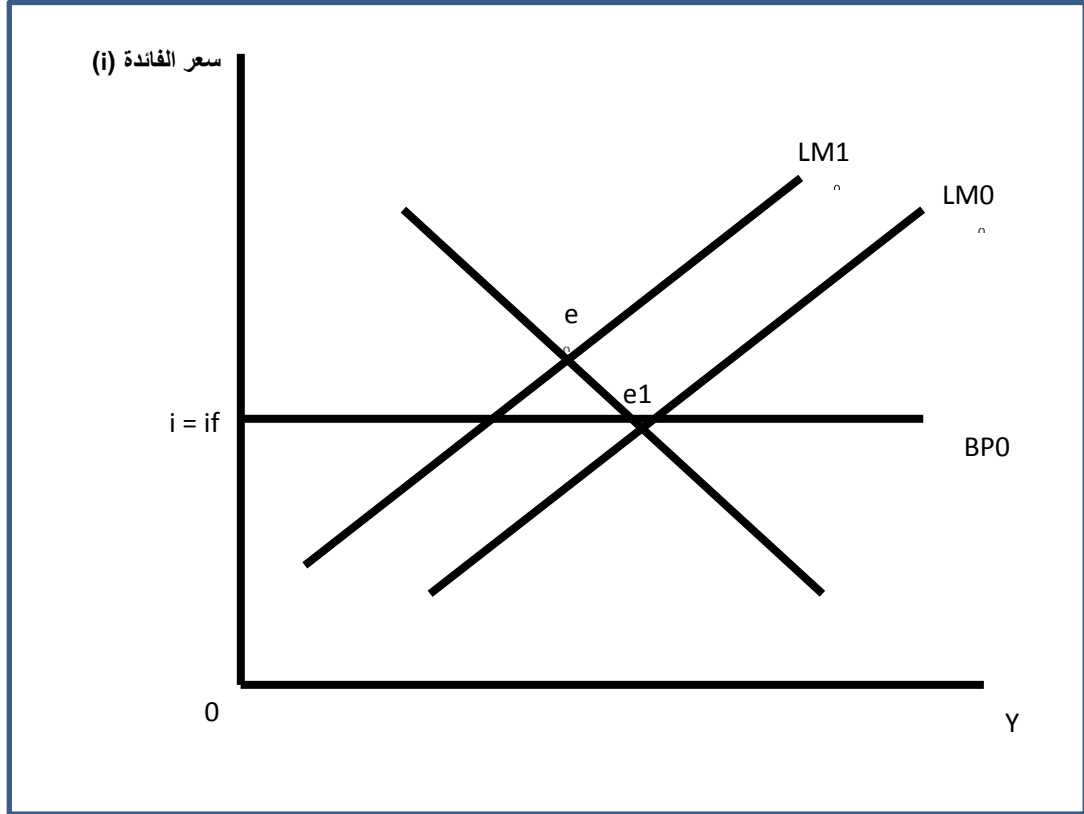
(1) D.S.Gianaros and B.Kolluri Deficit spending , money and inflation some Interational Empirical Evidence, Journal of macroeconomics, vol,7,1985,no.3

(2) Dennis R.Appleyard And Others : International Economics , Seventh Edition , Mcgraw-Hill Irwin , Americas New York ,Ny, 10020.2010, p 645.

(3)Steven Husted & Michael Melvin: International Economics, Eighth Edition , Addison-Wesley is Imprint of pearson, Ny, USA, 2010 , P 519 .

فضلا عن تأثير انخفاض سعر الفائدة في الانفاق شديد الحساسية لسعر الفائدة من خلال زيادة الطلب على القروض في مشاريع الاستثمار الحقيقي الجديدة وان التوسع في تشجيع هذا الانفاق يزيد من الناتج الحقيقي و الدخل هذا مع افتراض وجود موارد متاحة<sup>(1)</sup>

الشكل (8) البياني منحنى ميزان المدفوعات في حالة الفائض



Source / Steven Husted & Michael Melvin: International Economics, Eighth Edition, Addison-Wesley Is An Imprint of Pearson, ny ,USA, 2010, P.519

(1) Thomas A.Pugel : International Economics, Thirteenth Edition , Mc Graw – Hill Irwin Americas ,New York , Ny, 10020,2007 ,p 550.

## الفصل الثاني

تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

في بلدان العينة للمدة (2003 – 2020)

المبحث الاول : تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار

في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)

المبحث الثاني : تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار

في الجزائر للمدة (2003-2020)

المبحث الثالث : تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار

في العراق للمدة (2003-2020)

## الفصل الثاني

### تحليل تطور عرض النقد وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة للمدة (2003-2020)

#### تمهيد

لعرض النقد دور مهم للتأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي سواء كان بشكل مباشر او من خلال متغيرات وسيطة من اجل ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ويتم في هذا الفصل بيان كيفية تحكم عرض النقد في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومدى تأثر البلدان العينة (الامارات ، الجزائر ، العراق ) وتحليل ابرز المؤشرات ( الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) ولتوضيح ذلك فقد تضمن الفصل لثاني ثلاثة مباحث على النحو الآتي :-

- المبحث الأول : تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في الامارات العربية المتحدة للمدة  
(2003 – 2020 )

- المبحث الثاني: تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في الجزائر للمدة (2003-2020)

- المبحث الثالث : تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في العراق للمدة (2003-2020)



## المبحث الاول

تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في الامارات العربية المتحدة للمدة  
(2003 – 2020)

اولا / نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي الاماراتي :-

إمارات العربية المُتَّحدة:- هي دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي الخليج العربي لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان ، وتبلغ مساحتها 71,023.6 كيلومتر مربع تقريباً من اليابسة، وتشمل هذه المساحة مجموعة جزر في الخليج العربي، وتبلغ مساحة البحر الإقليمية 27,624.9 كيلومتر مربع تقريباً. ، وفقاً والإحصاء، بلغ العدد الاجمالي لسكان دولة الامارات 9282410 نسمة عام 2020 ، تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها<sup>(1)</sup> :-

### 1- موقع استراتيجي

تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم ، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية. كما تعتبر محورا اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية

### 2-احتياطات مالية قوية

وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية باحتياطات مالية قوية تحتفظ دولة الإمارات آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازنتها العامة دون تعثرات مالية

(1) <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy>

## 3-صناديق سيادية

وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي . ويعتمد الاقتصاد الإماراتي بشكل كبير ومنذ بدء مسيرته التنموية الايدي العاملة الوافدة لعدم توفر العمالة المحلية اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تهدف إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1). انعكس تأثير ذلك بشكل واضح في مسيرة النمو الاقتصادي وقدرة الدولة في التنويع الاقتصادي (تنويع مصادر الدخل ) الامر الذي مكنها من المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار النفط العالمية بل حتى رفع مستوى واداء مختلف القطاعات الاقتصادية (2) .

## ثانياً/ تطور عرض النقد في الاقتصاد الإماراتي

سجلت المؤشرات النقدية و المصرفية ارتفاعاً في (2004) اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (80800) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ (38.7%) مقارنة بسنة السابقة التي قدره (58200) مليون درهم بنهاية 2003 زادت السيولة المحلية الخاصة بعرض النقد الواسع (M2) بمعدل نمو سنوي (23.8%) ليبلغ (248400) مليون درهم ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عرض النقد الضيق(M1) بالإضافة إلى زيادة الودائع الشبة نقدية ، كما زاد عرض النقد الاوسع (M3) ليبلغ (310800) مليون درهم بالمقارنة بعام (2003) الذي بلغ (250900) مليون درهم وبمعدل نمو (23.8%) وذلك بسبب زيادة السيولة المحلية الخاصة (M2) ، وارتفاع الودائع الحكومية (3) . يوضح الجدول (2) تطور عرض النقد و معدل النمو السنوي و معدل النمو المركب لعرض النقد وشكل (8) يوضح معدل النمو السنوي لعرض النقد

(1) محمد سعد عميرة ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، 2002 ، ص 3 .  
 (2) وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة 2005 – 2010 ، مصدر سابق ، ص 24 .  
 (3) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2004 ، ص 28

جدول (2) تطور عرض النقد (الضيق ، الواسع ، الاوسع ) في الامارات للمدة (2003-2020) (مليون درهم)

السنة	(M1)	معدل نمو M1%	M2	معدل نمو M2%	M3	معدل نمو M3%
2003	58200	-	200600	-	250900	-
2004	80800	38.7	248400	23.8	310800	23.8
2005	104400	29.2	324000	30.4	415300	33.6
2006	120000	14.9	339200	4.6	503900	21.3
2007	181600	51.3	565700	66.7	696200	38.1
2008	208200	14.6	674300	19.1	899100	29.1
2009	223500	7.3	740600	9.8	947800	5.4
2010	232900	4.2	786400	6.1	985200	3.9
2011	264100	13.3	825800	5.0	1001000	1.6
2012	299200	13.2	862400	4.4	1083100	8.2
2013	379600	26.8	1056800	22.5	1219900	12.6
2014	451600	18.9	1156600	9.4	1347600	10.4
2015	547000	21.1	1204400	4.1	1363600	1.1
2016	572200	4.6	1244100	3.2	1433100	5.0
2017	492400	-13.9	1276200	2.5	1487100	3.7
2018	485600	-1.3	1308400	2.5	1602300	7.7
2019	514800	6.0	1411500	7.8	1717400	7.1
2020	600000	16.5	1478500	4.7	1769300	3.0
معدل النمو المركب						
المدة الزمنية	M1%	M2%	M3%			
2003- 2008	24	22.3	23.7			
2009-2014	12	7.7	6.0			
2015 -2020	2	3.4	4.4			
2003 -2020	13.8	11.7	1.4			

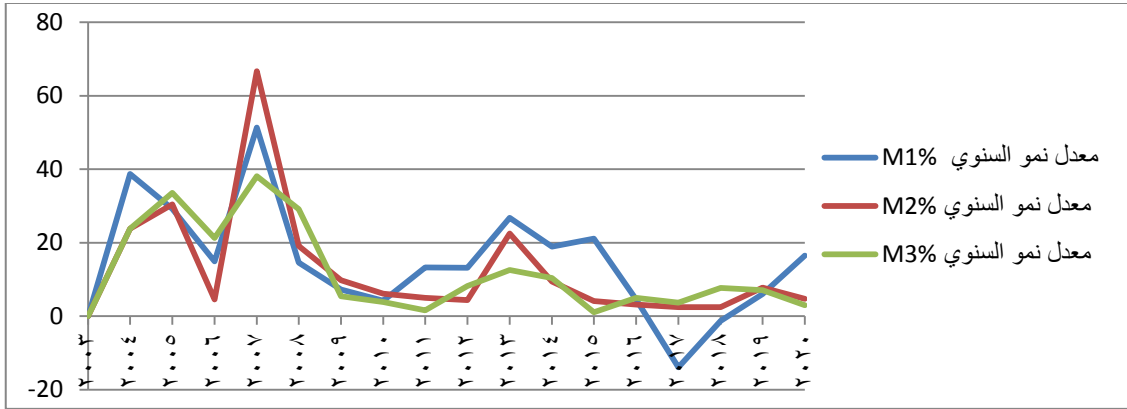
المصدر / البنك المركزي الاماراتي تقارير سنوية مختلفة منشورة على شبكة المعلومات الدولية <https://www.centralbank.ae/ar/statistic>

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية :-  $R = \frac{pt-pt-1}{pt-1} * 100$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية :-

$$R = [ PT/P0 ]^{(1/N)} - 1 ] * 100$$

الشكل (9) يوضح معدل النمو في عرض النقد (M1,M2,M3) في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2)

يصور لنا شكل (9) معدلات نمو عرض النقد (M3,M2,M1) خلال المدة المدروسة متذبذب اذ كان اعلى معدل نمو وصلة عرض النقد الضيق (M1) وهو بلون الازرق وهو في عام 2007 و ستمر المعدلات حتى عام 2017 انخفض عرض النقد بالمقارنة بسنوات السابقة بعد عام 2018 كان معدل نمو بشكل متزايد ، اما عرض النقد الواسع والواسع (M3,M2) فقد كانت معدلات النمو متقاربة كما موضح بشكل

وفي عام 2007 ارتفعت مؤشرات عرض النقد ، اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (181600) مليون درهم وبمعدل نمو (51.3%) ، ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (565700) مليون درهم وبمعدل نمو(66.7%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (696200) مليون درهم و بمعدل نمو (38.1%) ويعزى سبب هذه الزيادة إلى زيادة عرض النقد(M1) أضف إلى ذلك زيادة الودائع الشبة نقدية و زيادة الودائع الحكومية أضف إلى ذلك زيادة (M2) <sup>(1)</sup> .

وفي عام 2008 انخفض مؤشرات عرض النقد، اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (208200) مليون درهم وبمعدل نمو (14.6%) ، كما ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (674300) مليون درهم وبمعدل نمو(19.1%)، وكذلك عرض النقد الاوسع(M3) اذ بلغ (899100) مليون درهم و بمعدل نمو (29.1%) ويعزى سبب تشير هذه التطورات إلى انكماش في السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي سببها شحت السيولة في الاسواق العالمية ، بعد ان استخدمه

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007 ، ص 27

الاموال للمضاربة التي دخلت إلى الدولة في النصف الثاني من عام 2007 و الربع الاول من عام 2008<sup>(1)</sup>.

ارتفع عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (13.3%) في عام 2011 وبلغ (264100) مليون درهم ، كما ارتفع عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (5.0%) في عام 2011 فقد بلغ (825800) مليون درهم في عام 2011. ارتفع عرض النقد الاوسع (M3) حيث بلغ (1001000) مليون دينار وبمعدل نمو (1.6%) في عام 2011 وذلك بسبب ارتفاع ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في دولة<sup>(2)</sup>.

ارتفع عرض النقد الضيق (M1) في عام (2014) ليصل إلى (451600) مليون درهم وبمعدل نمو (18.9%)، بالمقارنة مع عام 2013 فقد بلغ عرض النقد (379600) مليون درهم وبمعدل نمو (26.8%) ، كما ارتفع عرض النقد الواسع (M2) خلال سنة 2014 بمعدل نمو (9.4%) ليصل (1156600) مليون درهم مقابل (22.5%) في عام 2013 ليبلغ (1056800) مليون درهم وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النقد المتداول ، وارتفاع النقد في البنوك، وارتفاع الودائع النقدية وارتفاع الودائع شبة النقدية وفي المقابل. ارتفع عرض النقد الاوسع (M3) في عام (2014) بمعدل نمو (10.4%) ليصل إلى (1347600) مليون دينار بالمقابل (12.6%) في عام 2013 ليبلغ (1219900) مليون درهم ، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع الودائع النقدية، وارتفاع الودائع شبة النقدية ، ارتفاع الودائع الحكومية<sup>(3)</sup>.

وفي عام (2016) ارتفعت مؤشرات عرض النقد . إذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (572200) مليون درهم و بمعدل نمو سنوي بلغ (4.6%) يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (1244100) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.2%) وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) إذ بلغ (1433100) مليون درهم وبمعدل نمو بلغ (5.0%)، ويعزى سبب هذه الزيادة في مؤشرات عرض النقد هو زيادة الودائع شبة النقدية<sup>(4)</sup>.

وفي عام (2018) انخفضت مؤشرات عرض النقد. إذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (485600) مليون درهم وبمعدل بلغ (-1.3%) يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (1308400) مليون درهم وبمعدل نمو (2.5%) وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) إذ بلغ

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008 ، ص 3

(2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2011 ، ص 24

(3) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2014، ص 31

(4) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2016، ص 43

(1602300) مليون درهم و بمعدل نمو (7.7%) . ويعزى سبب زيادة الودائع الحكومية بنسبة (39.3%) لتصل إلى (293.9) مليار درهم<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2020 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (600000) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (16.5%) يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (1478500) مليون درهم وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (1769300) مليون درهم ويعزى سبب هذه الزيادة في الودائع المقيمين من القطاع الخاص و ارتفاع الودائع النقدية<sup>(2)</sup>.

اما معدل النمو المركب للمدة (2003-2020) لعرض النقد (M1,M2,M3) من الجدول (2)

- (2008-2003) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (24%) و عرض النقد الواسع (M2) (22.3%) و عرض النقد الاوسع (M3) (23.7%) مسجلة بذلك اعلى نسبة ارتفاع في معدلات النمو .
- (2014-2009) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (12%) و عرض النقد الواسع (M2) (7.7%) و عرض النقد الاوسع (M3) (6.0%).
- (2020-2015) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (2%) و عرض النقد الواسع (M2) (3.4%) و عرض النقد الاوسع (M3) (4.4%).
- (2020-2003) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (13.8%) و عرض النقد الواسع (M2) (11.7%) و عرض النقد الاوسع (M3) (1.4%).

### ثالثا / مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة

#### 1 - النمو الاقتصادي :-

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) أحد المتغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي، من خلال تتبع التطورات التي تطرا على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، من الجدول (3) نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2010سنة الاساس) قد بلغت (822710.9)مليون درهم عام (2003) وارتفعت إلى (1038160.4) مليون درهم عام (2006) وبمعدل نمو (9.8%) وكذلك نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد بلغت (456662.0)مليون درهم عام (2003) وارتفعت إلى (815723.0) مليون درهم بالمقارنة بالعام 2006 وبمعدل نمو (22.9%) ونتيجة هذا الزيادة بسبب زيادة اسعار النفط الخام و زيادة الطلب

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2018، ص48  
(2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020، ص36

المحلي الناجم عن زيادة عدد السكان وارتفاع دخل وزيادة معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة الطلب العالمي على منتجات الصناعات التحويلية<sup>(1)</sup>

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020) (مليون

درهم )

GDP (بالأسعار الثابتة)	GDP (بالأسعار الثابتة)	GDP بالأسعار الجارية %	GDP (بالأسعار الجارية)	سنة
4 %	(3) 100=2010	2	(1)	
0	822710.9	0	456662.0	2003
9.5	901415.1	18.8	542885.0	2004
4.8	945180.0	22.1	663317.6	2005
9.8	1038160.4	22.9	815723.0	2006
3.1	1071219.5	16.1	947197.0	2007
3.1	1105411.1	22.3	1158580.5	2008
-6.2	1047455.2	-19.6	931152.6	2009
1.6	1064244.4	14.2	1064244.0	2010
6.9	1137980.6	21.0	1287821.0	2011
4.4	1189005.3	6.8	1375684.0	2012
5.0	1249086.7	4.1	143267.0	2013
4.4	1304172.5	3.3	1480521.0	2014
5.0	1370168.0	-11.1	1315251.0	2015
2.9	1411056.8	-0.3	1311248.0	2016
2.3	1444548.9	7.9	1416136.2	2017
1.1	1461737.0	9.4	1550584.7	2018
3.4	1511604.7	-1.1	1532224.1	2019
-6.1	1418875.3	-13.9	1317945.5	2020
معدل النمو المركب			المدة الزمنية	
5.04		16.78	2003 – 2008	
3.72		8.03	2009 – 2014	
0.58		0.03	2015 – 2020	
3.07		6.06	2003 – 2020	

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ،

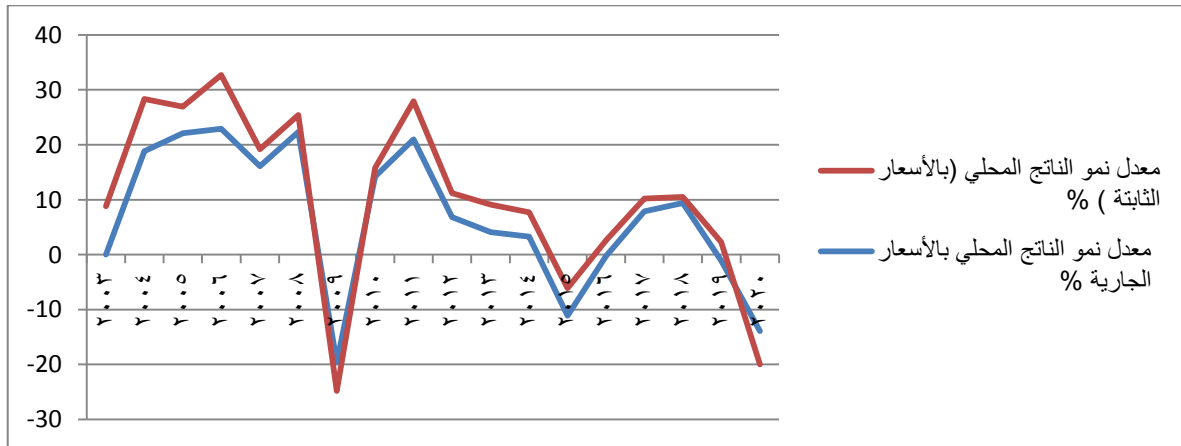
- العمود 2، 4 و النمو المركب من عمل الباحث

ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام (2009) قد بلغ (1105411.1) مليون درهم بالمقارنة بالعام (2008) وانخفضت إلى (1047455.2) مليون درهم وبمعدل ( -5.2%) ، كما في عام (2009) نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد بلغت (931152.6) مليون درهم بالمقارنة بالعام (2008) انخفضت (1158580.5) مليون درهم في عام 2009 وبمعدل (5.24-%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية ازمة الرهن العقاري<sup>(1)</sup>.

ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغت (1304172.5) مليون درهم في عام 2014 و معدل نمو (4.4%)، اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغت (1480521.0) مليون درهم و بمعدل نمو (3.3%) وذلك اذ يعود نمو الناتج إلى تحسن اسعار النفط و نمو القطاعات الاخر غير النفطية ومن ثم انعكست على الناتج المحلي الاجمالي<sup>(2)</sup>.

وفي عام 2020 انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة اذ بلغ (1418875.3) مليون درهم وبمعدل (-6.1%) والمقارنة مع السنة السابقة 2019 اذ بلغت (1511604.7) مليون درهم وبمعدل نمو(3.4%)، كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية ايضا اذ بلغ (1317945.5) مليون درهم وبمعدل (-13.9%) بالمقارنة بالسنة السابقة 2019 اذ بلغ (1532224.1) مليون درهم و بمعدل (-1.1%) ، وذلك السبب الانكماش العالمي وانخفاض انتاج النفط لانخفاض الناتج المحلي انتشار الوباء (فيروس كورونا)<sup>(3)</sup>.

الشكل (9) يوضح تطور معدل نمو (GDP) الاسعار الجارية و الثابتة للامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

- (1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2009، ص4
- (2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2014، ص16
- (3) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020، ص22



كما يوضح الشكل البياني (9) معدل نمو (GDP) بالأسعار الثابتة و الجارية خلال مدة البحث اذ يتضح ان اعلى نسبة نمو بالأسعار الثابتة (9.8%) و اعلى نسبة نمو بالأسعار الجارية (22.9%) في عام 2006 ،وبفعل ارتفاع اسعار النفط ومساهمة القطاعات الاخرى غير النفطية ،بينما سجلت اقل نسبة (GDP) بالأسعار الثابتة (-6.2%) و الاسعار الجارية (-19.6%) في عام 2009 .  
اما معدل النمو المركب فقد بلغ :-

- (2008-2003) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (5.04%) للأسعار الثابتة (16.78%) للأسعار الجارية .
- (2014-2009) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (3.72%) للأسعار الثابتة و (8.03%) للأسعار الجارية .
- (2020-2015) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (0.58%) للأسعار الثابتة و (0.03%) للأسعار الجارية .
- (2020-2003) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (3.07%) للأسعار الثابتة و(14.17%) للأسعار الجارية.

## 2- البطالة :-

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من اجل ان يكون البحث و التحليل، إذ إن معدل البطالة مؤشرا واصحا للحالة التي يكون عليها الاقتصاد من اجل ان يكون تحليلنا للوضع الاقتصادي دقيقاً استخدمنا تعريف منظمة العمل الدولية للعاطلين عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه وفق الاجر السائد في السوق ولم يحصل عليه<sup>(1)</sup>.

وعليه فأننا سوف نستخدم نسبة البطالة من اجمالي قوة العاملة وبالاستعانة بالجدول (4) نلاحظ ان معدل البطالة لا يختلف عن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (الناتج، التضخم) إذ يتأثر هو ايضا بالأزمات الاقتصادية التي تمر بها دولة الامارات العربية المتحدة ويتضح من الجدول(4) تباين معدلات البطالة وكانت نسبها مقبولة في الاعوام (2003، 2004، 2005) اذ بلغت (2.75%، 2.9%، 3.11%) على التوالي ، نلاحظ ان هذه زيادة في معدلات البطالة منخفضة ، وفي الاعوام (2009 ،

(1) David Byrne and eric Strobl, "Defining Unemployment in Developing Countries : the Case of Trinidad and Tobago" ,op.cit, p4

2007 ، 2008 ، 2009) اذ بلغت (2.93% ، 2.87% ، 2.73% ، 2.67%) على التوالي ، نلاحظ ان المعدلات البطالة تنخفض نسبياً وذلك؛ لأن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة الاماراتية سياسة ناجحة، نلاحظ من جدول البيانات ان اقل نسبة بطالة وصلت له الامارات في سنة 2016 اذ كان معدل نمو البطالة يقدر (1.64%) اذ جاءت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً في انخفاض معدلات البطالة، مسجلة معدل بطالة و بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد العربي مؤخراً<sup>(1)</sup>.

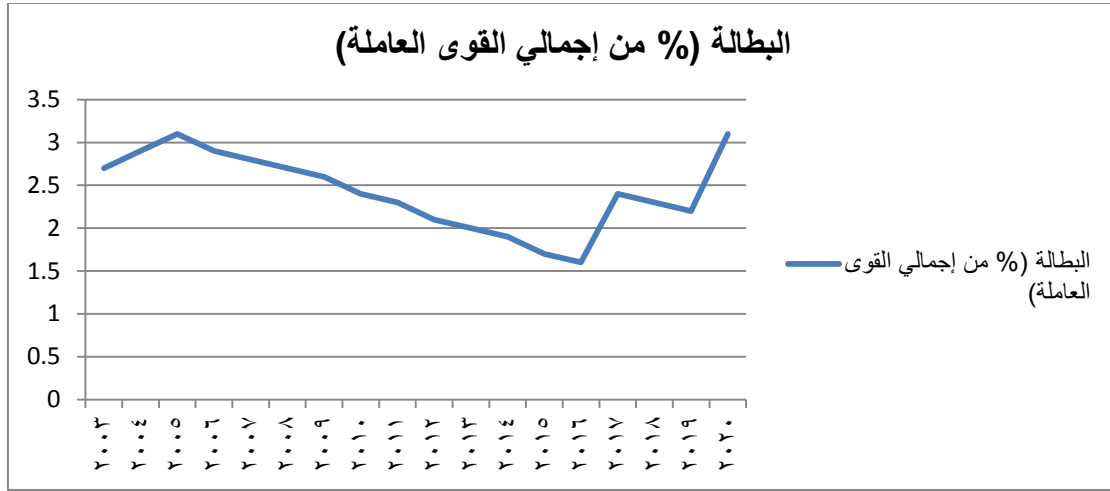
وفي الاعوام (2017،2018،2019) اذ بلغت (2.46%،2.35%،2.23%) على التوالي اعلى نسبة بطالة وصلت لها الامارات في عام 2020 اذ بلغت (3.18%) والسبب زيادة البطالة و الازمة العالمية و انتشار الوباء (فيروس كورونا كوفيد-19 )

جدول ( 4 ) يوضح معدل البطالة وعدد السكان للأمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)

لسنة	البطالة (%)	تعداد السكان
2003	2.7	3711931
2004	2.9	4068577
2005	3.1	4588222
2006	2.9	5300172
2007	2.8	6168846
2008	2.7	7089486
2009	2.6	7917368
2010	2.4	8549998
2011	2.3	8946778
2012	2.1	9141598
2013	2.0	9197908
2014	1.9	9214182
2015	1.7	9262896
2016	1.6	9360975
2017	2.4	9487206
2018	2.3	9630966
2019	2.2	9770526
2020	3.1	9890400

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

شكل (10) يوضح معدل البطالة في الامارات العربية المتحدة خلال المدة(2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

كما يوضح الشكل البياني(11) نسبة البطالة خلال مدة البحث اذ يتضح ان اعلى نسبة (3.1%) سجلت في عام 2020 .

### 3- التضخم :

تعتمد السياسة الاقتصادية لدولة الامارات بشكل رئيس على نظام الاقتصادي الحر ، إذ أن السعر يتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب ، أي وفقا لألية السوق ، فضلا عن اندماج الاقتصاد الاماراتي و انفتاحه مع الاقتصاد العالمي، وبذلك فهو يتأثر بالأسواق المحلية و العالمية ، اذ ان التضخم يتحدد باتجاهين هما الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

عند تتبع تطور معدلات التضخم خلال مدة الزمنية ، يتضح ان معدلات التضخم ضمن المستويات الطبيعية، في الاعوام ( 2003 ، 2004 ، 2005 ) اذ بلغت معدلات نمو التضخم (3.1%) ، 5.0% ، 6.2% على التوالي ويستمر معدل التضخم بالزيادة ليصل إلى اعلى مستوى في عام (2008) اذ بلغ معدل التضخم (12.2%) ويفسر ذلك بفعل ارتفاع الطلب المحلي و التضخم المستورد إذ كان لارتفاع اسعار النفط الدور الفاعل في ارتفاع الطلب ،فضلا عن ارتفاع تكاليف الانتاج العالمي<sup>(2)</sup>.

(1) وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010 قسم

شؤون السياسة الاقتصادية – ادارة التخطيط ودعم القرار، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص58

(2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008، ص 5

وبفعل تراجع الطلب العالمي وانخفاض اسعار النفط في 2009 تراجع معدل التضخم إلى (1.5%) . وبعد ارتفاع اسعار النفط في عام (2015)، سجل معدل التضخم ارتفاعا ليصل إلى (4.0%) وان السبب الرئيسي هو ارتفاع اجور سكن<sup>(1)</sup> .

في عامين 2019 و 2020 انخفض معدل التضخم ليكون سالباً أذ بلغ (1.9%-، 2.0%-) على التوالي بسبب انتشار الوباء (فيروس كورونا كوفيد-19) الذي تسبب بانخفاض الطلب وتوقف الحركة التجارية<sup>(2)</sup> .

جدول (5) معدل نمو التضخم في الامارات العربية المتحدة للمدة 2003- 2020

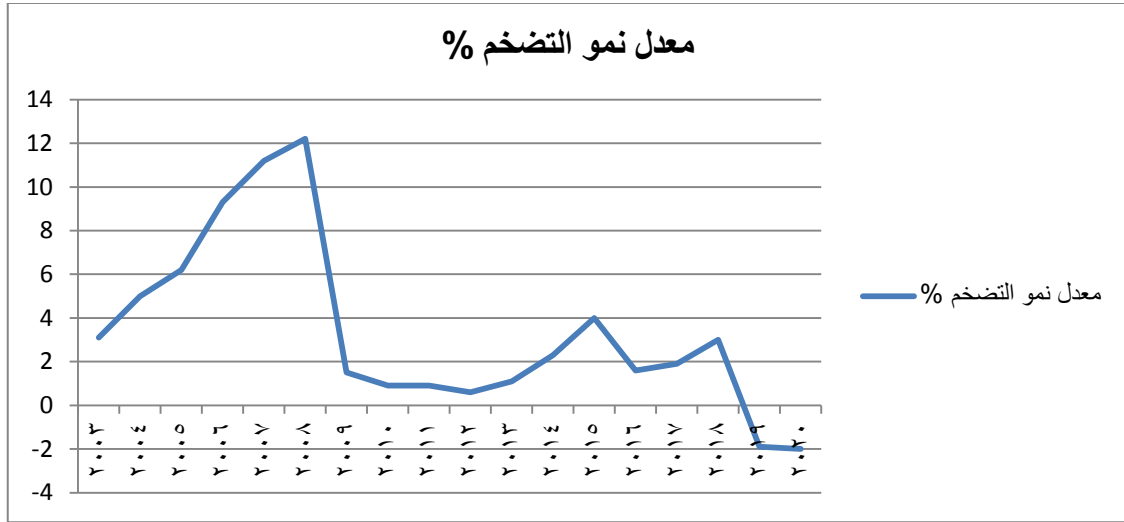
السنة	معدل نمو التضخم %
2003	3.1
2004	5.0
2005	6.2
2006	9.3
2007	11.2
2008	12.2
2009	1.5
2010	0.9
2011	0.9
2012	0.6
2013	1.1
2014	2.3
2015	4.0
2016	1.6
2017	1.9
2018	3.0
2019	-1.9
2020	-2.0

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

كما يوضح الشكل البياني ( 11 ) معدل نمو التضخم خلال مدة البحث اذ يتضح اعلى معدل تضخم (12.2%) سجلت في عام 2008 ، بينما سجل اقل معدل تضخم (2- %) سجلت في عام 2020.

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2015، ص 37  
 (2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2020 ، ص 24

شكل (12) يوضح معدل نمو التضخم في الامارات العربية المتحدة خلال المدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

#### 4- ميزان المدفوعات :

سجل ميزان المدفوعات فائضا في عام 2003 اذ بلغ (4740.93) مليون درهم ، وكما سجلت الصادرات التي بلغت (246560) مليون درهم ، كانت الاستيرادات قد بلغت (168290) مليون درهم ، محققة بذلك فائض في الميزان التجاري ، وفي عام 2004 ارتفع فائض ميزان المدفوعات ليصل (12828.6) مليون درهم ، وكذلك ارتفعت الصادرات اذ بلغت (334190) مليون درهم وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات إلى (232950) مليون درهم بالمقارنة بسنة السابقة ، ارتفاع اسعار النفط الخام من 28.1 دولار للبرميل في 2003 إلى 36.1 دولار في 2004<sup>(1)</sup> .

وفي عام 2007 سجل ميزان المدفوعات اعلى فائض خلال الفترة المدروسة اذ بلغ (182864) مليون درهم ، وكما حققت الصادرات زيادة تفوق الاستيرادات اذ بلغ الصادرات (662991) مليون درهم فيما حققت الاستيرادات (427321) مليون درهم ، وذلك بسبب زيادة اسعار النفط إذ ارتفع من 63.53 دولار للبرميل في 2006 إلى 71.70 دولار للبرميل لعام 2007<sup>(2)</sup> .

والجدول (6) يوضح مقدار الفائض في ميزان المدفوعات و الصادرات و الاستيرادات :-

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2004 ، ص35

(2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007، ص31

جدول (6) يوضح تطور ميزان المدفوعات و الاستيرادات والصادرات للأمارات العربية المتحدة للمدة

(2003-2020) مليون درهم

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الفائض او العجز
2003	246,560.00	168,290.00	4,740.93
2004	334,190.00	232,950.00	12,828.60
2005	430,620.00	73,580.00	9,512.58
2006	495,770.00	316,270.00	23,878.30
2007	662,991.00	427,321.00	182,864.00
2008	878,508.00	647,417.00	-172,485.00
2009	704,874.00	550,174.00	-22,536.70
2010	782,092.00	602,709.00	26,857.10
2011	1,109,230.00	717,760.00	16,625.10
2012	1,283,470.00	798,766.00	36,305.00
2013	972,025.00	844,425.00	21,170.80
2014	1,258,950.00	911,709.00	33,348.30
2015	1,102,750.00	870,067.00	56,193.40
2016	1,082,750.00	880,500.00	-25,972.00
2017	1,150,750.00	904,064.00	36,422.20
2018	1,178,170.00	863,772.00	12,966.40
2019	1,159,390.00	884,955.00	35,392.80
2020	1,002,270.00	773,563.00	-13,108.10

المصدر / صندوق النقد العربي [https://www.amf.org.ae/ar/arabic\\_economic\\_database](https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)

سجل ميزان المدفوعات في عام 2008 عجزاً كبيراً اذ بلغ (-172485) مليون درهم ، اما الصادرات فقد ارتفعت لتصل إلى (878508) مليون درهم ، بالمقابل ارتفعت الاستيرادات لتصل إلى (647417) مليون درهم نلاحظ ان الميزان التجاري قد حقق فائضا و ميزان المدفوعات فقد حقق عجزا ، وسبب ذلك هو الازمة العالمية التي واجهها العالم ازمة الرهن العقاري في نهاية عام 2007 وكذلك خروج الاموال بما فيها رؤوس الاموال المضاربة التي دخلت سنة 2007<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2012 سجل ميزان المدفوعات فائضا بلغ (36305) مليون درهم ، بالمقارنة بالسنة 2011 فقد ارتفعت الصادرات والاستيرادات على التوالي (1283470 ، 798766) مليون درهم

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008، ص8

محقق بذلك فائضا في الميزان التجاري ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات النفطية وزيادة صافي الموجودات الاجنبية لدى المصارف المركزية (1).

كما سجل ميزان المدفوعات فائضا في عام 2015 بلغ (56,193) مليون درهم ، اما الصادرات فقد بلغت (1102750) مليون درهم و الاستيرادات بلغت (870067) مليون درهم ، رغم انخفاض اسعار النفط الا ان مما تسبب بانخفاض الصادرات بالمقارنة بالسنة السابقة لا أن لحصل فائض في ميزان المدفوعات جراء ارتفاع التدفقات المالية من الخارج إلى الدخل ارتفاع صافي الاصول الاجنبية لدى المصارف المركزية و زيادة الناتج المحلي الاجمالي (2).

سجل ميزان المدفوعات في عام 2016 عجزاً بمقدار (-25972) مليون درهم ، وكانت الصادرات اكبر من الاستيرادات التي بلغت على التوالي (1082750 ، 880500) مليون درهم ، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ، وتراجع الصادرات بالمقارنة مع السنة السابقة ، وارتفاع قيمة الدرهم (3).

وفي عام 2017 بلغ فائض ميزان المدفوعات (36422.2) مليون درهم ، ارتفعت الصادرات بالمقارنة بسنة السابقة لتصل إلى (1150750) مليون درهم ، كما ارتفعت الاستيرادات بالمقارنة بسنة السابقة اذ بلغت (904064) مليون درهم ، ويعزى هذا الارتفاع في الفائض خلال سنة 2017 إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري المرتبط بشكل اساسي بتطورات اسعار النفط وتحسن النشاط الاقتصادي (4).

وفي عام 2020 انخفضت الصادرات إلى (100270) مليون درهم بالمقارنة بسنة السابقة التي بلغت (1159390) مليون درهم ، وكما انخفضت الاستيرادات إلى (773563) مليون درهم بالمقارنة مع السنة السابقة التي بلغت (884955) مليون درهم ، مما تسبب بعجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ (-13108) مليون درهم بالمقارنة بالسنة السابقة ، وذلك بسبب الازمة الوبائية العالمية (كورونا) التي تأثر بها العالم إذ انخفضت اسعار النفط من متوسط 64.3 دولارا للبرميل في عام 2019 إلى 42.7 ولار للبرميل في عام 2020 (5).

(1) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2012، ص9

(2) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2015، ص52

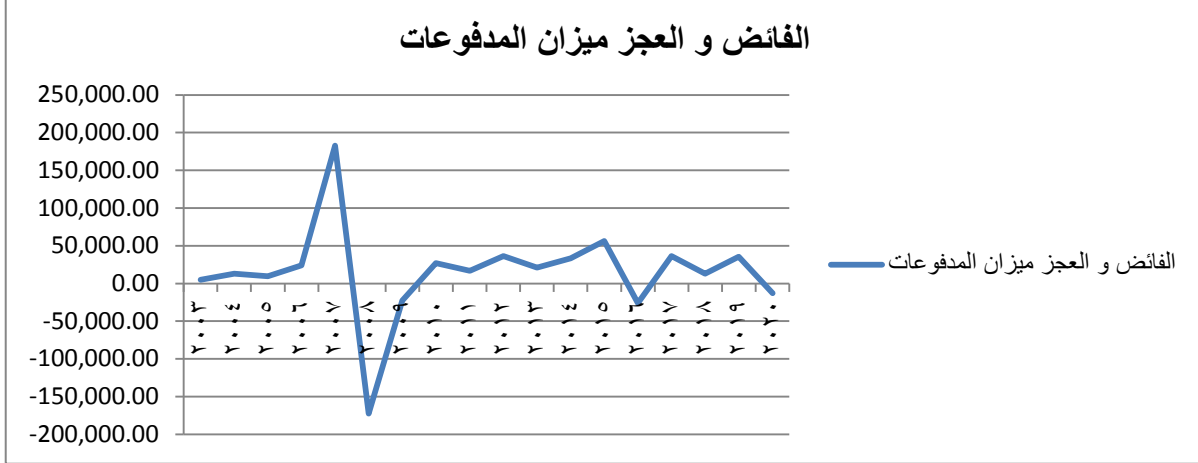
(3) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2016، ص30

(4) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2017، ص41

(5) المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020، ص5

كما يوضح الشكل البياني (13) العجز و الفائض في ميزان المدفوعات خلال مدة البحث أذ يتضح ان اعلى فائض اذ بلغ (182864) مليون درهم سجلت في عام 2007، اما اعلى عجز فقد بلغ (-172485) مليون درهم سجلت في عام 2008 .

شكل (13) يوضح الفائض و العجز في ميزان المدفوعات



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)



## المبحث الثاني

### تحليل تطور عرض النقد و مؤشرات الاستقرار في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

#### أولا / نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري

الجزائر : - هي دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال أفريقيا. عاصمتها وأكثر مدنها اكتظاظا بالسكان هي مدينة الجزائر، وتقع في أقصى شمال البلاد. بمساحة تبلغ (2381741) كيلومتر مربع الجزائر هي عاشر أكبر بلد في العالم، والأولى إفريقياً وعربياً والثانية في العالم الإسلامي بعد جمهورية كازاخستان. تطل شمالاً على البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الشمال الشرقي تونس وشرقا ليبيا وغرباً المغرب والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي، ومن الجنوب الشرقي النيجر، بلغ العدد الاجمالي لسكان دولة الجزائر ( 44180000 ) نسمة عام 2020 ، وتعد النفطية العمود الفقري لاقتصادها. وبحسب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فإن الجزائر تحتل المرتبة ال 16 من حيث احتياط النفط في العالم وثاني أكبر احتياط نفطي في أفريقيا، في حين أنها تحتل المرتبة التاسعة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي. تقوم بتوريد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا. سوناطراك، الشركة الوطنية للنفط، هي أكبر شركة في أفريقيا<sup>(1)</sup>

وقد قامت الجزائر باصلاحات متعددة في العصر الحديث على شكل مراحل كان لها اثر كبير في السياسة النقدية وفي نشاط البنك المركزي يتصف الاقتصاد الجزائري بانه اقتصاد ريعي مرتبط بشكل كبير بقطاع النفطى ،فقد شهدت الجزائر كبقية اقتصادات الدول المصدرة للنفط بداية هذا القرن تزايد في تدفقات العملات الاجنبية بسبب الارتفاع اسعار هذا الاخير ،وهو الامر الذي فتح الباب امام تدفقات مالية اجنبية للجزائر مكنها من زيادة مستوى احتياطي الصرف الاجنبي لها ،وهو ما شكل تحديات امام السلطة الجزائرية للتعامل مع هذه الاحتياطات بطريقة تجنب الاقتصاد الاثار الضارة لهذه الوفرة المالية من خلال تكييف وتفعيل السياسة النقدية امام الوضع الجديد بما يجعلها تستفيد من هذه الوفرة والتي من بينها الوصول لتحقيق هدف استقرار الاقتصادي<sup>(2)</sup>

#### ثانيا/ تطور عرض النقد في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الكتلة النقدية عن السيولة في سوق النقدية فهي مهمة جدا تقاس على اساسها الوضع الاقتصادي لبلد اذا كان في حالة جيد ام لا ، وفي الجزائر لتطور الكتلة النقدية في الجزائر أثر واضح على

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

(2) عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، بيروت ، 1985 ، ص220

الاقتصاد من خلال معطيات الجدول (7) نلاحظ ان عرض النقد في الجزائر شهد تطوراً كبيراً خلال مدة البحث، في عام 2003 سجلة مؤشرات عرض النقد . اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (1643500) مليون دينار ، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (3299500) مليون دينار وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (3429600) مليون دينار . وفي عام 2004 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (2165700) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (32.3%) . يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (3644400) مليون دينار و بمعدل نمو (10.4%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (3429600) مليون دينار وبمعدل نمو (10.8%) .

جدول (7) تطور عرض النقد (M1,M2,M3) في الجزائر (2003-2020) ، مليون دينار

سنة	عرض النقد M1	معدل النمو M1 %	عرض النقد M2	معدل النمو M2 %	عرض النقد M3	معدل نمو M3
2003	1643500	---	3299500	--	3429600	---
2004	2165700	32.3	3644400	10.4	3802700	10.8
2005	2437500	12.0	4070400	11.6	4346400	14.2
2006	3177800	34.4	4827600	18.6	5163400	18.7
2007	4233600	29.1	5994600	24.1	6373300	23.4
2008	4964900	17.2	6956000	16.0	7415800	16.3
2009	4944400	-0.4	7173100	3.1	7751500	4.5
2010	5638500	14.0	8162800	13.7	8898200	14.7
2011	7141700	26.6	9929200	21.6	10963200	23.2
2012	7681500	7.5	11015100	10.9	12364100	12.7
2013	8249800	7.3	11941500	8.4	13422800	8.5
2014	6903000	-16.3	13686800	14.6	15170100	13.0
2015	9261200	34.1	13704500	0.1	14949100	-1.4
2016	9407000	1.5	13816300	0.8	14980700	0.2
2017	10266100	9.1	14974600	8.3	16010400	6.8
2018	11204100	9.1	16636700	11.1	17742200	10.8
2019	10979200	-2.0	16510700	-0.7	17701200	-0.2
2020	11994300	9.2	17746100	7.4	20635300	6.5
المدة الزمنية	النمو المركب M1%		النمو المركب M2%		النمو المركب M3%	
2008-2003	20.2		13.2		13.7	
2014-2009	5.7		11.3		11.8	
2019-2015	3.4		3.7		3.4	
2020-2003	11.6		9.9		10.1	

المصدر / من اعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، الاحصائيات النقدية و المالية ،

على الموقع ، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

وفي عام 2006 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (3177800) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.4%) . يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (4827600) مليون دينار و بمعدل نمو (18.6%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (5163400) مليون دينار وبمعدل نمو (18.7%) . وفي عام 2008 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (4964900) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.2%) . يقابلها

ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (6956000) مليون دينار و بمعدل نمو (16.0%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (7415800) مليون دينار وبمعدل نمو (16.3%) ، ونلاحظ خلال المدة من عام (2003 – 2008) مؤشرات عرض النقد تزداد و كأعلى نسبة نمو للكتلة النقدية خلال المدة المحددة ويرجع تفسيره إلى سببين اساسيين و هما<sup>(1)</sup>:

- الزيادة في الارصدة النقدية الصافية الخارجية ،التي تمثلت بأاساسيات خلق النقود من النظام البنكي .

- الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي اقرته الدولة فقد خصصت له مبلغ ( 7 ) مليار دولار امريكي أي (520000) مليون دينار جزائري .

وفي عام 2009 انخفض مؤشر عرض النقد الضيق (M1) اذ بلغ (4944400) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.4-%) ، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (7173100) مليون دينار و بمعدل نمو (3.1%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (7751500) مليون دينار وبمعدل نمو (4.5%) . رغم الارتفاع القوي لنفقات الجارية مقارنة بتطورها في 2009 ، في تخفيف عرض النقد . فضلا عن ذلك يسهم لامتصاص الفوائض السيولة البنكية من طرف بنك الجزائر في التعقيم ، في حين تعمل زيادة الاحتياطات الاجبارية على الرفع من القاعدة النقدية في ظرف يتميز باستقرار المضاعف النقدي<sup>(2)</sup> .

وفي عام 2015 ارتفع مؤشر عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (9261200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.1%) . يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (13704500) مليون دينار و بمعدل نمو (0.1%) ، وانخفض عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (14949100) مليون دينار وبمعدل (-1.4%) . وفي عام 2016 ارتفعت مؤشرات عرض النقد اذ بلغ عرض النقد الضيق (M1) (9407000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.5%) . يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (13816300) مليون دينار و بمعدل نمو (0.8%) ، وانخفض عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (14980700) مليون دينار، وانخفض عرض النقد لأوسع (M3) اذ بلغ (14980700) مليون دينار وبمعدل (-0.2%) . وهذا الانخفاض يرجع إلى اسباب اهمها<sup>(3)</sup>:-

(1) بابا عبد القادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسبير ، بشار ، 25-26 ابريل 2006 ، ص3.

(2) البنك الجزائري ،التقرير السنوي 2010،ص 165-166

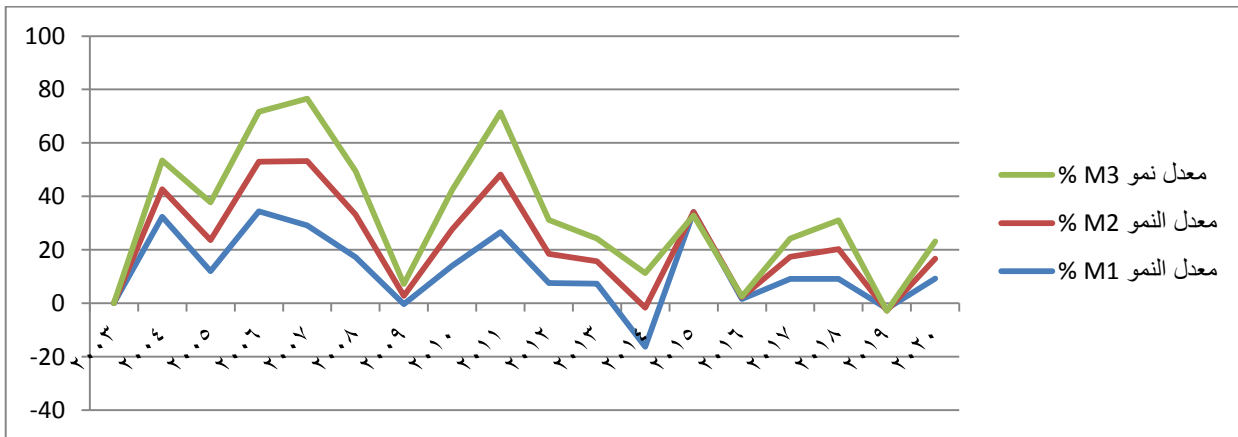
(3) البنك الجزائري ، التطورات الاقتصادية و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص129-131

- الانخفاض الحاد في اسعار النفط الذي بدا في عام 2015 إلى 2016 في حدث عجوزات كبيرة في الرصيد الاجمالي الميزان المدفوعات .
- التقلص الذي يعتبر عن الاحتياط النقدي الناجم عن هذه العجوزات .
- النمو الضعيف او شبة معدوم في عرض النقد الواسع (M2) في 2016

وفي عام 2020 ارتفع مؤشرات عرض النقد الضيق (M1) اذ بلغ (11994300) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (9.2%) ،بالمقارنة بالسنة السابقة 2019، يقابلها ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) ليصل إلى (17746100) مليون دينار و بمعدل نمو (7.4%) ، وكذلك عرض النقد الاوسع (M3) اذ بلغ (20635300) مليون دينار وبمعدل نمو (6.5%) . حدوث الازمة العالمية انتشار الوباء (فيروس كورونا كوفيد-19) التي تسببه بزيادة الانفاق الحكومة و الافراد.

كما يوضح الشكل البياني (14) معدل نمو عرض النقد (M3,M2,M1) خلال مدة البحث اذ يتضح ان اعلى معدل نمو (M1) بلغ (34.4%) سجلت في عام 2006 واقل معدل (-16.3%) سجلت في عام 2014 ، كما ان معدل نمو (M2) بلغ (24.1%) سجلت في عام 2007 واقل معدل (-11.1%) سجلت في عام 2018 ،اما (M3) اعلى معدل نمو بلغ (23.2%) سجلت في عام 2011 واقل معدل (-1.4%) سجلت في عام 2015.

شكل (14) يوضح معدل النمو في عرض النقد (M3,M2,M1) في الجزائر للمدة (2003-2020)



المصدر / الشكل (13) من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (7)

اما معدل النمو المركب للمدة (2003-2020) لعرض النقد (M1,M2,M3) من الجدول

- (2003-2008) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (20.2%) و عرض النقد الواسع (M2) (13.2%) و عرض النقد الاوسع (M3) (13.7%) مسجلة بذلك اعلى نسبة ارتفاع في معدلات النمو .
- (2009-2014) سجلت معدلات النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (5.7%) و عرض النقد الواسع (M2) (11.3%) و عرض النقد الاوسع (M3) (11.8%).
- (2015-2020) سجلت معدلات النمو الموكب لعرض النقد الضيق (M1) (3.4%) و عرض النقد الواسع (M2) (3.7%) و عرض النقد الاوسع (M3) (3.4%).
- (2003-2020) سجلت معدلات النمو الموكب لعرض النقد الضيق (M1) (11.6%) و عرض النقد الواسع (M2) (9.9%) و عرض النقد الاوسع (M3) (10.1%) .

### ثالثاً / مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

#### 1- النمو الاقتصادي :-

سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2003 اذ بلغت (12169175.396) مليون دينار، وكذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لنفس العام اذ بلغ (5252321) مليون دينار، وبما ان (GDP) احد المتغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي ، من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، وفي عام 2005 ازادته (GDP) الاسعار الثابتة زاد بمعدل نمو (5.9%) ليصل إلى (13441304.48) مليون دينار مقارنة بالعام السابق وكذلك زاد (GDP) الجارية بمعدل نمو (22.9%) ليصل إلى (7561984) مليون دينار، وان سبب هذا التغير ارتفع أسعار النفط العالمية بنحو (42%) العام الماضي وزاد إنتاج الجزائر بنسبة (5.7%)<sup>(1)</sup> .

وفي عام (2009) ازادته (GDP) الاسعار الثابتة و بمعدل نمو (1.6%) بزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لأسعار الثابتة حيث بلغ (14705390.96) مليون دينار مقارنة بعام 2008 حيث بلغ معدل النمو (2.4%) ليصل إلى (14473810.01) مليون دينار ، كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل نمو منخفض (9.7%-) ليصل إلى (9968025) مليون دينار مقارنة بالعام (2008) حيث بلغ (11043704) مليون دينار، وذلك وكما اشار لها تقرير البنك المركزي الجزائري

<sup>1</sup> البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي 2005 ، ص 15

هو التأثير باللازمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل الاصول الخارجية<sup>(1)</sup>.

بالاعتماد على البيانات المدرجة في الجدول (8) الآتي :

جدول (8) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة للجزائر للمدة (2003-2020) (مليون دينار )

النمو بالأسعار جارية % (4)	GDP بالأسعار الجارية (3)	النمو بالأسعار ثابتة % (2)	GDP بالأسعار ثابتة (2012) (1)	السنة
-	5252321.0	-	12169175.39	2003
17.0	6149117.0	4.3	12692449.93	2004
22.9	7561984.0	5.9	13441304.48	2005
12.4	8501636.0	1.7	13669806.66	2006
10.0	9352886.0	3.4	14134580.08	2007
18.0	11043704.0	2.4	14473810.01	2008
-9.7	9968025.0	1.6	14705390.96	2009
20.3	11991564.0	3.6	15234785.04	2010
21.6	14588532.0	2.9	15676593.81	2011
11.1	16209598.0	3.4	16209598.0	2012
2.7	16647919.0	2.8	16663466.74	2013
3.4	17228598.0	3.8	17296678.48	2014
-2.9	16712686.0	3.7	17936655.58	2015
4.7	17514635.0	3.2	18510628.56	2016
7.7	18876176.0	1.3	18751266.73	2017
8.0	20393524.0	1.1	18957530.66	2018
0.5	20501058.0	1.1	19171055.97	2019
-10.3	18383800.0	-5.2	18170603.57	2020
النمو المركب	الفترة	النمو المركب	الفترة	
13.2	2003-2008	2.9	2003-2008	
9.5	2009-2014	3.0	2009-2014	
1.6	2015-2020	0.2	2015-2020	
7.2	2003-2020	2.5	2003-2020	

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

- العمود 2، 4 و النمو المركب من عمل الباحث

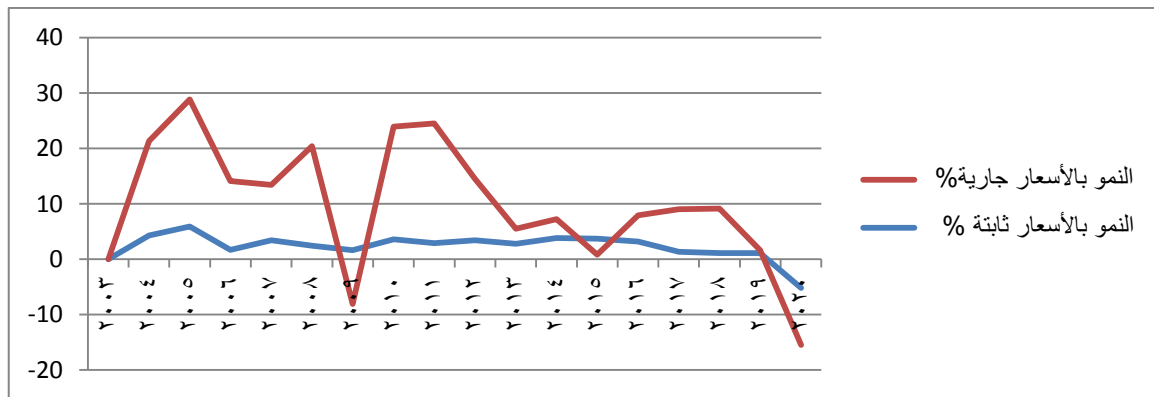
(1) عبد الله البحري ، علي صاري ، مسؤولية البنك المركزي في تعزيز وارساء الشمولي المالي في الاقتصاد الوطني ، جامعة تمنراست ، الجزائر ، 2021، ص 336.

وفي عام (2010) زاد معدل نمو بمقدار (3.6%) ليصل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة إلى (15234785.04) مليون دينار وكذلك زاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لأسعار جارية (20.3%) ليصل إلى (11991564) مليون دينار وتستمر هذه الزيادة بمعدلات النمو بسيطة ومتقاربة. وفي عام (2015) زادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة اقل من العام السابق حيث سجل (3.7%) ليبلغ (17936655.58) مليون دينار بالمقارنة مع (2014) حيث كان معدل النمو (3.8%) ليبلغ (17296678.48) مليون دينار، كما سجل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية انخفاضا بمعدل (-2.9%) لينخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى (16712686) مليون دينار مقارنة بالعام (2014) الذي حقق معدل نمو (3.4%) ليصل إلى (17228598) مليون دينار ، "وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط ، ابتداء من (2014) واستمراره حتى سنة (2015) صدمة كبيرة على الاقتصاد ، لا سيما على المالية العامة و الحسابات الخارجية"<sup>(1)</sup>.

في عام (2020) انخفض الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة بمعدل (-5.2%) و ليصل إلى (18170603.57) مليون دينار، مقارنة بعام (2019) فقد بلغ معدل النمو (1.1%) و ليصل إلى (19171055.97) مليون دينار، وكما انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية الذي بلغ (-10.3%) و ليصل إلى (18383800) مليون دينار، مقارنة بعام (2019) حيث بلغ معدل النمو (0.5%) و ليصل إلى (20501058) مليون دينار، وذلك بسبب انتشار الوباء العالمي جائحة كورونا .

كما يوضح الشكل البياني (15) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث أذ اتضح ان اعلى معدل نمو (GDP) بالأسعار الثابتة (5.9%) سجلت في عام 2005 واقل معدل نمو (-5.2%) سجلت في عام 2020، اما اعلى معدل نمو (GDP) بالأسعار الجارية (21.6%) سجلت في عام 2011 واقل معدل (-10.3%) سجلت في عام 2020

الشكل(15) يوضح تطور معدل نمو (GDP) الاسعار الجارية و الثابتة الجزائر للمدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(8)

(1) البنك الجزائري المركزي ، التقرير السنوي 2015، ص7.

اما معدل النمو المركب فقد بلغ :-

- (2003-2008) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (2.9%) للأسعار الثابتة (13.2%) للأسعار الجارية .
- (2009-2014) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (3.0%) للأسعار الثابتة و (9.5%) للأسعار الجارية .
- (2015-2020) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (0.2%) للأسعار الثابتة و (1.6%) للأسعار الجارية .
- (2003-2020) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (2.5%) للأسعار الثابتة و (7.2%) للأسعار الجارية .

## 2- البطالة :-

هي من أهم الموضوعات المؤرقة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير على المجتمع و نفسية الفرد خاصة تلك التي تعيش مرارة هذه الظاهرة و يوضح الجدول (9) معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة عدد السكان ، إذ بلغ معدل البطالة سنة (2003) بنسبة (23.72%) لتتخفف إلى (17.65%) سنة (2004) وصولا إلى ادنى مستوياتها في سنة (2010) إذ بلغ نسبة البطالة خلال هذه السنة (9.96%) بالمقارنة مع عام (2009) اذ بلغ (10.16%)

جدول (9) يوضح معدل البطالة وتعداد السكان للمدة (2003-2020)

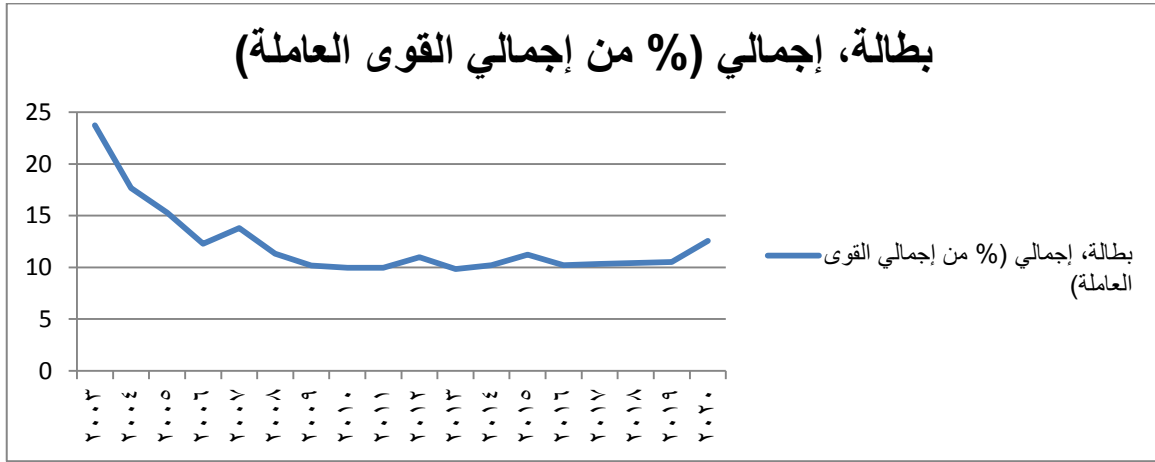
السنة	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	تعداد السكان، الإجمالي
2003	23.72	32264159
2004	17.65	32692153
2005	15.27	33149720
2006	12.27	33641007
2007	13.79	34166976
2008	11.33	34730604
2009	10.16	35333882
2010	9.96	35977451
2011	9.96	36661438
2012	10.97	37383899
2013	9.82	38140135
2014	10.21	38923688
2015	11.21	39728020
2016	10.2	40551398
2017	10.33	41389174
2018	10.42	42228415
2019	10.51	43053054
2020	12.55	43851043

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>



وفي عام (2015) ارتفع معدل البطالة إذ بلغ (11.21%) وبالمقارنة مع عام (2014) حيث كان معدل البطالة (10.21%) ، وفي عام 2020 ارتفع معدل البطالة إلى (12.55%) اون سبب هذه الزيادة هو اقل المصانع والمؤسسات وتسريح العمال و الموظفين بسبب الوباء العالمي كورونا . نلاحظ ان معدلات البطالة خلال المدة من (2003-2020) انها كانت معدلات الزيادة و النقصان متقاربة في معدلات البطالة ، وذلك بسبب الاستقرار السياسي والامني و الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى البرامج التنموية المتمثلة في برامج تشغيل الشباب و جهاز الادماج المهني ، والسياسات المتبعة من قبل الحكومة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فضلاً عن تحسين اسعار النفط في الاسواق العالمية<sup>(1)</sup>. كما يوضح الشكل البياني (16) معدل البطالة خلال مدة البحث اذ يتضح ان اعلى معدل بطالة (23.72%) سجلت في عام 2003 بينما سجلت اقل (9.82%) في عام 2013.

شكل (16) يوضح معدل البطالة في الجزائر خلال المدة(2003-2020)



المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(9)

### 3- التضخم :-

عانا الاقتصاد الجزائري من ظاهرة التضخم وفي ظل اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية التي مر بها وخاصة في ظل اتباع المنهج الرأسمالي، ونظرا لتعدد وترابط مسببات التضخم ، فانه لا يمكن حصر هذا الارتفاع في عامل معين ، بل انها جاءت مدفوعة بعدة عوامل مسببة للضغوط تضخم وهو ما يوضحه الجدول (10) لتطور معدلات التضخم في الجزائر. نلاحظ من الجدول في عام 2003 سجل معدل التضخم بنسبة (4.26%) وفي عام 2005 انخفض معدل التضخم ليصل إلى (1.38%) مقارنة بالسنة السابقة ، وفي عام 2012 ارتفع معدل التضخم ليصل (8.89%) وهي اعلى معدل

(1) بوعلاء مولاي ، محمد سفير ، اثر البطالة و التشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 8 سنة 2018

تضخم وصل إليها خلال المدة المختارة لدراسة ، وذلك بسبب زيادة سيولة . ارتفع معدل التضخم في عام 2020 ليصل إلى (2.41%) بالمقارنة بالعام (2019) إذ بلغ (1.95%) .

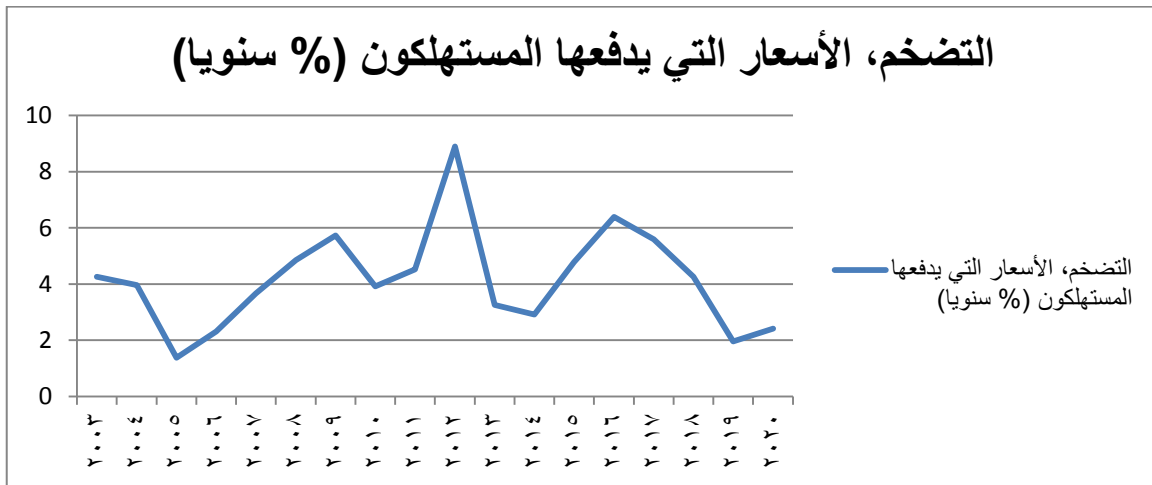
الجدول(10) تطور معدلات التضخم خلال للمدة من 2003-2020

السنة	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.85
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.78
2016	6.39
2017	5.59
2018	4.26
2019	1.95
2020	2.41

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

كما يوضح الشكل البياني ( 17 ) معدل نمو التضخم خلال مدة البحث إذ يتضح اعلى معدل تضخم (8.89%) سجلت في عام 2012 ، بينما سجل اقل معدل تضخم (1.38%) سجلت في عام 2005 .

شكل (17) معدل نمو التضخم في الجزائر للمدة 2003- 2020



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

## 4- ميزان المدفوعات :-

ميزان المدفوعات هو النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و العكس ، سنتطرق في إلى تحليل تطور الصادرات و الواردات ومقدار العجز و الفائض خلال المدة (2020-2003) في الجزائر اعتمادا على عدة معطيات من مختلف المصادر ، نلاحظ من خلال الجدول (11) الجدول (11) تطور الصادرات و الواردات و ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2020-2003) مليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	فائض او عجز
2003	25957	16203	578140.5
2004	34175	21884	666561
2005	48715	24843	1241300.7
2006	57122	25652	1288024.5
2007	63469	33536	2047590.4
2008	82038	49098	2388917.8
2009	48532	49329	280346.4
2010	61955	50638	1140039.6
2011	77675	57445	1469041.9
2012	77109	59601	934851.2
2013	69649	63758	10594.5
2014	65201	68278	-473753.8
2015	38549	60761	-2766458.8
2016	33395	56083	-2849536.9
2017	38512	55625	-2414783.4
2018	45232	56326	-1844856.6
2019	38999	50013	-2020410.7
2020	26230	41001	-2206707

المصدر / البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>

ان الصادرات الجزائرية عرفت تطورا ونموا متذبذبا في اغلب المراحل منذ عام (2003) وبقيم متفاوتة من عام إلى آخر ، إذ بلغت في عام (2003) (25957) مليون دينار، في عام (2008) فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مستوى اعلى قياسا بالمدة المدروسة إذ بلغت (82038) مليون دينار

، ثم تراجع قيم الصادرات ولكنها بقيت مرتفعة حتى عام 2014 وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول التي وصلت إلى أكثر من (109) دولار للبرميل الواحد وايضا للبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة الجزائرية حيث قامت بثلاث برامج تنموية (برنامج الانعاش الاقتصادي -2004-2001، برنامج تكميلي للنمو 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 ) ، ومع حلول عام 2015 راجعت قيمة الصادرات الجزائرية كثيرا واستمر هذا التراجع إلى عام 2016 ثم ارتفعت في عام 2018 حيث بلغت (45232) مليون دينار.

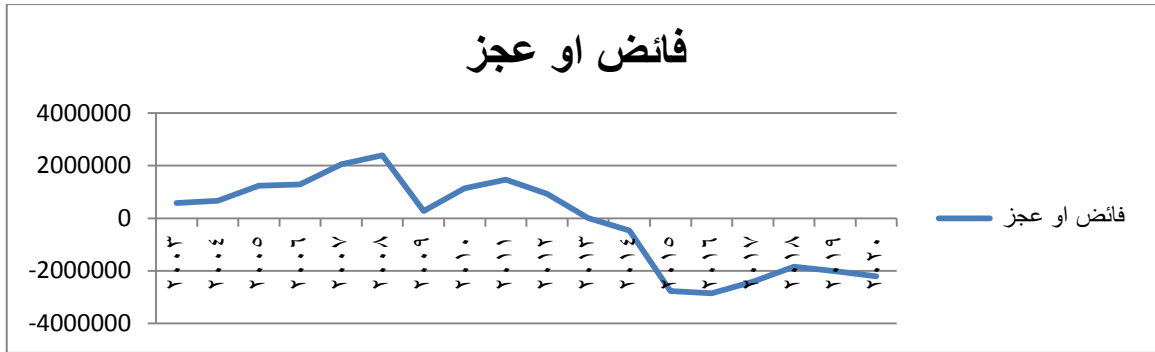
وفي عام 2020 انخفض فقد بلغت (26230) مليون دينار ، وذلك بسبب الضغوط المالية التي تعرضت لها الجزائر من جائحة فيروس كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على البترول وهبوط الاسعار.

أما بالنسبة للواردات سجلت في عام 2003 حيث بلغت (16203) مليون دينار حيث شهدت تطورا ونموا تدريجيا وكان اكبر قيمة لها في عام 2014 حيث بلغت (68278) مليون دينار ، وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول مرحلة التحرير الكلي وايضا بسبب الارتفاع الاسعار النفط ، ولكن تراجع قيمتها في عام 2015 إلى عام 2019 وذلك بسبب انخفاض اسار البترول وسياسة التقشف و تخفيض فاتورة الوارات و منع استيرادات بعض المنتجات و السلع وكما انخفض في عام 2020 حيث بلغت (41001) مليون دينار، وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا التي كان لها تأثير كبير على حركة التجارة الخارجية وانعزال العالمي لبلدان .

اما بالنسبة رصيد ميزان المدفوعات متذبذب الا انه سجل فائض من عام 2003 وحتى عام 2008 وبلغ اكبر قيمة له (2388917.8) مليون دينار ، وذلك بسبب زيادة الطاقة الانتاجية للصادرات النفطية في الجزائر ، اذ وصل استخراج الجزائر من البترول إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا ، واما في السنوات (2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020) كان يعاني ميزان المدفوعات عجزا وذلك لانخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض اسعار النفط .

كما موضح الشكل البياني (18) الفائض و العجز في ميزان المدفوعات خلال مدة البحث اذ يتضح ان اعلى فائض بلغ (2388917.8) سجلت في عام 2008 ، و اكبر عجز بلغ (-2849536.9) سجلت في عام 2016.

شكل (18) يوضح الفائض و العجز في ميزان المدفوعات



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

### المبحث الثالث

تحليل تطور عرض النقد ومؤشرات الاستقرار في العراق للمدة (2003-2020)

اولاً/ نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي العراقي

تقع جمهورية العراق في جنوب غرب قارة آسيا وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي تحدها تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا والاردن والعربية السعودية من الغرب والخليج العربي والكويت والعربية السعودية ، تبلغ مساحة العراق 435052 كيلو متر مربع<sup>(1)</sup>

يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي الجانب ، اذ يعتمد بشكل كبير في توليد الدخل على مصدر واحد وهو النفط مع تراجع أهمية مصادر الدخل الاخرى ومشاركتها . وجعلت هذه الخاصية من الاقتصاد العراقي ، اقتصاداً ريعياً بامتياز . ويتضح تأثير هذا المورد بشكل واضح في بنية الاقتصادية للبلاد .

#### ثانياً / تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي

شهادة المدة (2003-2020) تغيرات مهمة في المجال النقدي منها اصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب للانتقال إلى اقتصاد اكثر حرية واقل تدخلا من الجانب الحكومي ، وكذلك اصدار عمله وطنية موحدة جديد ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين ، وتخفيض ديون العراق بعد حصوله على اعفاء بحدود (80%) والباقي ديون دون ان تتحمل أي فائدة ، وهذا يعد عامل دعم للاحتياطي النقد الاجنبي لدى البنك المركزي ، وهذه الاحتياطات ساعد البنك المركزي في اتخاذ بعض الاجراءات التي أسهمت في دعم سعر الصرف الدينار العراقي ازاء العملات الدولية وخصوصا الدولار . وقد انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم اقترنت هذه السياسة بركود اقتصادي وتدني مستويات الاستثمار وتزايد معدلات البطالة ، وهذه السياسة التي انتهجها البنك المركزي تسعى إلى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الانتاجية بحيث تتوازن التدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات مع التدفقات النقدية<sup>(2)</sup> . يوضح الجدول(12) تطور عرض النقد ومعدل النمو ومعدل النمو المركب .

(1) <https://cosit.gov.iq/ar/>

(2) حيدر نعمة بخيت، فريق جياذ مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1997-2009 ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة و الاقتصاد، ص 216 .

جدول (12) تطور عرض النقد (M1,M2) في العراق للمدة (2003-2020) (مليون دينار)

النمو M2%	M2	النمو M1%	M1	سنة
-	695320	-	5773060	2003
76.2	11498148	76	10148626	2004
27.4	14659359	12.3	11399125	2005
43.5	21050249	35.6	15460060	2006
27.8	26019996	40.4	21721167	2007
29.5	34861927	29.7	28189934	2008
29.9	45305289	32.3	37300030	2009
33	60386086	38.7	51743489	2010
19.5	72067309	20.7	62473929	2011
4.5	75336128	2.01	6375871	2012
16	87526585	15.8	73830964	2013
3.4	90566930	-1.5	72692448	2014
-1.9	88763709	-9.9	65435425	2015
0.38	89102140	8.09	70733027	2016
1.4	90435351	0.6	71161551	2017
1.2	91602765	2.4	72930527	2018
0.99	92513542	18.9	86771000	2019
-6.7	86235101	-12.1	81230120	2020
النمو المركب				المدة الزمنية
M2%		M1%		
30.8		30		2008-2003
12.6		12.9		2014-2009
6.0		6.8		2020-2015
17.1		17.3		2020-2003

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية (2003-2020)

ارتفع عرض النقد الضيق (M1) في عام (2004) بنسبة (76%) ليصل إلى (10148626) مليون دينار مقارنة بسنة 2003 التي بلغ فيها عرض النقد (M1) (5773060) مليون دينار ، وذلك بسبب زيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية بنسبة (71%) أضف إلى ذلك زيادة صافي العملة في التداول بنسبة (4%) والتي زادت بسبب زيادة الاصدار النقدي بنسبة (1%) ، ارتفع عرض النقد الواسع (M2) بنسبة مقاربة للزيادة في (M1) ، في عام 2004 زاد عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (76.2%) ليصل إلى (12254000) مليون دينار مقارنة بسنة 2003 الذي بلغ عرض النقد (M2) (6953420) مليون دينار<sup>(1)</sup>.

سجل عرض النقد الضيق (M1) في عام (2007) بنسبة (40.4%) ليصل إلى (21721167) مليون دينار مقارنة بسنة 2006 التي بلغ فيها عرض النقد (M1) (15460060) مليون دينار ، كما ارفع عرض النقد الواسع (M2) في عام 2007 بنسبة (27.8%) ليصل إلى (26919996) مليون دينار مقارنة بسنه السابقة في عام 2006 بنسبة (43.5%) التي بلغ عرض النقد الواسع (M2) ليصل (21050249) .

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، ص 11 .

ازداد عرض النقد الضيق (M1) في عام (2009) بنسبه (32.3%) ليصل إلى (37300030) مليون دينار مقارنة في العام السابق 2008 الذي بلغ بنسبه نمو (29.7%) ليصل إلى (28189934) مليون دينار ، وسبب ذلك صافي العملة في التداول في هذه الزيادة، فيما أسهمت الودائع الجارية مما أدى إلى ارتفاع الودائع الجارية ، كما ارتفع عرض النقد الواسع بنسبه (29.9%) ليصل إلى (45305289) مليون دينار مقابل السنة السابقة 2008 الذي بلغ بنسبه (29.5%) وليصل إلى (34861927) مليون دينار<sup>(1)</sup>

جاء الارتفاع المسجل في عرض النقد الضيق (M1) في عام (2011) كنتيجة للأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية الذي ارتفع ، حيث بلغت نسبة (20.7%) ليصل إلى (62473929) مليون دينار مقارنة في عام 2010 بنسبه (38.7%) ليصل إلى (51743489) مليون دينار ، وقد تأتت تلك الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط في عام 2011 بنسبه (37.3%) ليبلغ (103) دولار مقابل (75) دولار للعام كما ارتفع عرض النقد الواسع (M2) نتيجة لارتفاع عرض النقد الضيق (M1) بنسبه (21%) وارتفاع شبه النقد بنسبه (12.3%)، حيث ارتفع عرض النقد الواسع (M2) بنسبه (19.5%) ليصل إلى (72067309) مليون دينار بالمقارنة مع العام السابق 2010 بلغ (60289168) مليون دينار<sup>(2)</sup>.

انخفض عرض النقد الضيق (M1) بنسبه (1.5-%) نتيجة لتراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية في عام 2014 ليسجل ما مقداره (72692448) مليون دينار مقابل (73830964) مليون دينار في عام 2013، ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية بنسبه (5.7-%) قياسا بالعام السابق ، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا بنسبه (3.1%) قياسا بالعام السابق ، اذ شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته (49.6%) من عرض النقد عام 2014 مقابل (50.4%) للودائع الجارية فيما شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته (47.4%) من عرض النقد عام 2013 مقابل (52.6%) للودائع الجارية ، الامر الذي يعكس ارتفاع نسبة مشاركة العملة خارج البنوك في عرض النقد خلال هذا العام مقابل تراجع نسبة الودائع الجارية وذلك نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

سجل عرض النقد الضيق (M1) انخفاضا بنسبه (9.9-%) في عام (2015) ليصل إلى (65435425) مليون دينار مقارنة مع عام 2014 الذي بلغ (72692448) مليون دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبه (16.5-%) والعملة خارج البنوك بنسبه (3.4-%) قياسا

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009، ص16

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011، ص19

(3) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014



بالعام السابق ، وقد استأثرت العملة خارج البنوك بما نسبته (53.3%) و الودائع الجارية بنسبة (46.7%) من اجمالي عرض النقد (M1) نهاية عام 2015 وبالمقارنة مع عام 2014 فقد شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته (49.6%) من عرض النقد وشكلت الودائع الجارية (50.4%)، ويعزى سبب ارتفاع نسبة مساهمة الودائع خارج البنوك في عرض النقد هذا العام ضعف دور الاسواق المالية و النقدية وضعف دور الاستثمار ، الامر الذي دفع الافراد إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد، كما سجل عرض النقد الواسع (M2) في عام 2015 معدل بلغ (1.9%-) ليبلغ (88763709) مليون دينار مقارنة مع مبلغ (90566930) مليون دينار في عام 2014 ، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض عوائد النفط وإلى الاثر التوسعي لصادفي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص و القطاعات الاخرى (1).

سجل عرض النقد الضيق (M1) ارتفاعا بلغت نسبته (18.9%) في عام 2019 مقارنة بالعام 2018 ليصل إلى (86771000) مليون دينار مقابل (72930527) مليون دينار عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الاساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%) لتسجل (47.6) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (54.9%) من عرض النقد الضيق (M1) ، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة اثر الاحتجاجات ، سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (4.8%) لتبلغ (39.1) ترليون دينار مقابل (37.3) ترليون دينار لعام 2018، ولتشكل ما نسبته (45.1%) من عرض النقد (M1)، كما سجل عرض النقد الواسع (M2) في عام 2019 ارتفاعا بلغت نسبته (0.99%) بعام 2019 ليصل إلى (92513542) مليون دينار مقابل (91602765) مليون دينار لعام 2018 (2).

سجل عرض النقد الضيق (M1) انخفاضا بسببه (12.1%-) في عام 2020 مقارنة بعام (2019) ، ليصل إلى (81230120) مليون دينار مقابل (86771000) مليون دينار عام 2019، كما سجل عرض النقد الواسع (M2) في عام 2020 انخفاضا بسببه (6.7%-) عن عام 2019 ليسجل (86235101) مليون دينار مقابل (92513542) مليون دينار لعام 2019 ، ويعزى سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط و الصادرات النفطية بسبب الجائحة .

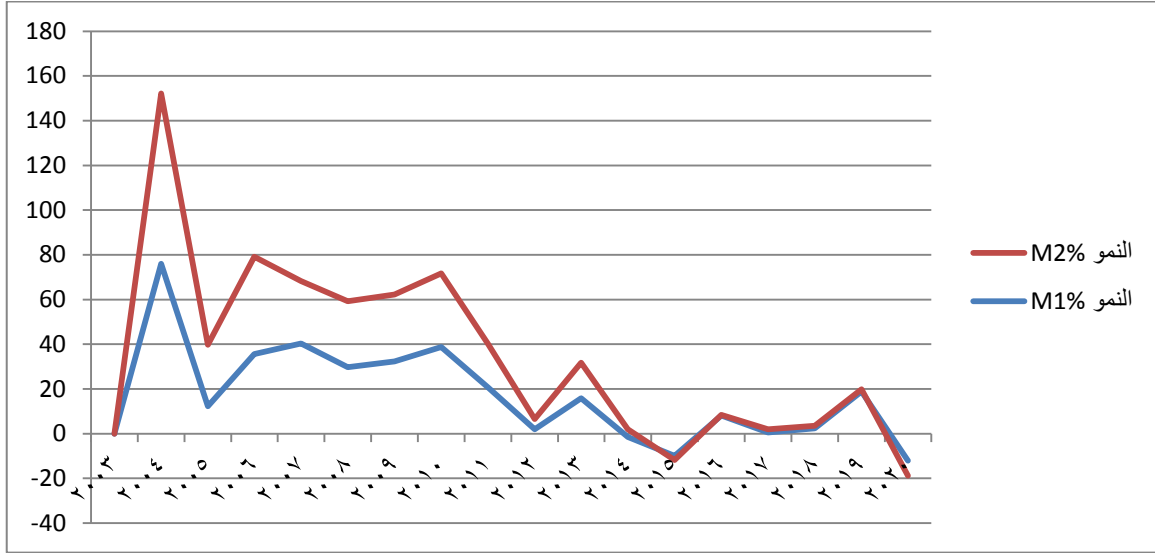
كما يوضح الشكل البياني (19) تطور معدلات النمو (M2,M1) خلال مدة 2003-2020 ، اذ سجل (M1) اعلى معدل نمو (76%) كان في عام 2008 ، اما اقل معدل (12.1%-) في عام

(1) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2015 ص31-32

(2) البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2019 ص 21.

2020 ، اما (M2) فقد سجل اعلى معدل نمو (76.2%) في عام 2004، اما اقل معدل (-6.7%) في عام 2020 .

شكل (19) يوضح معدل النمو في عرض النقد (M1,M2) في العراق للمدة (2020-2003)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(12)

اما معدل النمو المركب للمدة (2020-2003) لعرض النقد (M1,M2) من الجدول

- (2008-2003) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (30%) و عرض النقد الواسع (M2) (30.8%) .
- (2014-2009) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (12.9%) و عرض النقد الواسع (M2) (12.6%) .
- (2020-2015) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (6.8%) و عرض النقد الواسع (M2) (6.0%) .
- (2020-2003) سجل معدل النمو المركب لعرض النقد الضيق (M1) (17.3%) و عرض النقد الواسع (M2) (17.1%) .

ثالثاً : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

ا- النمو الاقتصادي :-

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهما جدا لمتابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) سواء كانت قصيرة أم طويلة الاجل. ويمكن من خلاله قياس كمية السلع والخدمات في بلد ما

في فترة زمنية معينة. كما يمكن من خلال هذا المؤشر تفسير العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية التي تعاني منها الدول والمجتمعات كالتضخم والبطالة فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي للعراق تذبذبا بسبب الظروف التي مرت على العراق من حروب وانخفاض اسعار النفط وازمات اقتصادية بعد (2003) والجدول (13) يوضح تغيرات المؤشرات الناتج المحلي الاسعار الجارية و الثابتة و معدل النمو خلال المدة (2003-2020)

جدول (13) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة لعراق للمدة (2003-2020) (مليون دينار )

سنة	GDP (بالأسعار الجارية)(1)	معدل نمو GDP بالأسعار الجارية % (2)	GDP (بالأسعار الثابتة) 100=2007 (3)	معدل نمو GDP (بالأسعار الثابتة) % (4)
2003	29,585,788.6	--	66,398,924.62	---
2004	53,235,358.7	79.93	101,845,262.40	53.38
2005	73,533,598.6	38.12	103,551,403.40	1.67
2006	95,587,954.8	29.99	109,389,941.30	5.64
2007	111,455,813.4	16.60	111,455,813.40	1.88
2008	157,026,061.6	40.88	120,626,517.10	8.22
2009	130,643,200.4	-16.80	124,702,075	3.37
2010	162,064,565.5	24.05	132,687,028.60	6.40
2011	217,327,107.4	34.09	142,700,217	7.54
2012	254,225,490.7	16.97	162,587,533.10	13.93
2013	273,587,529.2	7.61	174,990,175	7.62
2014	266,332,655.1	-2.65	178,951,406.90	0.19
2015	194,680,971.8	-26.90	183,616,252.10	4.72
2016	186,542,703	-4.18	208,932,109.70	13.78
2017	207,621,134	11.29	205,130,066.90	-1.81
2018	249,574,276	20.20	210,532,887.20	2.63
2019	254,443,953	1.95	222,141,229.70	5.51
2020	219,768,798.4	-13.62	196,985,514.20	-11.32
المدة الزمنية		معدل النمو المركب		
		الاسعار الجارية %	الاسعار الثابتة %	
2003 – 2008		32.07	10.46	
2009 – 2014		12.6	5.84	
2015 – 2020		2.04	1.17	
2003 – 2020		11.78	6.22	

المصدر البنك المركزي العراقي، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، /<https://cbi.iq/news/section/67/>

العمود 2، 4 و النمو المركب من عمل الباحث

من الجدول (13) نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007 سنة الاساس) قد بلغت (111455813.40) مليون دينار وفي عام 2003 بلغ اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بلغت (66398924.62) مليون دينار ، يقابلها قيمة الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية ذا بلغت (29585788.6) مليون دينار ، في هذه المدة وبسبب سقوط النظام العراقي ودخول قوات التحالف للعراق التي سببت بوقف العديد من المصانع و تضرر المنشآت النفطية .

وفي عام (2004) ارتفع مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الثابتة) إذ بلغ (101845262.4) مليون دينار و بمعدل نمو (53.38%) يقابلها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية ليصل إلى (53235358.7) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (79.9%)

كذلك في عام (2007) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الثابتة) إذ بلغ (111455813.0) مليون دينار و بمعدل نمو (1.88%) يقابلها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية ليصل إلى (111455813.4) مليون دينار وبمعدل نمو (16.6%) ، وذلك بسبب تحسن النسبي الحاصل في الوضع الامني و الاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع اسعار البترول عالمياً<sup>(1)</sup>.

في حين بلغ (2009) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الثابتة ) اذ بلغ (124702075) مليون دينار وبمعدل نمو (3.37%) ، بينما انخفض الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الجارية) اذ بلغ (130,643,200.4) مليون دينار وبمعدل سالب (16.8%) بالمقارنة بسنة السابقة وذلك بسبب انهيار اسعار النفط في بداية العام (2009)<sup>(2)</sup>.

وكما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي(الاسعار الثابتة) في عام (2012) اذ بلغ (162587533.1) مليون دينار وبمعدل نمو (13.93%)، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي(الاسعار الجارية ) ليصل إلى (254225490.7) مليون دينار وبمعدل نمو (16.97%) ، وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية<sup>(3)</sup>.

وفي عام (2015) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الثابتة) اذ بلغ (183616252.1) مليون دينار وبمعدل نمو (4.72%) ، وفي عام (2015) انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الجارية ) اذ بلغ (194680971.8) مليون دينار وبمعدل نمو (-26.9%) ، ان التطورات المتمثلة في الأوضاع السياسية غير المسقرة و استمرار تردي الوضع الامني و العمليات العسكرية الجارية ضد

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007، ص3

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009، ص3

(3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012، ص3

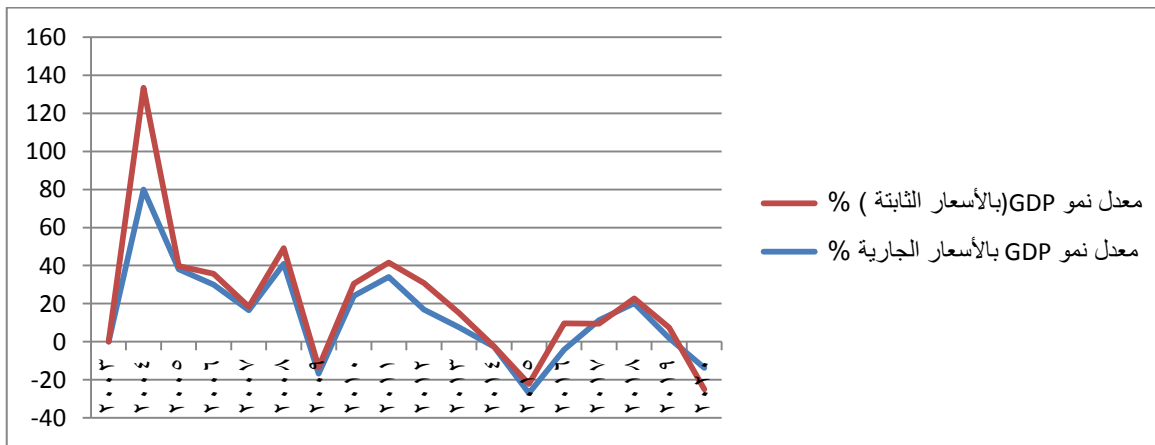
المجاميع الارهابية التي واجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت إلى تدمير وتخريب البنى التحتية ، إلى جانب هبوط السريع في اسعار النفط العالمية<sup>(1)</sup>.

وفي عام (2018) انخفض الناتج المحلي الاجمالي(الاسعار الثابتة)اذ بلغ (210532887.2) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (2.63%)، بالمقابل ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الجارية) ليصل إلى (249574276) مليون دينار وبمعدل نمو (20.2%) ، نتيجة لنمو النشاط السلعي والنمو الحاصل في القطاع النفطي<sup>(2)</sup>.

وفي عام 2020 انخفض الناتج المحلي الاجمالي(الاسعار الثابتة)اذ بلغ (196985514.2) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (11.32%)، بالمقابل انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الجارية) ليصل إلى (219768798.4) مليون دينار وبمعدل نمو (13.62%-)، وذلك بسبب لجائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط الخام العالمية<sup>(3)</sup>

ويوضح الشكل البياني (20) معدلات النمو (GDP) للأسعار الجارية اعلى معدل نمو بلغ (79.93%) وكذلك اعلى معدل نمو (GDP) للأسعار الثابتة بلغ(53.38) في عام 2004 ، كما سجلت اقل معدل (GDP) للأسعار الجارية (-26.9) في عام 2015، كما سجلت اقل معدل (GDP) للأسعار الثابتة (-11.32) في عام 2020.

شكل (20) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الجمالي بالأسعار لثابتة و الجارية لعراق للمدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

- (1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، ص10
- (2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، ص13
- (3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020، ص12

اما معدل النمو المركب فقد بلغ :-

- (2008-2003) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (10.46%) للأسعار الثابتة (32.07%) للأسعار الجارية .
- (2014-2009) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (5.84%) للأسعار الثابتة و (12.6%) للأسعار الجارية .
- (2020-2015) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (1.17%) للأسعار الثابتة و(2.04%) للأسعار الجارية.
- (2020-2003) سجل معدل نمو لمركب خلال المدة (6.22%) للأسعار الثابتة و(11.78%) للأسعار الجارية .

#### ب- البطالة :-

العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان ؛ الامر الذي يفسر وجود حاجة كبيرة إلى القوة العاملة بمختلف اصنافها و مستوياتها وإلى توجيه استخدام الموارد الطبيعية و المادية و توظيفها في عملية التنمية البشرية سيما وان العراق يمتلك مساحات كبيرة ن الاراضي الزراعية و المياه والثروات المعدنية و البطالة في العراق ليست حديثة العهد .

إنّ الاحداث التي شهدها العراق في عام (2003) ادت إلى تفاقم البطالة بشكل كبير لأسباب تتعلق بإجراءات الظروف الانتقالية و اصلاح الاقتصاد الوطني و تداعيات الاحتلال و ما رافقه من تداعيات امنية ، و قتل برامج الاعمار و الفساد الاداري و المالي و في الجدول التالي يوضح معدل البطالة و عدد السكان خلال المدة المدروسة (2003-2020)

في عام (2003) بلغ عدد السكان (25644503) مليون نسمة فقد سجل معدل البطالة اعلى مستوى له إذ بلغ (28.10%) و في عام (2004) بلغ عدد السكان ( 26313838 ) مليون نسمة فقد سجل معدل البطالة (26.8%) ، وذلك بسبب تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة و مؤسساتها الاعلامية و العسكرية و الامنية فقد تم تسريح مئات الالاف من المتطوعين و المكلفين في الجيش و الشرطة و قوى الامن الداخلي .

جدول (14) معدلات البطالة وعدد السكان في العراق خلال المدة (2003-2020)

السنة	معدلات البطالة (%)	عدد السكان
2003	28.1	25644503
2004	26.8	26313838
2005	17.7	26922279
2006	17.7	27448124
2007	11.7	27911242
2008	15.3	28385739
2009	18.5	28973157
2010	16.8	29741977
2011	18	30725305
2012	21.8	31890012
2013	16.4	33157061
2014	11.1	34411949
2015	10.3	35572269
2016	10.8	36610632
2017	13.8	37552789
2018	22.6	38433604
2019	18.2	39309789
2020	13.8	40222503

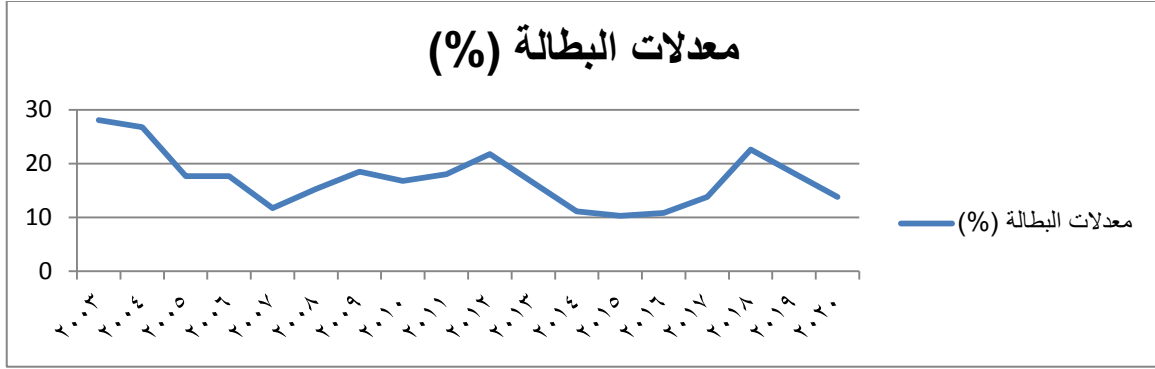
المصدر / البنك المركزي العراقي تقارير سنوية ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، <https://cbi.iq/news/view/463>

بلغ عدد السكان (27911242) نسمة في عام (2007) فقد انخفض معدل البطالة ليصل إلى (11.7%) ، وذلك بسبب تشغيل اعداد كبيرة من الافراد في اجهزة الامنية فضلا عن اعادة الاعمار التي استوعبت عدد كبير من العاطلين في المشاريع الخدمية.

وفي عام (2009) بلغ عدد السكان (28973157) نسمة ارتفع معدل البطالة إلى (18.5%) وذلك بسبب الازمة العالمية التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية ما تسمى بازمة الرهن العقاري التي ادت إلى انخفاض اسعار النفط . وفي عام (2018) بلغ عدد السكان (38433604) نسمة ارتفع معدل البطالة إلى (22.6%) وذلك بسبب التراكمات التي مر بها البلد و الهجمة الشرسة التي تعرض لها بعد عام 2014 التي تسببت انعدام فرص العمل في محافظات العراق وتقليص الانفاق الحكومي بسبب انخفاض اسعار النفط . وفي عام (2020) بلغ عدد السكان (40222503) نسمة انخفض معدل البطالة ليصل إلى (13.8%) بالمقارنة مع سنة (2019) والذي بلغ معدل البطالة (18.2%)، وذلك بسبب الازمة العالمية التي اوقفت الحركة التجارية و الشركات و المحلات التجارية (كوفيد-19) .

كما يوضح الشكل البياني (21) تطور معدلات البطالة السنوي خلال المدة المدروسة ، ان اعلى معدل بطالة بلغت (28.1%) سجلت في عام 2003 اما اقل معدل (10.3%) في عام 2015 .

شكل (21) يوضح معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

**ت- التضخم :-**

التضخم هو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اذ يعرف بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما وينتج التضخم عن الاختلال الناشئ بين قوى العرض والطلب، ويعد التضخم من اهم معوقات النمو الاقتصادي والمشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية بصورة عامة والاقتصاديات النامية بصورة خاصة لما ينجم عنه من اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة<sup>(1)</sup>. الجدول (15) يوضح تغيرات مؤشر معدل التضخم خلال المدة الزمنية (2003-2020)

جدول (15) معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2020)

السنة	معدل الضخم
2003	33.6
2004	27
2005	37
2006	53.2
2007	30.8
2008	2.7
2009	-2.8
2010	2.4
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	3.2

المصدر / من اعداد الباحث، البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2003-2020



في عام (2003) مؤشر التضخم بمعدل نمو بلغ (33.6%) ، وذلك اتجهت معدلات التضخم و المتمثلة بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع و عدم تحسن سعر الصرف الدينار العراقي اعتمدت السلطة النقدية هيكلًا انكماشياً لأسعار الفائدة بعد الغاء<sup>(1)</sup>.

سجل مؤشر التضخم بمعدل (53.2%) مسجلة في عام (2006) اعلى نسبة تضخم في المدة المدروسة وقد كان السبب في ذلك ارتفاع اسعار المحروقات التي كان لها دور في زيادة كلفة الانتاج و نقل اصف الى ذلك ارتفاع سعر الصرف الاجنبي بالمقارنة بدينار العراقي<sup>(2)</sup>.

وفي عام (2009) انخفض معدل التضخم إلى (-2.8%) ، ويعود التراجع الحاصل في معدل التضخم إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية (الدولار) وبشكل تدريجي عبر استخدام امثل من البنك وذلك من خلال نافذة بيع العملة<sup>(3)</sup>.

بينما نجد انخفاض معدل التضخم السنوي وهذا جاء نتيجة سياسة البنك المركزي والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ، واستمر انخفاض في معدلات التضخم خلال الاعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018) لتبلغ (2.4%، 5.6%، 6.1%، 1.9%، 2.2%، 1.4%، 0.5%، 0.2%، 0.2%، 0.4%) على التوالي وهذا الانخفاض في معدلات التضخم السنوي يعكس نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام الاسعار<sup>(4)</sup>.

انخفض معدل التضخم ليصل إلى (-0.2%) في عام 2019 ، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب المحلي والتغيرات التي شهدتها الاسعار العالمية للنفط و الموارد الخام<sup>(5)</sup>.

وفي عام 2020 ارتفع معدل التضخم يصل إلى (3.2%) ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة انتشار الجائحة<sup>(6)</sup>.

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012، ص48 .

(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2003، ص15

(3) سمير سهام داود، اثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي ، مجلة الاقتصاد والادارية و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 19، العدد 70، 2013، ص290

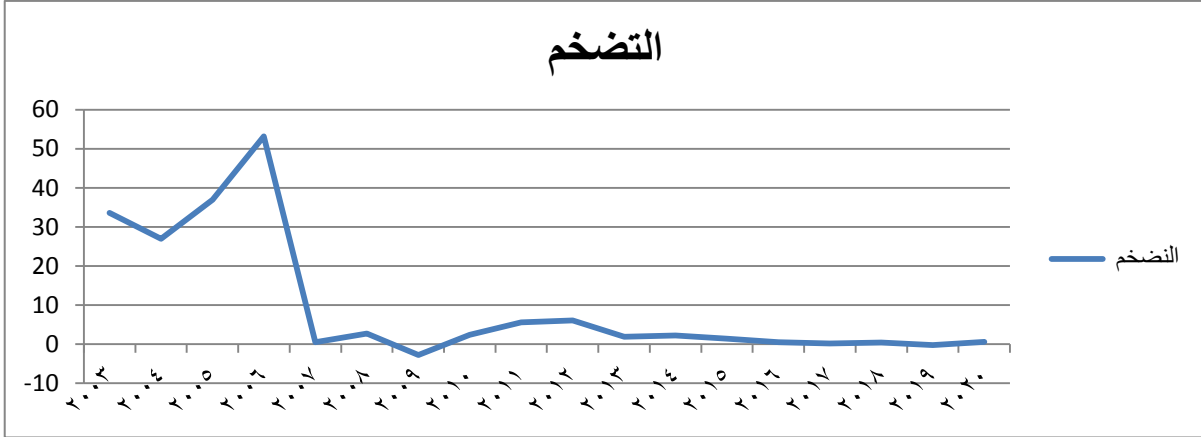
(4) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012، ص9

(5) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019، ص5

(6) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2020، ص7 .

كما يوضح الشكل البياني (22) تطور معدلات التضخم السنوي للمدة البحث ، ان اعلى معدل للتضخم السنوي كان في عام 2006 وبمعدل (53.2%) اما اقل معدل كان عام 2009 وبمعدل (-2.8%)

شكل (19) يوضح معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

#### ث- ميزان المدفوعات :-

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي تطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيها الدائنية و المديونية ، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات و راس المال . في العراق يتضح ان ميزان المدفوعات له تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي ككل ويمكن توضيح ذلك من خلال تبيان متغيرات ميزان المدفوعات ويتم ذلك من خلال تحليل عناصر الميزان التجاري المتمثل بالصادرات و الاستردادات ومقدره من حيث الفائض او العجز السنوي وهنا يتضح ان الميزان التجاري هو الجانب الاكثر فاعلية في ميزان المدفوعات ، سنتطرق إلى تحليل تطور الصادرات و الواردات ومقدار العجز و الفائض في ميزان المدفوعات خلال المدة (2003-2020) في العراق اعتمادا على عدة معطيات من مختلف المصادر ، و الجدول (16) يوضح تطورها .

جدول (16) يوضح الصادرات و الاستيرادات، ميزان المدفوعات للمدة من (2003-2020) (مليون دينار)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	العجز او الفائض
2003	18800689	18238824	-34,896,852
2004	25877930	30951806	-6,115,824
2005	34810893	43568508	6,426,141
2006	44786043	32287203	10,805,629
2007	49681685	24542780	14,755,412
2008	76025118	41769316	22,429,354
2009	46133100	48569040	-5,850,936
2010	60563880	51380550	7,354,971
2011	93226770	55929510	12,160,629
2012	109847694	68800996	9,312,609
2013	104669488	69200034	-9,165,809
2014	97921846	62004382	-14,102,986
2015	51565654	46346415	-16,033,584
2016	49144620	40707520	-9,929,479
2017	68495210	45060540	3,214,428
2018	102768400	54425840	7,849,002
2019	97086150	69184220	10,382,274
2020	55778649.6	57374163	-9,843,918

المصدر / من اعداد الباحث ا، لبنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2003-2020

في عام (2003) سجلت الصادرات اذ بلغت (18800689) مليون دينار، و سجلت الاستيرادات انفس السنة (18238824) مليون دينار ، وسجل ميزن المدفوعات عجزا إذ بلغ (-34,896,852) مليون دينار ، وذلك بسبب الاوضاع الامنية و احتلال العراق وتوقف المؤسسات الحيوية المهمة في الدولة ، وفي عام (2004) بلغت الصادرات (25877930) مليون دينار وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات لتصل إلى (30951806) مليون دينار ، فيما يخص ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا بمقدار (-6,115,824) مليون دينار ، وذلك بسبب العجز الكبير في ميزان التجاري و العجز في حساب الخدمات (1).

ارتفعت الصادرات في عام (2008) لتصل إلى (76025118) مليون دينار ، و بالمقابل انخفضت الاستيرادات لتصل إلى (41769316) مليون دينار ، مما نتج عنها فائض في ميزان المدفوعات الذي بلغ (22,429,354) مليون دينار ، جاء هذا الفائض نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري و الفائض المتحقق في حساب الدخل، وكذلك نتيجة للزيادة المتحققة في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العراقي (2).

كما في عام (2009) انخفضت الصادرات اذ بلغت (46133100) مليون دينار ، بالمقارنة مع الاستيرادات التي بلغت (48569040) مليون دينار ، اما ميزان المدفوعات فقد كان سالبا مؤشرا

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2004، ص20 .  
(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008، ص55.

إلى حالة العجز الذي بلغ (-5,850,936) مليون دينار ،وقد جاء هذا العجز نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية وتسجيل عجز في الحساب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات و حساب التحويلات (1).

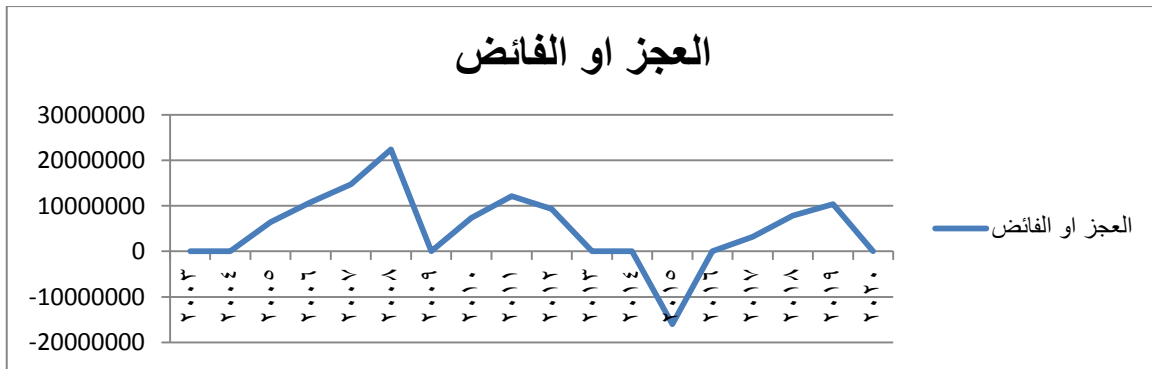
وفي عام (2011) سجل ميزان المدفوعات فائضا يقدر بـ(12,160,629) مليون دينار ، كما ارتفعت الصادرات اذ بلغت(93226770)مليون دينار ،بالمقارنة مع الاستردادات التي بلغت (55929510) مليون دينار ، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا الامر الذي ترتب عليه الصادرات و الاستيرادات (2).

كما سجل ميزان المدفوعات في عام (2019) فائض بمقدار (10382274) مليون دينار ، اما صادرات بلغت (97086150) مليون دينار ، كما بلغت الاستردادات (69184220) مليون دينار ،وذلك بسبب الزيادة المتحققة في الاصول الاحتياطية خلال المدة (3).

وفي عام (2020) سجل ميزان المدفوعات عجزا بمقدار (-9,843,918) مليون دينار ، كما بلغت الصادرات (55778649.6) مليون دينار ، فيما بلغت الاستيرادات (57374163) مليون دينار ،وذلك بسبب الازمة العالمية لعام 2020 (كورونا) .

كما يوضح الشكل البياني ( 23 ) تطور الفائض و العجز في ميزان المدفوعات خلال المدة ، اذ سجل أكبر فائض بلغ (22,429,354) في عام 2008 ، اما اكبر عجز سجل بلغ (-16,033,584) في عام 2015.

شكل (23) يوضح الفائض و العجز في ميزان المدفوعات للمدة (2003-2020)



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

- (1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009،ص42.
- (2) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011،ص53.
- (3) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019،ص58.

## الفصل الثالث

قياس اثر عرض النقد في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي لبلدان العينة مع

اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2020)

المبحث الاول : قياس وتحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار

الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)

المبحث الثاني : قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار

الاقتصادي في الجزائر للمدة (2003-2020)

المبحث الثالث : قياس وتحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار

الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)

### الفصل الثالث

## قياس اثر عرض النقد في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي لبلدان العينة مع الاشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2020)

تمهيد :

لقد اصبح اتجاه البحوث و الدراسات الاقتصادية هو استخدام طرق القياس الكمية الحديثة ، وذلك لإبراز الاتجاهات العامة للظواهر الاقتصادية وتحديد خصائصها و تحليل العلاقة المتشابكة فيما بينها على اسس عملية و موضوعية بعيدة عن التحيز، وتعدّ السلاسل الزمنية من اهم النماذج الاحصائية الحديثة التي من خلالها يمكن للباحث التعرف على المتغيرات التي تطرا مع الزمن على قيم الظاهرة و تشخيص الاسباب والنتائج وتفسير العلاقات فيما بينها و التنبؤ بالمتغيرات التي تحصل على قيم الظاهرة في المستقبل .

وللحصول على النتائج سليمة ومنهجية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة وتجنب المشاكل التي تظهر عند تقدير النموذج ومحاولة معالجتها وفق منهجية قياسية صحيحة ، استعملنا اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ومنها اختبارات جذر الوحدة واختبار نموذج تصحيح الخطأ، واختبار التكامل المشترك و وفق انموذج ARDL لمعرفة نوع العلاقة نوع العلاقة طويلة وقصيرة لأجل بين عرض و الاستقرار.

أولا / توصيف متغيرات البحث

يتضمن البحث مجموعة من القياسات الاقتصادية والتي يمكن توصيف متغيراتها كما يأتي :-

- 1- متغيرات مستقلة
  - M1 عرض النقد الضيق
  - M2 عرض النقد الواسع
  - M3 عرض النقد الاوسع
- 2- متغيرات تابعة
  - GDP متغير الناتج المحلي الاجمالي
  - INF معدل التضخم
  - UN معدل البطالة
  - PB ميزان المدفوعات

## المبحث الاول

## قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2003-2020)

## اولا / اختبار جذر الوحدة

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية كما موضح في الجدول (20) يتضح استقرار السلسلة الأصلية عند المستوى لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (قاطع فقط ) و(قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوي (5% , 1%) على التوالي، اما البطالة فقد استقرت عند الفرق الأول (قاطع فقط ) عند مستوى معنوي (10%) ،وكما استقر التضخم عند الفرق الأول (قاطع فقط) و (قاطع واتجاه عام) و(بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوي (5% , 10% , 1%) ، اما ميزان المدفوعات كذلك استقر عند المستوى (قاطع فقط ) و(قاطع واتجاه عام ) و (بدون قاطع او اتجاه) عند مستوى معنوي (1%) ، اما عرض النقد الضيق فقد استقر عند مستوى (قاطع و اتجاه عام ) عند مستوى معنوي (5%) ، اما عرض النقد الواسع (M2) فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع فقط ) و(قاطع واتجاه عام ) و(بدون قاطع او اتجاه عام ) عند مستوى معنوي (5% , 5% , 10%) على التوالي ، اما عرض النقد الأوسع (M3) فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع فقط ) عند مستوى معنوي (5%) ، بما ان بعض المتغيرات استقرت على المستوى والاخرى على الفرق الاول ، يمكن استخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي لإبطاءات الموزعة .

جدول (17) اختبار جذر الوحدة الدولة الامارات

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول						
	A Intercept		B Trend and intercept		c NONE		A Intercept		b Trend and intercept		C NONE		
	T المحتسبة	T الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	T المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	T الحرجة	T المحتسبة	t الحرجة	T المحتسبة	T الحرجة	
GDP	**	-3.08	*	-4.95	0.78	-1.60							
UN	-2.01	-2.66	-1.58	-3.29	0.26	-1.60	***	-2.88	-2.67	-2.96	-3.31	-2.95	-1.60
INF	-1.39	-2.66	-2.46	-3.29	-1.29	-1.66	**	-3.78	-3.06	-3.70	-3.31	-3.85	-2.71
Pb	*	-5.64	*	-5.45	-5.32	-2.70							
M1	-0.46	-2.69	**	-3.93	1.09	-1.06							
M2	-0.75	-2.66	-1.98	-3.69	3.69	-1.60	**	-3.84	-3.06	-3.83	-3.36	-1.80	-1.60
M3	-2.51	-2.68	-3.05	-3.31	-1.04	-1.60	**	-3.12	-3.08	-3.26	-3.36	-1.26	-1.60

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع ، b وتعني الانحدار يحتوي على قاطع و اتجاه عام ،

c وتعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام ، (\*, \*\*, \*\*\*)، وتعني معنوي عند مستوى 10%، 5%، 1% على التوالي .

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-views12).

## 1- دالة الناتج المحلي الاجمالي

$$GDP = F (M1, M2, M3)$$

أ- تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) يوضح نتائج التقديرية لدالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (R-squared = 0.853691) وهذا يعني ان التغيرات المستقلة تفسر (85%) الحاصلة في المتغيرات التابعة ، اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.812725) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند مستوى (1%)

جدول (18) نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) الامارات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.748282	0.142530	5.249997	0.0000
GDP(-2)	-0.548424	0.130832	-4.191818	0.0003
M1	-0.153123	1.090217	-0.140451	0.8894
M2	-5.000232	1.637960	-3.052720	0.0053
M2(-1)	4.353528	1.523752	2.857112	0.0085
M3	3.833781	1.455063	2.634787	0.0142
M3(-1)	-2.732593	1.652300	-1.653811	0.1107
C	346514.2	113610.2	3.050026	0.0054
R-squared	0.853691	Mean dependent var		1114459.
Adjusted R-squared	0.812725	S.D. dependent var		343749.0
S.E. of regression	148758.4	Akaike info criterion		26.86525
Sum squared resid	5.53E+11	Schwarz criterion		27.22804
Log likelihood	-435.2766	Hannan-Quinn criter.		26.98732
F-statistic	20.83880	Durbin-Watson stat		1.699162
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الناتج (GDP) في الجدول (19)، ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (9.177248) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (4.35) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم.

جدول (19) اختبار الحدود الامارات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.177248	3
Critical Value Bounds		
Significance	IO Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.



## ج - الاختبارات التشخيصية

## - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (20) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (20) اختبار عدم ثبات التباين (الامارات)

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.423311	Prob. F	0.2401
Obs*R-squared	9.403745	Prob. Chi-Square	0.2250
Scaled explained SS	7.681052	Prob. Chi-Square	0.3616

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## - اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (21) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (21) اختبار الارتباط التسلسلي (الامارات)

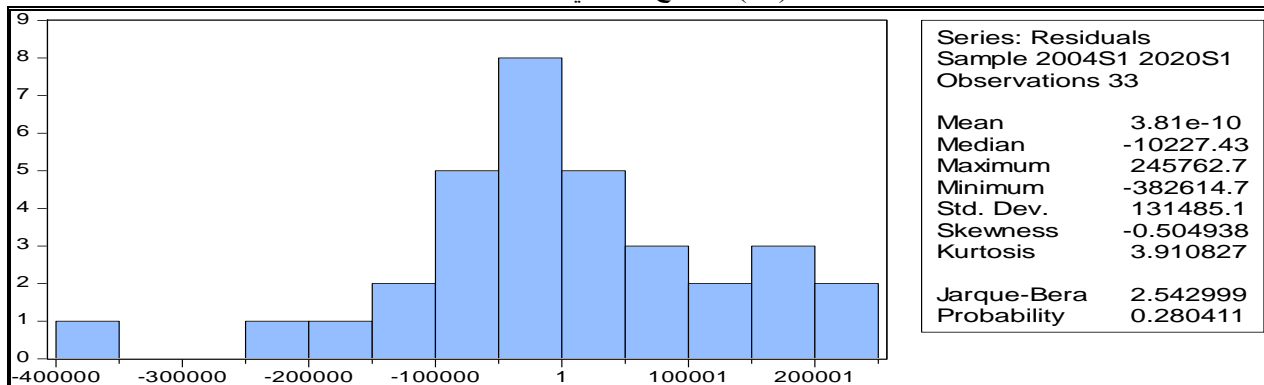
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.033771	Prob. F	0.3194
Obs*R-squared	1.362737	Prob. Chi-Square	0.2431

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## د - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يتضح ان الشكل الموضح يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque -Bera =2.542999) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (24) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

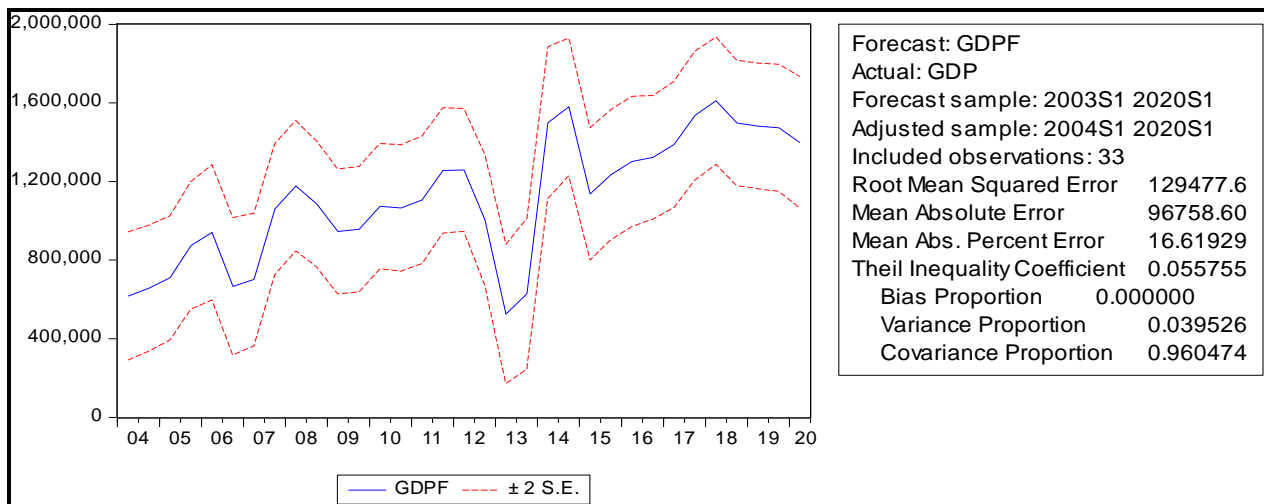


من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

### هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل (25) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدرها (0.055755) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.0000) و تساوي صفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.039526) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.960474) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل الاغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (25) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

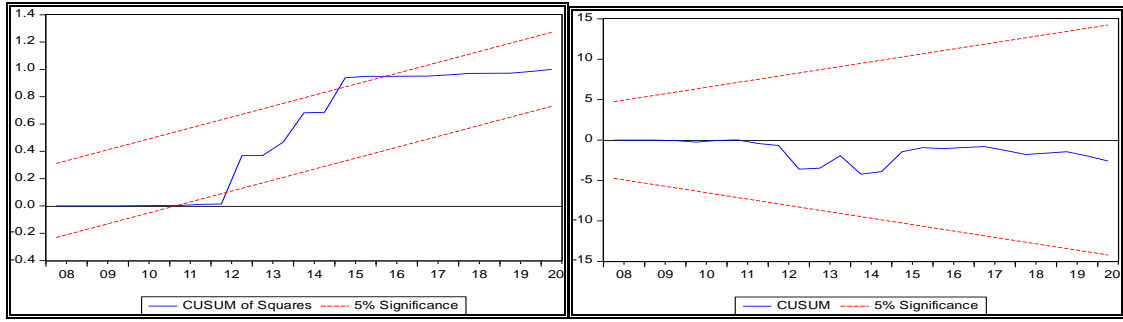


من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (26) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان خارج عمود القيم الحرجة في بعض الاعوام عند مستوى معنوي (5%) ، وذلك يدل على استقراره المتغيرات الداخلية في الانموذج (A) وعدم استقراره في (B).

الشكل (26) الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج



من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

### ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (22) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لسنة السابقة له اثر موجب في الناتج المحلي الاجمالي لسنة الحالية بمقدار (0.548424) عند مستوى معنوي (1%) ، اما (M1) ليس له اثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي ، اما (M2) هنالك تأثير سالب بمقدار (-5.0002) عند مستوى معنوي (1%) ، ذلك لان سعر الفائدة يعد غير جاذب للاستثمارات الاجنبية وخصوصا المباشرة وخصوصا ان الاقتصاد الاماراتي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي فانه يعد عامل مثبت لجذب رؤوس الاموال الخارجية ومن ثم اثر سالباً على الناتج ، زيادة عرض النقد الواسع يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وان انخفاض ، أما (M3) هنالك تأثير بمقدار (3.833781) عند مستوى معنوي (5%) ، اما معلمة تصحيح الخطأ (\*CointEq(-1)) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.800142) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل في نفس المدة ، اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ ان عرض النقد (M1,M2,M3) ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل

جدول (22) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح خطأ و الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.548424	0.130832	4.191818	0.0003
D(M1)	-0.153123	1.090217	-0.140451	0.8894
D(M2)	-5.000232	1.637960	-3.052720	0.0053
D(M3)	3.833781	1.455063	2.634787	0.0142
CointEq(-1)	-0.800142	0.146056	-5.478337	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-0.191369	1.374229	-0.139256	0.8904
M2	-0.808237	2.146287	-0.376574	0.7097
M3	1.376241	1.459044	0.943248	0.3546
C	433066.04	129818.84	3.335926	0.0027

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## 2- دالة التضخم

$$INF = F(M1, M2, M3)$$

أ- تقدير دالة التضخم

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة التضخم (INF) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared = 0.931709) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (93%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.915950) وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند مستوى (1%)

جدول (23) نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) الامارات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.025517	0.169804	6.039400	0.0000
INF(-2)	-0.366605	0.150119	-2.442100	0.0217
M1	1.29E-05	7.95E-06	1.620485	0.1172
M2	-8.79E-06	1.16E-05	-0.758931	0.4547
M3	2.66E-05	1.25E-05	2.136810	0.0422
M3(-1)	-2.58E-05	9.45E-06	-2.730288	0.0112
C	2.712689	0.917659	2.956098	0.0065
R-squared	0.931709	Mean dependent var		3.457576
Adjusted R-squared	0.915950	S.D. dependent var		3.940438
S.E. of regression	1.142390	Akaike info criterion		3.289954
Sum squared resid	33.93143	Schwarz criterion		3.607395
Log likelihood	-47.28424	Hannan-Quinn criter.		3.396763
F-statistic	59.12065	Durbin-Watson stat		1.730081
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة التضخم (INF) في الجدول (24) ، ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (5.216261) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (3.77) عند مستوى معنوي (10%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم

جدول (24) اختبار الحدود الامارات

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.216261	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

## ج - الاختبارات التشخيصية

## - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (25) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية عدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (25) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.107421	Prob. F(6,26)	0.1868
Obs*R-squared	1.79763	Prob. Chi-Square(6)	0.1948
Scaled explained SS	5.054442	Prob. Chi-Square(6)	0.5368

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## - اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (26) ان قيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وقيمة (Chi-Square) غير معنوية وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

جدول (26) اختبار الارتباط التسلسلي

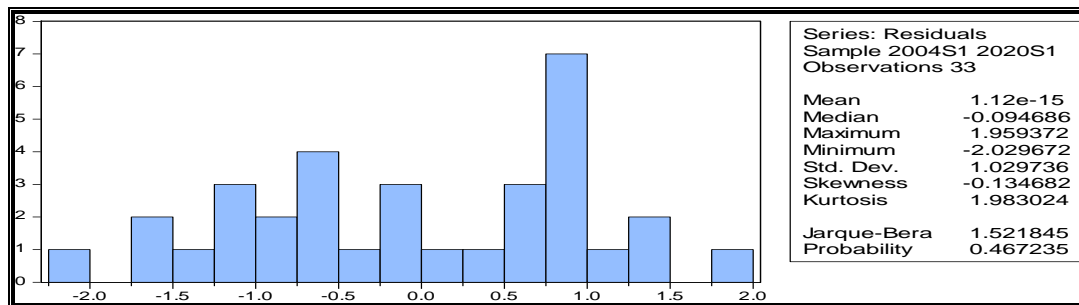
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.471028	Prob. F	0.2365
Obs*R-squared	1.833851	Prob. Chi-Square	0.1757

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## د - اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera = 1.521845) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (27) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

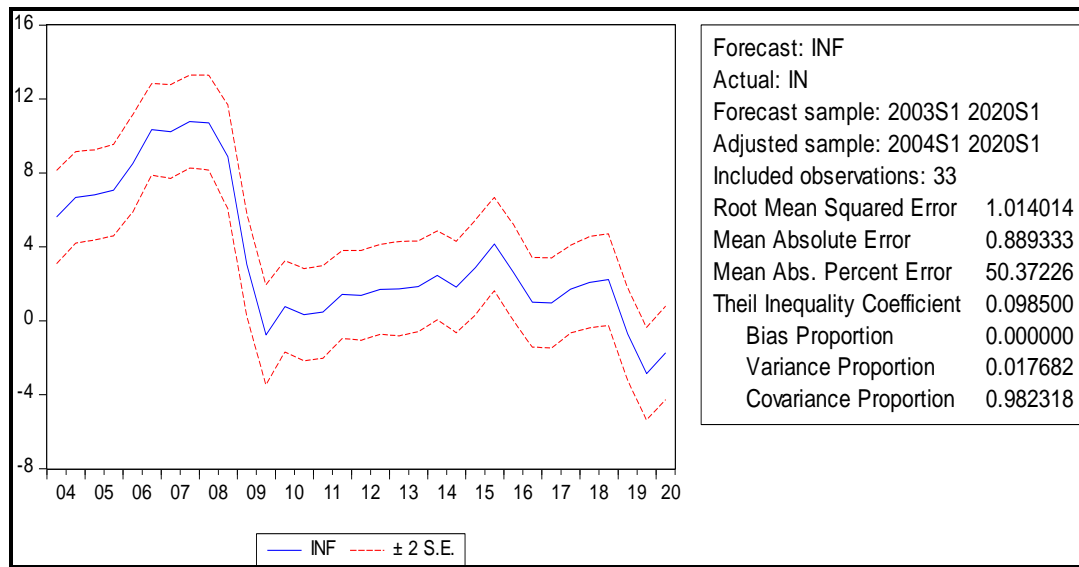


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

### هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استناداً إلى النتائج الشكل (28) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدرها (0.098500) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000000) وكانت تساوي الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.017682) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.982318) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف .

الشكل (28) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

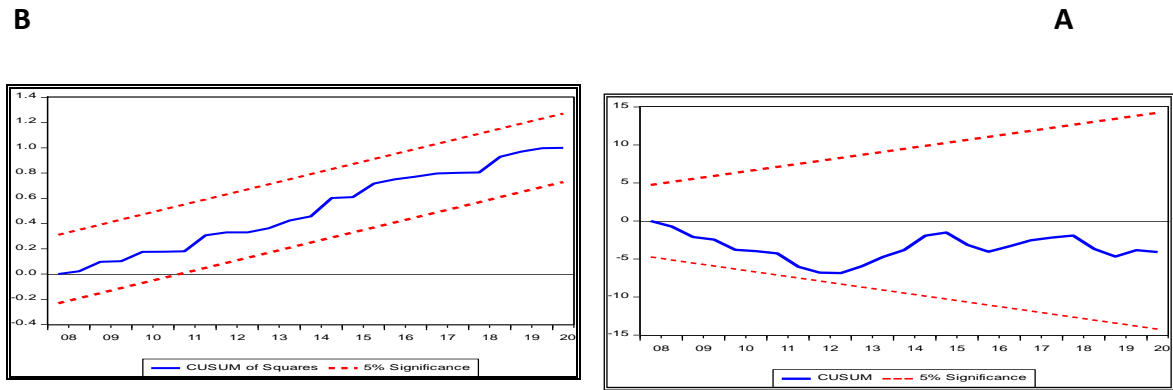


شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

### و - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج

يوضح الشكل البياني (29) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، اذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعلمت المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).

## الشكل (29) الاستقرارية الهيكلية لمعلمت النموذج



شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (27) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ، فيما يخص معالم الاجل القصير للمتغيرات ان التغيير في التضخم لسنة سابقة له تأثير في التضخم لسنة الحالية بمقدار (0.366605) عند مستوى معنوي (5%)، يتضح من الجدول ان مكونات عرض النقد (M1, M2) ليس لها اثر معنوي في التضخم في الاجل القصير، وسبب ذلك عندما يكون الاقتصاد دون مرحلة الاستخدام الكامل فان الزيادة في عرض النقد تؤدي الى تشغيل عوامل الانتاج عبر قناة سعر الفائدة و لاستثمار، اما (M3) له تأثير بمقدار (0.000027) موجب عند مستوى معنوي (5%)، و ذلك لان زيادة مدفوعات بعض الموجودات الاجنبية المكونة (M3) قد تؤدي الى ارتفاع التكاليف ثم الاسعار، اما معلمة تصحيح الخطأ  $(CointEq(-1))^*$  سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، أي بمعنى ان (-0.341088) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، سرعة التكيف بطيئة جداً فقد بلغت (2.93) لوصول حالة التوازن سنة و ثلاثة اشهر، وفق نتائج معالم الاجل الطويل التي يوضحها الجدول (32) فان عرض النقد (M1) زيادة وحدة واحدة من (M1) يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام الاسعار في الاجل الطويل بنسبة (0.083) ويتضح ان تأثير (M1) في الاجل الطويل لأنها تعبر عن العملة المحلية.

جدول (27) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح خطأ و الاجل الطويل الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.366605	0.150119	2.442100	0.0217
D(M1)	0.000013	0.000008	1.620485	0.1172
D(M2)	-0.000009	0.000012	-0.758931	0.4547
D(M3)	0.000027	0.000012	2.136810	0.0422
CointEq(-1)	-0.341088	0.084281	-4.047040	0.0004
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.000038	0.000022	1.736722	0.0943
M2	-0.000026	0.000032	-0.812409	0.4239
M3	0.000002	0.000023	0.105553	0.9167
C	7.953058	2.372735	3.351852	0.0025

شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## 3- دالة ميزان المدفوعات

$$PB = F(M1, M2, M3) \quad \text{أ- تقدير دالة ميزان المدفوعات}$$

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة ميزان المدفوعات (PB) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared = 0.658105) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (65%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، اما قيمة (Adjusted R-squared=0.579105) وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند مستوى (1%)

جدول (28) نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات (PB) (الامارات)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PB(-1)	0.677188	0.138642	4.884419	0.0000
PB(-2)	-0.684502	0.141509	-4.837165	0.0001
M1	0.216449	0.246035	0.879751	0.3871
M2	0.672313	0.362577	1.854265	0.0751
M2(-1)	-0.615865	0.241800	-2.547003	0.0171
M3	-0.127834	0.236127	-0.541377	0.5929
C	9601.349	23505.18	0.408478	0.6863
R-squared	0.658105	Mean dependent var		16383.80
Adjusted R-squared	0.579207	S.D. dependent var		53979.91
S.E. of regression	35016.01	Akaike info criterion		23.95083
Sum squared resid	3.19E+10	Schwarz criterion		24.26827
Log likelihood	-388.1887	Hannan-Quinn criter.		24.05764
F-statistic	8.341134	Durbin-Watson stat		1.621359
Prob(F-statistic)	0.000043			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة ميزان المدفوعات (PB) في الجدول (29) ، ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (11.46332) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (4.35) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم.

جدول (29) اختبار الحدود الامارات العربية المتحدة

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.46332	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.



## ج - الاختبارات التشخيصية

## - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (30) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية عدم ، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (30) اختبار عدم ثبات التباين (الامارات )

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.906026	Prob. F	0.1178
Obs*R-squared	10.08098	Prob. Chi-Square	0.1213
Scaled explained SS	6.415942	Prob. Chi-Square	0.3782

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## - اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (31) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (31) اختبار الارتباط التسلسلي (الامارات )

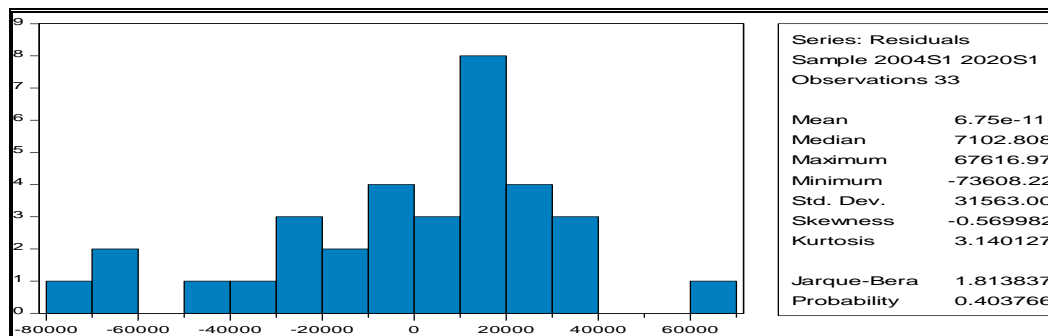
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.635647	Prob. F(2,24)	0.2158
Obs*R-squared	3.958474	Prob. Chi-Square(2)	0.1382

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## د- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Hisogram-Normality Test

تضح ان الشكل (30) الموضح يتبع التوزيع الطبيعي لان و (Jarque-Bera =1.813837) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (30) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

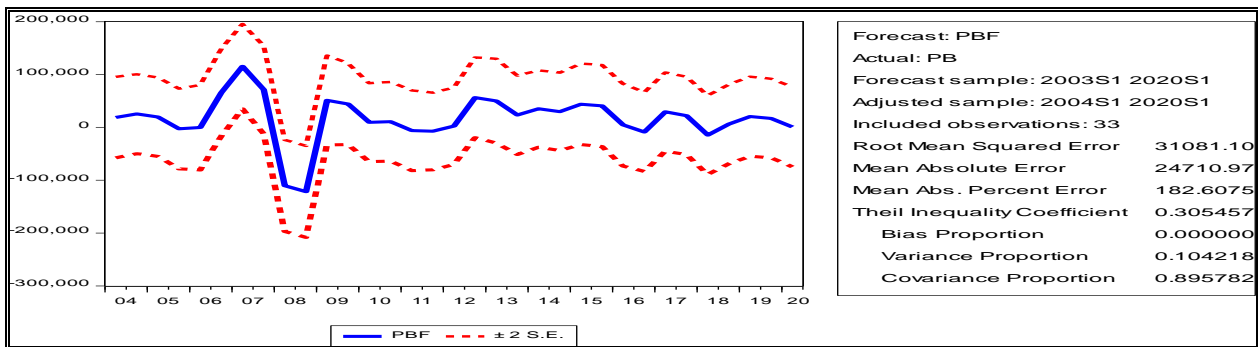


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل (31) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدرها (0.305457) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.0000) تساوي صفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.104218) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.895782) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل الاغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (31) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

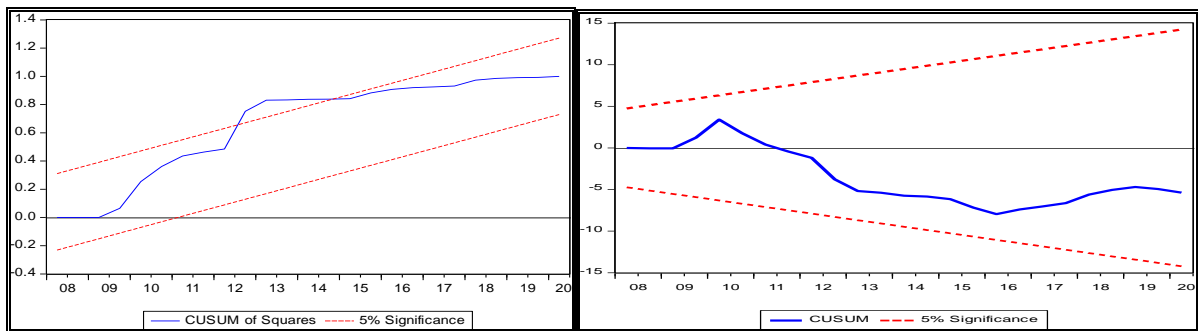


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## و- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (32) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح جزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح جزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان قد خارج عمود القيم الحرجة عند مستوى معنوي

(5%) A الشكل (32) الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج B



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (32) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ، فيما يخص معالم الاجل القصير للمتغيرات ان التغير في ميزان المدفوعات لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة ميزان المدفوعات في السنة الحالية بمقدار (0.684502) عند مستوى معنوي (1%)، اما (M1,M3) كانتا غير معنويتان ، اما (M2) له تأثير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة ميزان المدفوعات في السنة الحالية بمقدار (0.672313) ، اما معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) سالبة ومعنوية عند مستوى (10%) ، أي بمعنى ان (-1.007314) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ،سرعة التكيف سرية جداً فقد بلغت(0.992) لوصول حالة التوازن في نفس المدة، وفق نتائج معالم الاجل الطويل التي يوضحها الجدول فان عرض النقد (M1, M2,M3) ليس لها اثر معنوي في الاجل الطويل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية في عدم فاعلية السياسة النقدية في الاجل الطويل .

جدول ( 32) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطاء والاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	0.684502	0.141509	4.837165	0.0001
D(M1)	0.216449	0.246035	0.879751	0.3871
D(M2)	0.672313	0.362577	1.854265	0.0751
D(M3)	-0.127834	0.236127	-0.541377	0.5929
CointEq(-1)	-1.007314	0.147229	-6.841830	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.214877	0.237309	0.905475	0.3735
M2	0.056038	0.348664	0.160723	0.8736
M3	-0.126906	0.236921	-0.535646	0.5968

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

## المبحث الثاني

## قياس و تحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

للمدة (2003-2020)

## أولا / اختبار جذر الوحدة

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية . كما موضح في الجدول (33) يتضح استقرار السلسلة ، ان المتغيرات ( GDP ) استقر عند الفرق الاول (بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوي (5%)، اما البطالة فقد استقر عند المستوى (قاطع فقط) و(بدون قاطع و اتجاه عام) عند مستوى معنوي (1%) و(5%) على التوالي كذلك التضخم فقد استقر عند المستوى (قاطع فقط) عند مستوى (10%)،

جدول (33) اختبار جذر الوحدة لدولة الجزائر

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول							
	a intercept		b Trend and intercept		c NONE		a intercept		b Trend and intercept		C NONE			
	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	T المحتسبة	T الدرجة		
GDP	-1.67	-2.66	-0.97	-3.29	1.83	-1.60	-2.45	-2.67	-2.73	-3.31	**	-2.07	-1.96	
UN	*	-6.85	-3.88	-2.02	-3.34	-2.57	-1.96							
INF	***	-2.89	-2.66	-2.77	-3.29	-3.29	-1.60							
Pb	-0.78	-2.66	-2.24	-3.31	0.91	-1.60	**	-3.35	-3.06	-3.30	-3.31	*	-2.71	-2.35
M1	-0.41	-2.67	**	-4.55	-3.71	2.49	-1.60							
M2	0.14	-2.66	-2.96	-3.29	4.65	-1.60	*	-4.43	-3.95	**	-4.21	-3.75	-0.10	-1.60
M3	0.60	-2.66	-2.56	-3.29	4.58	-1.60	**	-3.80	-3.06	***	-3.70	-3.31	-0.54	-1.60

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

اما ميزان المدفوعات فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع فقط) و (بدون قاطع و اتجاه عام) عند مستوى معنوية (5%) و(1%) ، اما عرض النقد الضيق M1 فقد استقر عند مستوى (قاطع و اتجاه ) عند مستوى معنوي (5%)، اما عرض لنقد الواسع M2 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و(قاطع واتجاه عام ) عند مستوى معنوي (1%) و(5%) ، كذلك عرض النقد الاوسع M3 فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع) و(قاطع واتجاه عام ) عند مستوى معنوي (5%) و(10%) . بما ان بعض المتغيرات استقرت على المستوى والاخرى على الفرق الاول ، يمكن استخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة

## 1- دالة الناتج المحلي الاجمالي

$$\text{GDP} = F(\text{M1}, \text{M2}, \text{M3}) \quad \text{أ- تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي}$$

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL تم تقدير لدالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared =0.992672) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (99.26%) من التغير الحاصل في المتغير التابع . اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.984297) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%)

جدول (34) نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.287069	0.338069	-0.849142	0.4239
GDP(-2)	-0.656758	0.265946	-2.469520	0.0429
M1	0.427451	0.262665	1.627361	0.1477
M1(-1)	0.937788	0.304684	3.077903	0.0179
M2	2.061337	0.572703	3.599315	0.0087
M2(-1)	-4.325869	0.913290	-4.736580	0.0021
M3	-1.162642	0.432743	-2.686683	0.0312
M3(-1)	4.243111	1.009490	4.203221	0.0040
C	6120531.	1479813.	4.136016	0.0044
R-squared	0.992672	Mean dependent var		14717270
Adjusted R-squared	0.984297	S.D. dependent var		4340395.
S.E. of regression	543904.2	Akaike info criterion		29.54926
Sum squared resid	2.07E+12	Schwarz criterion		29.98384
Log likelihood	-227.3940	Hannan-Quinn criter.		29.57151
F-statistic	118.5279	Durbin-Watson stat		2.592399
Prob(F-statistic)	0.000001			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الناتج (GDP) في الجدول (35) ، ان قيمة (F-statistic) المحسوبة (5.589381) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (4.194) عند مستوى معنوي (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم

جدول (35) اختبار الحدود الجزائر

Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.589381	10%	2.618	3.532
k	3	5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## ج- الاختبارات التشخيصية

- اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (36) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%)، وبذلك نقبل فرضية العدم وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (36) اختبار عدم ثبات التباين

Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.483944	Prob. F(8,7)	0.3081
Obs*R-squared	10.06514	Prob. Chi-Square(8)	0.2605
Scaled explained SS	1.761316	Prob. Chi-Square(8)	0.9875

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (37) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

جدول (37) اختبار الارتباط التسلسلي

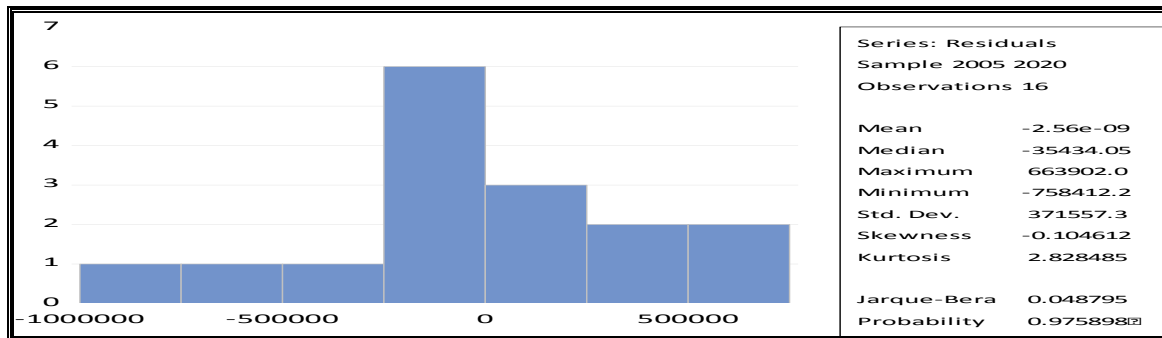
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.293301	Prob. F(2,5)	0.3526
Obs*R-squared	5.455096	Prob. Chi-Square(2)	0.0654

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## د - اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera =5.730147) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (33) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

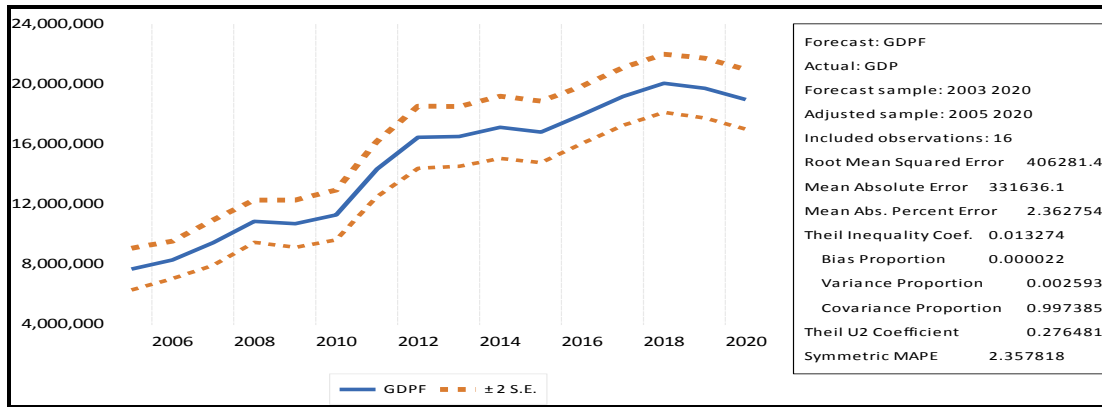


شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل (34) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.013274) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000022) وكانت قريبة إلى الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.002593) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.997385) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (34) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء



شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

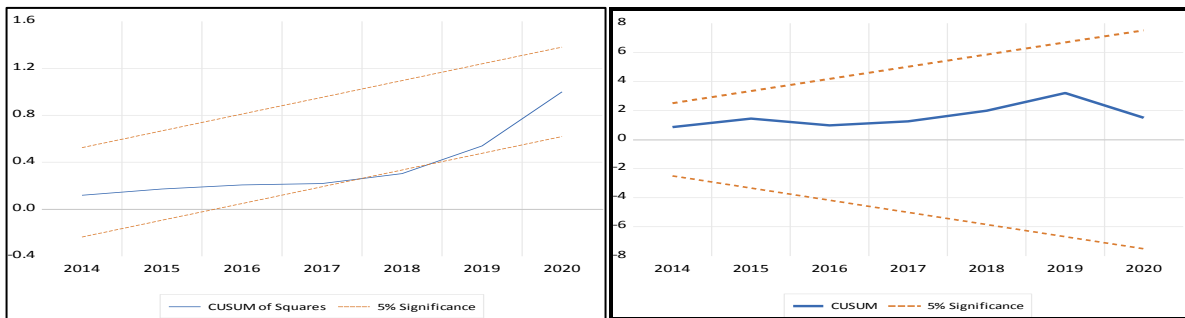
## و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (35) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان خارج عمود القيم الحرجة في بعض الاعوام عند مستوى معنوي (5%) ،

B

الشكل (35) الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

A



شكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (38) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في الناتج المحلي الاجمالي لسنة السابقة له تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي لسنة الحالية بمقدار (0.656758) عند مستوى معنوي (1%) ، كما ان زيادة عرض النقد (M1) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (0.427451) عند مستوى معنوي (5%)، اما ان زيادة عرض النقد (M2) له تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي في الوحدة الواحدة بمقدار (2.061337) عند مستوى معنوي (1%) ، ان زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الاسعار نتيجة لزيادة الطلب مما يشجع المنتجين على زيادة العرض للوصول إلى حالة التوازن في السوق بين العرض والطلب ، اما معلمة تصحيح الخطأ  $(CointEq(-1)^*)$  سالبة ومعنوية بلغت (-1.943827) عند مستوى معنوي (1%) ، أي بمعنى من الاخطاء في الاجل القصير أي تحتاج إلى (0.514) حتى بلوغ التوازن في الاجل الطويل ، وهذا يدل على ان سرعة التكيف سريعة جدا . وفق النتائج معالم الاجل الطويل التي يوضحها الجدول (38) فإن كل من (M1) و (M2) و (M3) لها تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الجمالي عند مستوى (1%) و (5%)، فلها تأثير في اجل الطويل عن طريق جذب الاستثمار الخارجي التي تساهم في وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (38) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.656758	0.149304	4.398801	0.0032
D(M1)	0.427451	0.137908	3.099543	0.0173
D(M2)	2.061337	0.378532	5.445612	0.0010
D(M3)	-1.162642	0.287761	-4.040299	0.0049
CointEq(-1)*	-1.943827	0.293321	-6.626958	0.0003
Long Run Coefficients				
M1	0.702346	0.238193	2.948645	0.0214
M2	-1.164986	0.490224	-2.376435	0.0491
M3	1.584745	0.385404	4.111908	0.0045
C	3148702.	265215.6	11.87224	0.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## 2- دالة البطالة

$$un = f (M1, M2, M3)$$

أ- تقدير دالة البطالة

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة البطالة (UN) من الواضح أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (R-squared = 0.842699) وهذا يعني ان المتغيرات



المستقلة تفسر (84%) من التغير الحاصل في المتغير التابع . اما قيمة ( Adjusted R-squared= 0.705060 ) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (5%) .

جدول (39) نموذج ARDL لدالة البطالة (UN) الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	-0.011087	0.274546	-0.040384	0.9688
UN(-2)	0.479518	0.177988	2.694105	0.0273
M1	4.95E-07	3.85E-07	1.286305	0.2343
M3	1.05E-06	5.82E-07	1.808776	0.1081
C	3.194755	2.321294	1.376282	0.2060
R-squared	0.842699	Mean dependent var		11.18500
Adjusted R-squared	0.705060	S.D. dependent var		1.553263
S.E. of regression	0.843552	Akaike info criterion		2.804463
Sum squared resid	5.692643	Schwarz criterion		3.190757
Log likelihood	-14.43570	Hannan-Quinn criter.		2.824244
F-statistic	6.122541	Durbin-Watson stat		2.122388
Prob(F-statistic)	0.010279			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ب - اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة البطالة (UN) في الجدول (40)، ان قيمة (F-) statistic) المحتسبة (6.035561) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (3.67) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم.

جدول (40) اختبار الحدود الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.035561	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ج - الاختبارات التشخيصية

#### - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (41) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (41) اختبار عدم ثبات التباين الجزائر

F-statistic	0.500951	Prob. F(7,8)	0.8111
Obs*R-squared	4.876005	Prob. Chi-Square(7)	0.6751
Scaled explained SS	1.475862	Prob. Chi-Square(7)	0.9831

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ب – اختبار مضروب لكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial correlation LM Test

نلاحظ من الجدول (42) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (42) اختبار الارتباط التسلسلي (الجزائر)

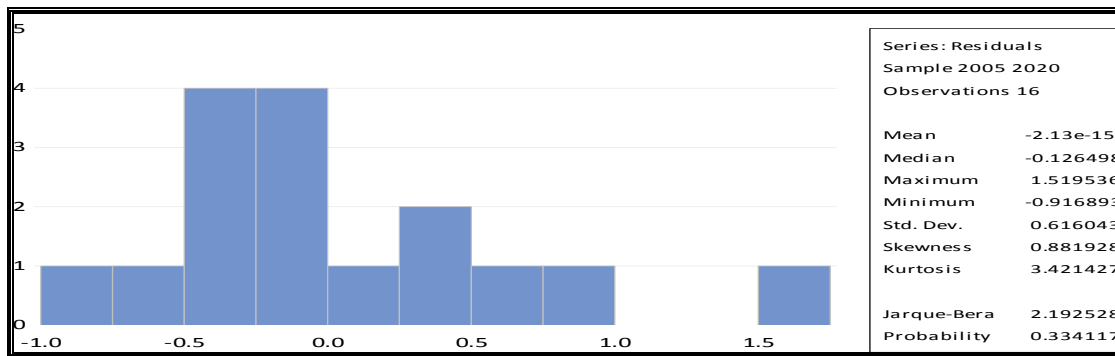
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.245882	Prob. F(2,6)	0.7895
Obs*R-squared	1.212032	Prob. Chi-Square(2)	0.5455

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ج – اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يتضح ان الشكل الموضح يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera = 2.192528) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (36) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية



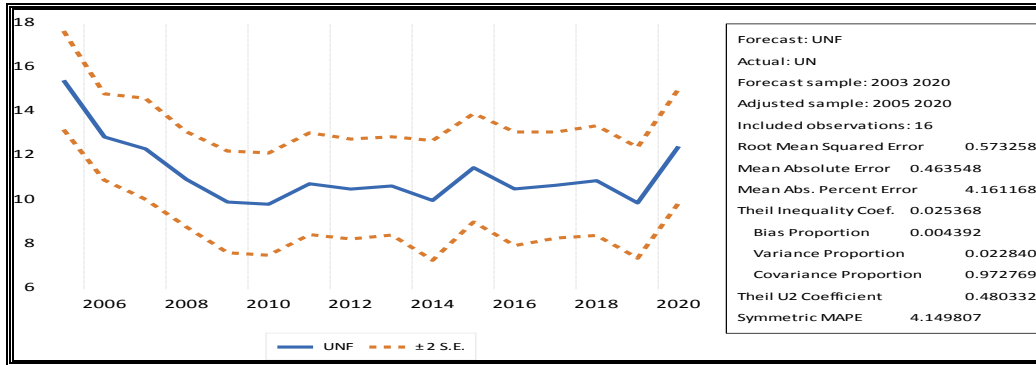
الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### د- اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل (37) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.025368) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.00492) و قريبة الى صفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.022940)

وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التباير (CP) (0.972769) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ خلال مدة البحث ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل الاغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (37) اختبار الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطاء

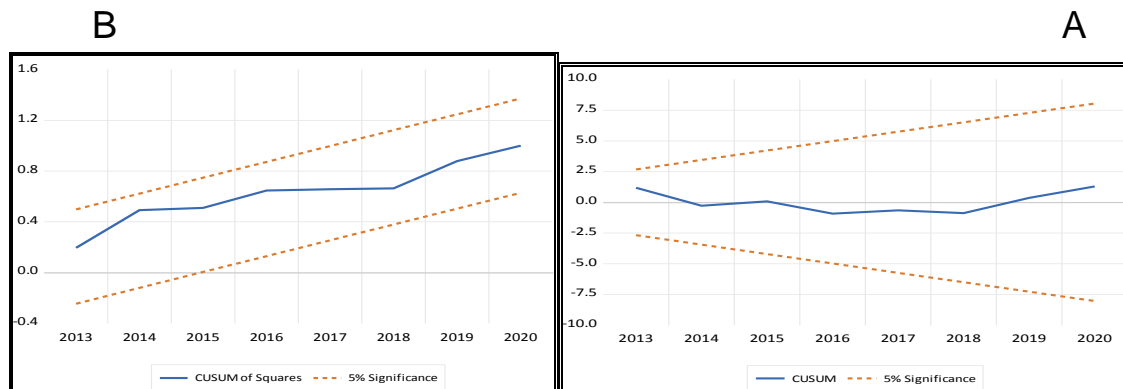


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (38) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان داخل عمود القيم الحرجة عند مستوى معنوي (5%) ، وذلك يدل على استقراره المتغيرات الداخلية في الانموذج

الشكل (38) الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## 7- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (43) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في البطالة لسنة السابقة له تأثير بمقدار (-0.479518) عند مستوى معنوي (1%) ، اما (M1) لها تأثير في البطالة بمقدار (4.95E-07) عند مستوى معنوي (5%) ، وكذلك (M1) لسنة سابقه لها تأثير بمقدار (5.32E-07) عند مستوى (5%) ، ولاكن ها أثر ضعيف جدا وذلك بسبب ان أي زيادة عدد السكان رغم زيادة عرض النقد ، اما معلمة تصحيح الخطأ (\*CointEq(-1)) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.531569) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ، في نفس المدة ، اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ ان عرض النقد (M1,M2,M3) ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل

جدول (43) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	-0.479518	0.132150	-3.628588	0.0067
D(M1)	4.95E-07	1.84E-07	2.687741	0.0276
D(M1(-1))	5.32E-07	2.30E-07	2.308889	0.0498
CointEq(-1)*	-0.531569	0.079008	-6.728054	0.0001
M1	-1.17E-06	1.24E-06	-0.944163	0.3727
M2	-1.18E-06	1.45E-06	-0.815820	0.4382
M3	1.98E-06	1.23E-06	1.613839	0.1452
C	6.010046	2.979427	2.017182	0.0784

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## 3- دالة التضخم

$$INF = F( M1, M2, M3)$$

## ا- تقدير دالة التضخم

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة التضخم (INF) من الواضح الجدول (44) ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي ( R-squared =0.695180) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (69%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، اما قيمة (Adjusted R-squared= 0.593574) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%).

جدول (44) نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	-0.277283	0.265476	-1.044475	0.3169
M1	1.71E-06	7.45E-07	2.295916	0.0405
M2	-5.70E-06	1.44E-06	-3.953562	0.0019
M3	4.34E-06	1.21E-06	3.572232	0.0038
C	3.971913	1.410284	2.816391	0.0156
R-squared	0.695180	Mean dependent var		4.789606
Adjusted R-squared	0.593574	S.D. dependent var		2.773365
S.E. of regression	1.768064	Akaike info criterion		4.217575
Sum squared resid	37.51258	Schwarz criterion		4.462638
Log likelihood	-30.84939	Hannan-Quinn criter.		4.241935
F-statistic	6.841886	Durbin-Watson stat		2.376187
Prob(F-statistic)	0.004148			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة التضخم (INF) في الجدول (45) ، ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (10.53917) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (5.816) عند مستوى معنوي (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم جدول (45) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.53917		Finite Sample: n=35	
K	3	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ج - الاختبارات التشخيصية

#### - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (46) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (46) اختبار عدم ثبات التباين

Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.246487	Prob. F(4,12)	0.3433
Obs*R-squared	4.990073	Prob. Chi-Square(4)	0.2883
Scaled explained SS	0.954902	Prob. Chi-Square(4)	0.9166

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (47) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

جدول (47) اختبار الارتباط التسلسلي

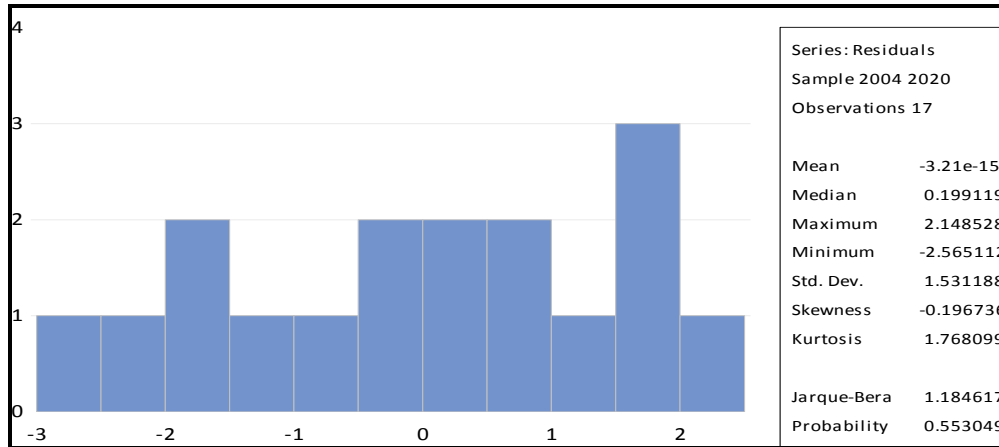
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.275357	Prob. F(2,10)	0.3211
Obs*R-squared	3.454953	Prob. Chi-Square(2)	0.1777

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

د- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera = 1.184617) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (39) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

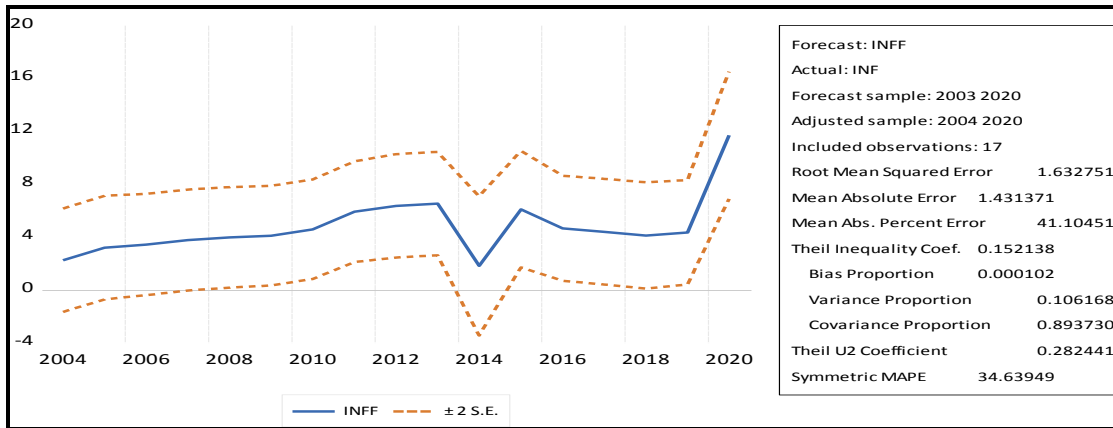


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

هـ - اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى النتائج الشكل (40) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.152138) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000102) وكانت قريبة إلى الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.106168) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.893730) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (40) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

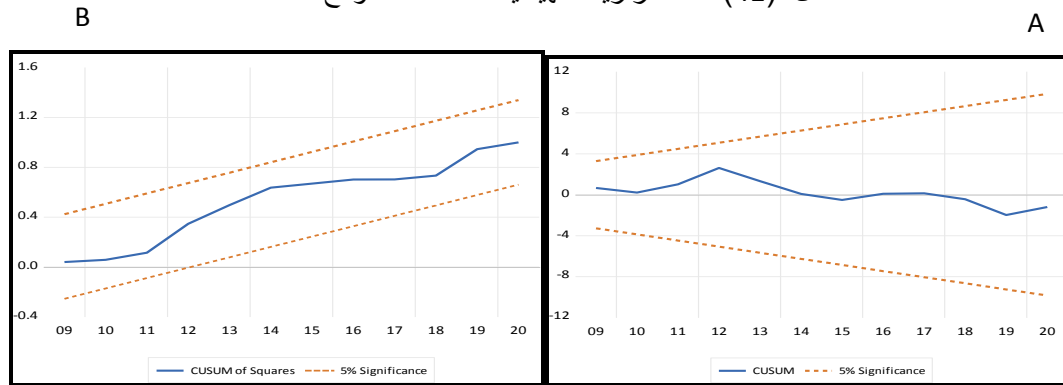


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### و - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (41) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، اذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).

الشكل (41) الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ز - تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (48) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في التضخم لسنة سابقة له تاثير موجب بمقدار (0.378054) عند مستوى (5%) ، (عرض النقد) (M3, M2) غير معنويتين ، الواضح ان السياسة النقدية ليس لها تأثير . ، اما معلمة تصحيح الخطأ (CoIntEq(-1)\*) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.750662) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها في نفس المدة لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ، وهذا يدل على ان سرعة التكيف

عالية جداً يوضح من الجدول (48) نتائج معالم الاجل الطويل ، اذ ظهور عرض النقد (M2,M1) لها تأثير على التضخم في الاجل الطويل عند مستوى معنوي (5%) ، وهذا ما يشرح فرضية التكامل المشترك التي تقترض وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل ، ذلك لان عرض النقد وخاصة المحلي ينعكس على المستوى العام الاسعار في الاجل الطويل .

جدول (48) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ والاجل الطويل

.Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.378054	0.172363	2.193355	0.0378
D(M2)	1.46E-07	1.03E-06	0.141760	0.8884
D(M3)	-7.37E-07	8.54E-07	-0.863074	0.3963
CoIntEq(-1)*	-0.750662	0.179885	-4.173022	0.0003
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	1.41E-06	5.81E-07	2.424663	0.0229
M2	-3.76E-06	1.89E-06	-1.988435	0.0578
M3	2.67E-06	1.61E-06	1.665452	0.1083
C	3.470666	0.876782	3.958415	0.0006

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ميزان المدفوعات

$$pb = f(M1, M2, M3)$$

أ- تقدير دالة ميزان المدفوعات

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يوضح نتائج التقديرية لدالة ميزان المدفوعات (PB) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared = 0.945460) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (94%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.912736) وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند مستوى (1%)

جدول (49) نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات (pb) الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PB(-1)	0.536228	0.131385	4.081340	0.0022
M1	0.087982	0.219454	0.400912	0.6969
M1(-1)	0.339399	0.239040	1.419841	0.1861
M2	0.694012	0.568484	1.220812	0.2502
C	1005194.	584176.7	1.720701	0.1160
R-squared	0.945460	Mean dependent var		-182896.4
Adjusted R-squared	0.912736	S.D. dependent var		1795295.
Log likelihood	-243.6932	Hannan-Quinn criter.		29.52742
F-statistic	28.89193	Durbin-Watson stat		2.845686
Prob(F-statistic)	0.000009			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.



## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة ميزان المدفوعات (PB) في الجدول (50) ، ان قيمة (F-) statistic المحتسبة (7.053146) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى و البالغة (4.19) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم.

جدول (50) اختبار الحدود الجزائر

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.053146		Finite Sample: n=35	
K	3	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## ج- الاختبارات التشخيصية

- اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (51) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (51) اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	1.151842	Prob. F(6,10)	0.4012
Obs*R-squared	6.947401	Prob. Chi-Square(6)	0.3257
Scaled explained SS	4.607335	Prob. Chi-Square(6)	0.5951

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (52) ان قيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وقيمة (Chi-Square) غير معنوية وبذلك فان النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

جدول (52) اختبار الارتباط التسلسلي

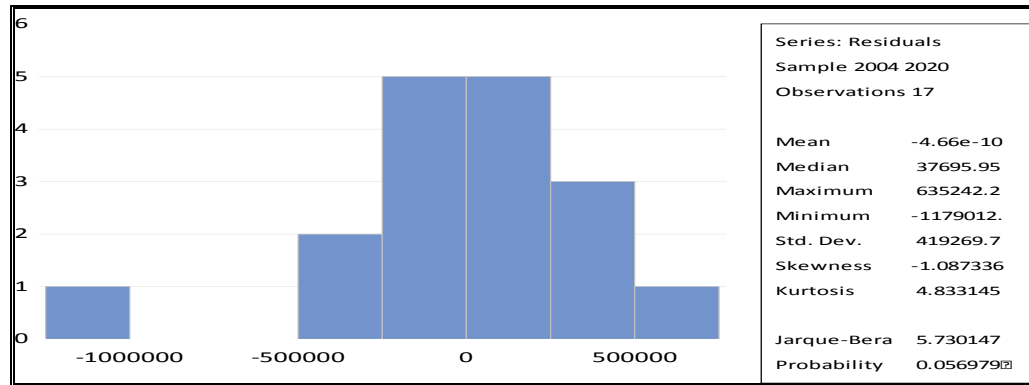
F-statistic	3.348626	Prob. F(2,8)	0.0878
Obs*R-squared	7.746569	Prob. Chi-Square(2)	0.0508

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## د- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera =5.730147) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (42) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

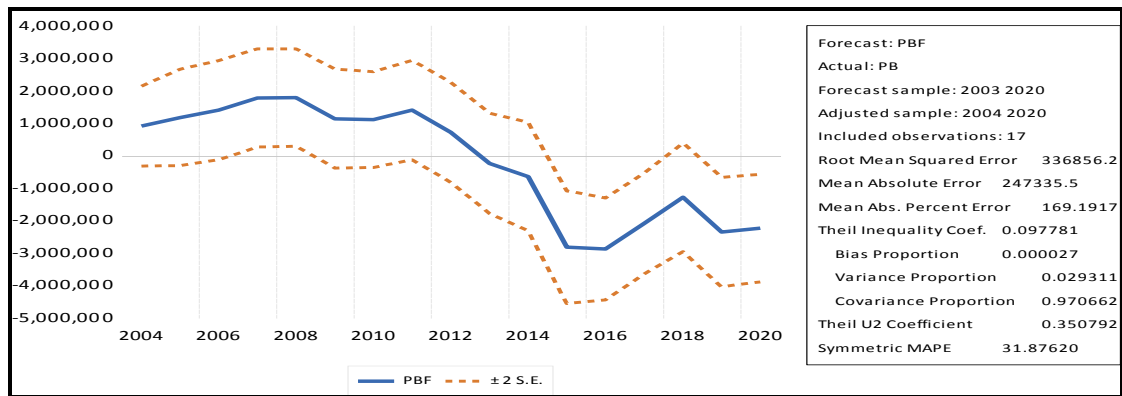


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استنادا إلى النتائج الشكل (43) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.097781) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000027) وكانت تساوي الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.029311) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.970662) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف .

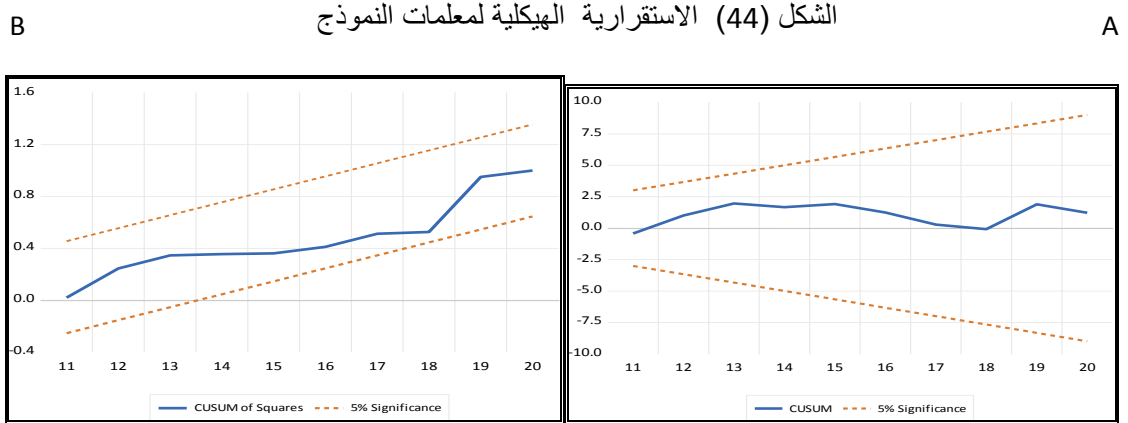
الشكل (43) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### و - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (4) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، اذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

### ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (53) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، (M1,M3) غير معنويان ، يظهر من معالمة الاجل القصير ليس لها اثر في ميزان المدفوعات ذلك ان المنهج النقدي غير فعال ذلك لان الفائض المتحقق الاقتصاد الجزئي غالبا ما يكون في القطاع الاستخراجي و الذي لا يتأثر بمتغيرات عرض النقد ، اما معلمة تصحيح الخطأ  $(CointEq(-1)^*)$  سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.463) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، وفق نتائج معالم الاجل الطويل فان عرض النقد (M1,M2,M3) غير معنوي في الاجل الطويل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

جدول (53) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M1)	0.087982	0.139024	0.632853	0.5410
D(M3)	-0.073435	0.103139	-0.712001	0.4927
CointEq(-1)*	-0.463772	0.066003	-7.026523	0.0000
LON				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.921531	0.697826	1.320574	0.2161
M2	1.496451	1.429809	1.046609	0.3199
M3	-2.297165	1.339193	-1.715336	0.1170
C	2167430.	912820.9	2.374431	0.0390

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## المبحث الثالث

قياس وتحليل علاقة عرض النقد وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

للمدة (2003-2020)

أولاً/ اختبار جذر الوحدة

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية . كما موضح في الجدول (54) نلاحظ ان جميع المتغيرات عدا الناتج المحلي الاجمالي استقرت عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بلا قاطع واتجاه عام ، عند مستوى معنوي (10%، 5%، 1%) اما الناتج المحلي الاجمالي فقد استقر عند الفرق الاول (قاطع و اتجاه عام ) و(بدون قاطع او اتجاه عام ) عند مستوى معنوي (5%) . بما ان بعض المتغيرات استقرت على المستوى والاخرى على الفرق الاول ، يمكن استخدام نموذج ARDL الانحدار لذاتي للإبطاءات الموزعة

جدول (54) اختبار جذر الوحدة العراق

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول							
	a intercept		b Trend and intercept		c NONE		a intercept		b Trend and intercept		C NONE			
	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	T المحتسبة	T الدرجة		
GDP	-1.96	-2.66	-1.31	-3.29	0.53	-1.60	-2.66	-2.67	**	-3.36	-3.27	**	-2.64	-1.96
UN	*		**		*									
INF	-4.90	-3.92	-4.27	-3.73	-1.86	-1.60								
Pb	-2.06	-2.68	-29.28	-4.80	-2.25	-1.96								
M1	**		***		*									
M2	-3.44	-3.05	-3.49	-3.29	-3.49	-2.70								
	-0.19	-2.66	-5.27	-4.80	1.31	-1.60								
	-0.32	-2.66	-4.23	-3.79	1.43	-1.60								

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

1- الناتج المحلي الاجمالي

$$(GDP) = F(M1, M2)$$

أ- تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بناء اختبار النموذج لدالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared =0.968865) وهذا يعني

ان المتغيرات المستقلة تفسر (96%) من التغير الحاصل في المتغير التابع اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.964571) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%)

جدول (55) نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الجمالي (GDP) العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.783952	0.100735	7.782289	0.0000
M1	-0.324124	0.205451	-1.577618	0.1255
M2	3.655492	1.023836	3.570387	0.0013
M2(-1)	-2.912663	0.974633	-2.988472	0.0057
C	6312519.	8167827.	0.772852	0.4459
R-squared	0.968865	Mean dependent var		1.84E+08
Adjusted R-squared	0.964571	S.D. dependent var		73549947
S.E. of regression	13843998	Akaike info criterion		35.85965
Sum squared resid	5.56E+15	Schwarz criterion		36.08412
Log likelihood	-604.6141	Hannan-Quinn criter.		35.93620
F-statistic	225.6104	Durbin-Watson stat		0.833321
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (56) ، اذ ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (5.320839) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى والتي بلغت (3.87) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، بذلك نرفض فرضية العدم .

جدول (56) اختبار الحدود العراق

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.320839	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### ج – الاختبارات التشخيصية

#### أ – اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (57) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (57) اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	0.441749	Prob. F(5,27)	0.8154
Obs*R-squared	2.495437	Prob. Chi-Square(5)	0.7772
Scaled explained SS	1.861215	Prob. Chi-Square(5)	0.8680

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ب – اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (58) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (58) اختبار الارتباط التسلسلي

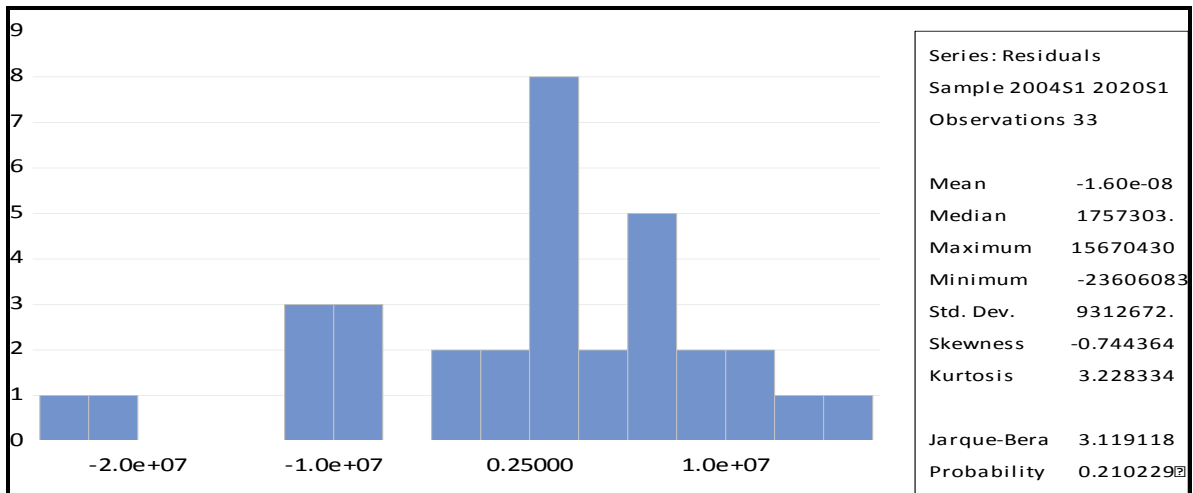
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.433698	Prob. F(2,25)	0.2574
Obs*R-squared	3.395512	Prob. Chi-Square(2)	0.1831

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## د- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

من الشكل الموضح انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera =3.119118) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (45) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

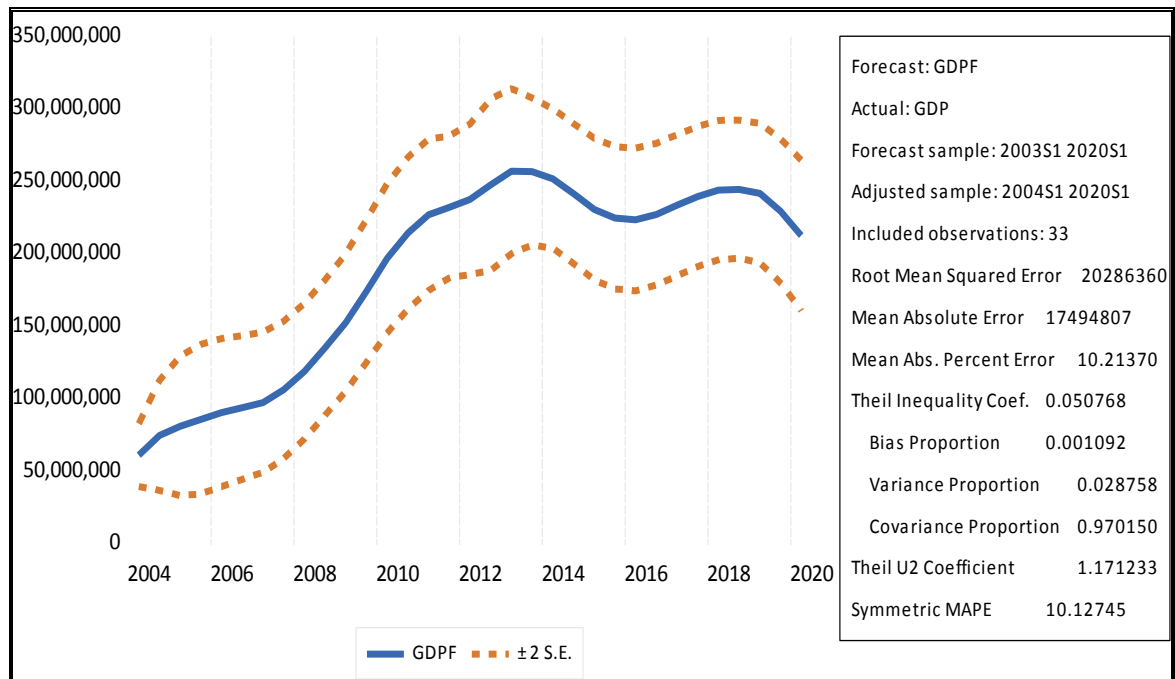


الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استناداً إلى النتائج الشكل (46) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدرها (0.050768) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.001092) وكانت تساوي الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.029311) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.970150) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف .

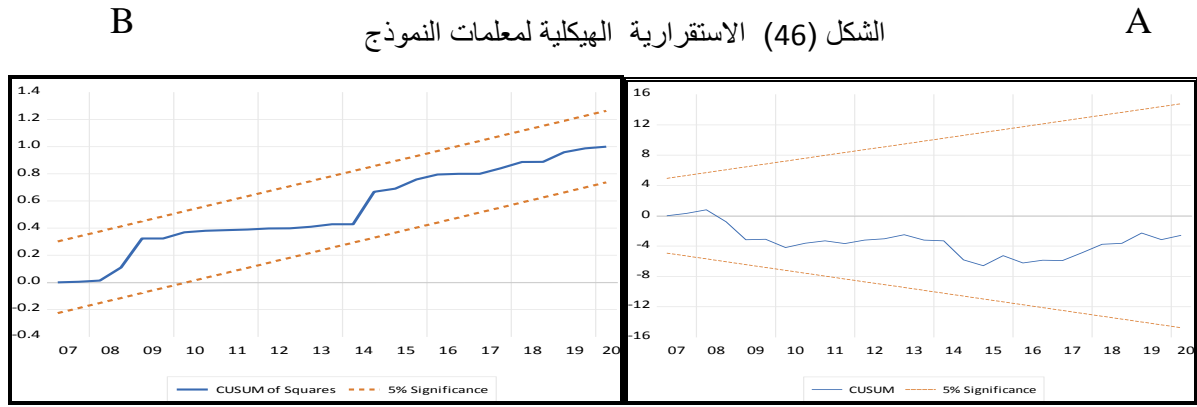
الشكل (46) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (46) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، اذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (59) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في الناتج المحلي لسنة سابقة له تأثير موجب بمقدار (0.654419) عند مستوى (1%) ، اما (M2) معنوية عند مستوى (1%) ولها تأثير بمقدار (2.534485)، اما معلمة تصحيح الخطأ  $(CointEq(-1)^*)$  سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.331828) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل في نفس المدة، اما العلاقة طويلة الاجل نلاحظ (M2) له تأثير معنوي موجب عند مستوى (1%) ، ذلك بسبب ان الاقتصاد بعيد جدا عن الاستخدام الكامل .

جدول (59) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.654419	0.116237	5.630059	0.0000
D(M2)	2.534485	0.558692	4.536467	0.0001
CointEq(-1)*	-0.331828	0.068236	-4.862939	0.0000
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-0.558350	0.466883	-1.195911	0.2421
M2	2.766299	0.407794	6.783563	0.0000
C	25437428	16988791	1.497306	0.1459

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12



## 2- دالة البطالة

## أ- تقدير دالة البطالة

$$(UN) = F(M1, M2)$$

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL تم تقدير لدالة البطالة (UN) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared =0.690236) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (69%) من التغير الحاصل في المتغير التابع اما قيمة (Adjusted R-squared =0.64984) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%)

جدول (60) نموذج ARDL لدالة البطالة (UN) العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	0.973189	0.166392	5.848764	0.0000
UN(-2)	-0.346405	0.152759	-2.267659	0.0313
M1	2.27E-09	2.72E-08	0.083643	0.9339
M2	-8.26E-09	2.53E-08	-0.327036	0.7461
C	6.305831	2.155441	2.925540	0.0067
R-squared	0.690236	Mean dependent var		15.99742
Adjusted R-squared	0.645984	S.D. dependent var		2.985996
S.E. of regression	1.776644	Akaike info criterion		4.126057
Sum squared resid	88.38103	Schwarz criterion		4.352801
Log likelihood	-63.07994	Hannan-Quinn criter.		4.202349
F-statistic	15.59787	Durbin-Watson stat		1.735091
Prob(F-statistic)	0.000001			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة البطالة في الجدول (61) ، اذ ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (4.111007) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى والتي بلغت (3.87) عند مستوى معنوي (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، بذلك نرفض فرضية العدم .

جدول (61) اختبار الحدود العراق

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.111007	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.01	5

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ج - الاختبارات التشخيصية

- اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (62) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (62) اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	2.137602	Prob. F(4,28)	0.1025
Obs*R-squared	7.719843	Prob. Chi-Square(4)	0.1024
Scaled explained SS	11.11770	Prob. Chi-Square(4)	0.0253

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (63) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي  
جدول (63) اختبار الارتباط التسلسلي

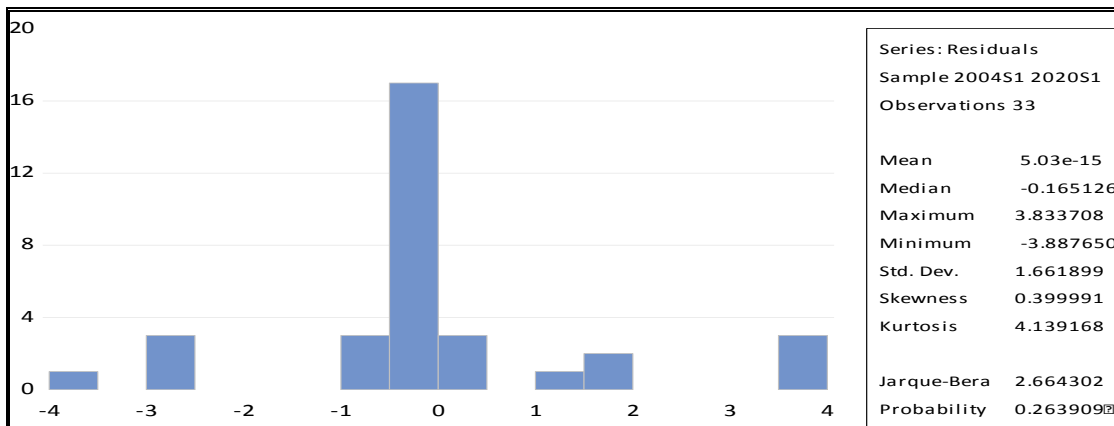
F-statistic	0.430135	Prob. F(1,27)	0.5175
Obs*R-squared	0.517476	Prob. Chi-Square(1)	0.4719

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## د - اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

يتضح من الشكل (48) انه يتبع التوزيع الطبيعي لان Jarque-bera= 2.664302 وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (48) التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

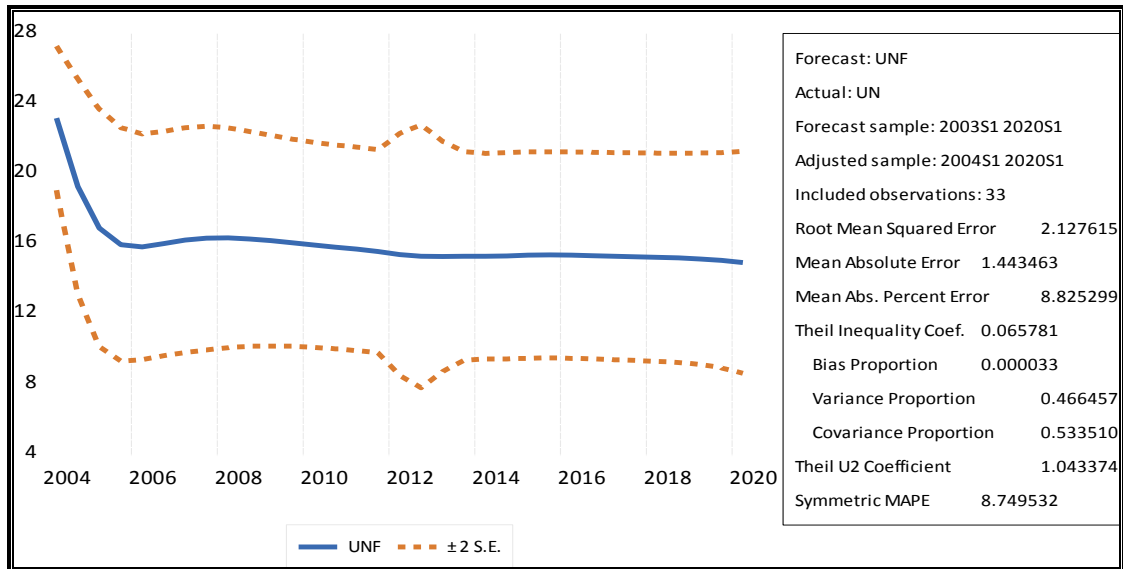


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى نتائج الشكل (49) ان نتائج معامل ثايل (t) مقدرها (0.065781) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000033) وكانت قريبة إلى الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.466457) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التغير (CP) (0.533510) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل لأغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (49) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

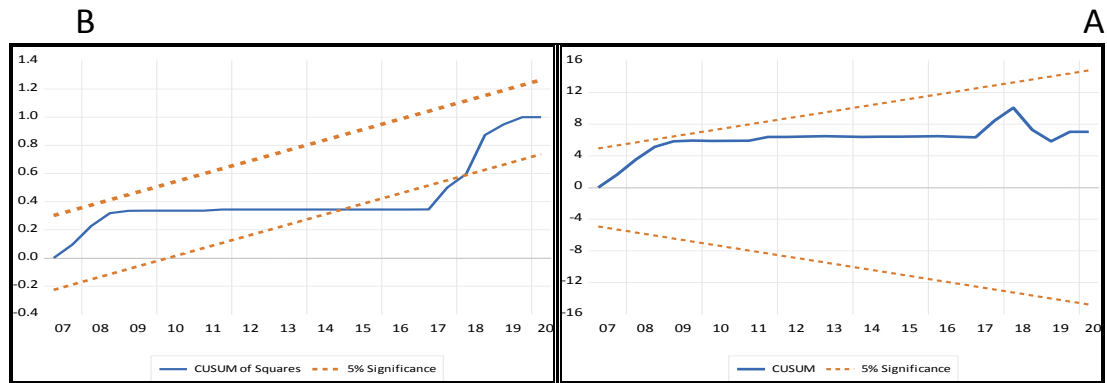


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (50) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، اذ يوضح الجزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح الجزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع خارج عمود القيم الحرجة ، أي بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج غير مستقرة عند مستوى معنوية (5%) .

الشكل (50) الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (64) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، ان فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في البطالة لسنة سابقة له تأثير بمقدار (0.346405) عند مستوى (5%)، نلاحظ عدم ظهور تأثير عرض النقد (M1, M2) على البطالة ، ، اما معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)\*) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.373216) من الاخطاء تصحح في نفس المدة ، اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ ان عرض النقد (M1, M2) ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل

جدول (64) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.346405	0.135894	2.549077	0.0166
CointEq(-1)*	-0.373216	0.087469	-4.266836	0.0002
ARDL Long Run Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-2.08E-08	7.12E-08	-0.291931	0.7725
M2	-2.54E-09	6.66E-08	-0.038190	0.9698
C	16.92787	2.314048	7.315264	0.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## 3- دالة التضخم

## أ- تقدير دالة التضخم

$$INF = F(M1, M2)$$

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL تم تقديرية لدالة التضخم (INF) من الواضح الجدول (65) ان القدرة التفسيرية للمتغيرات مستقلة هي (R-squared = 0.956928) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (95%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، اما قيمة (Adjusted R-squared = 0.950775) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%).

جدول (65) نموذج ARDL لدالة التضخم (INF) العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.540418	0.113921	13.52182	0.0000
INF(-2)	-0.823308	0.118626	-6.940393	0.0000
M1	1.80E-08	4.66E-08	0.385787	0.7026
M2	-1.32E-07	5.17E-08	-2.549516	0.0165
C	5.400560	1.518676	3.556098	0.0014
R-squared	0.956928	Mean dependent var		5.106439
Adjusted R-squared	0.950775	S.D. dependent var		8.222593
S.E. of regression	1.824323	Akaike info criterion		4.179022
Sum squared resid	93.18834	Schwarz criterion		4.405766
Log likelihood	-63.95387	Hannan-Quinn criter.		4.255315
F-statistic	155.5190	Durbin-Watson stat		2.025422
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة البطالة في الجدول (66) ، اذ ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (4.418379) اكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى والتي بالغت (3.623) عند مستوى معنوي (10%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات ، بذلك نرفض فرضية العدم .

جدول (66) اختبار الحدود العراق

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.418379	10%	2.845	3.623
K	2	5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

## ج- الاختبارات التشخيصية

## - اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (67) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (67) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.907390	Prob. F(1,30)	0.3484
Obs*R-squared	0.939467	Prob. Chi-Square(1)	0.3324

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من الجدول (68) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (68) اختبار الارتباط التسلسلي

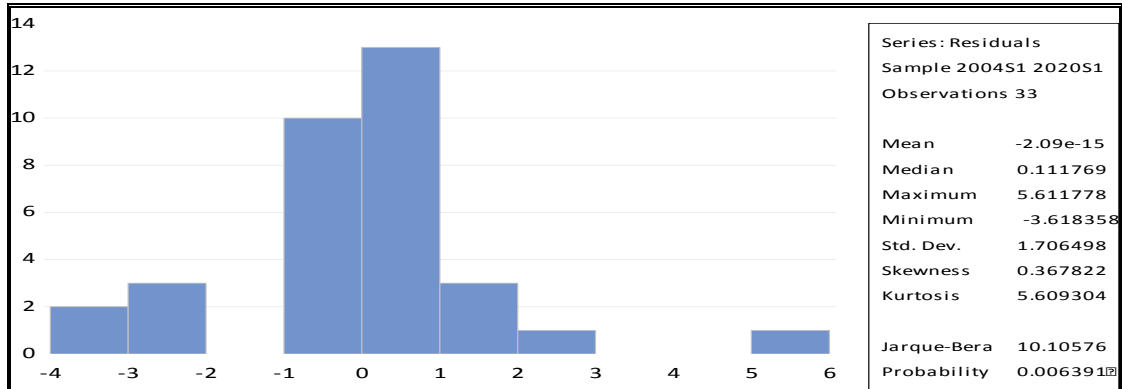
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.094861	Prob. F(2,26)	0.9098
Obs*R-squared	0.239057	Prob. Chi-Square(2)	0.8873

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

د - اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

يتضح من الشكل (51) انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera = 10.10576) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (51) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

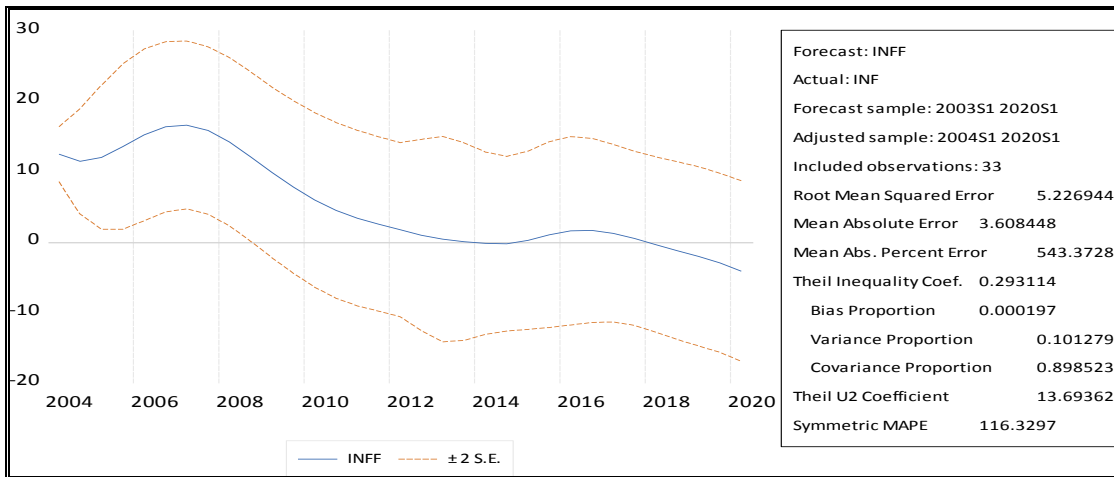


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

هـ اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى نتائج الشكل (52) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.296844) وهي اقل من الواحد الصحيح ، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.000197) وكانت قريبة إلى الصفر ، ام قيمة التباين (VP) (0.101279) وهي قريبة إلى الصفر ، في حين بلغت نسبة التباين (CP) (0.898523) وهي اقرب من الواحد ، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل لأغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها .

الشكل (52) اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطاء

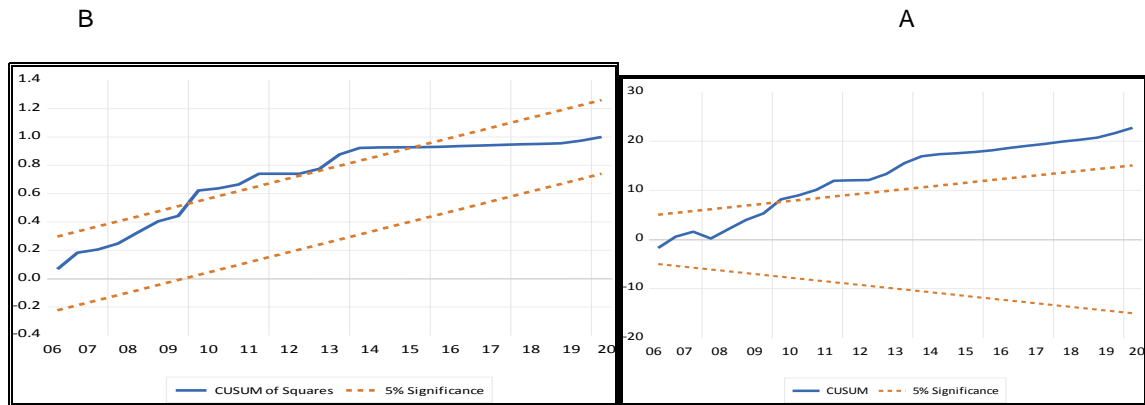


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (53) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح جزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع خارج عمود القيم الحرجة ، أي ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح جزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان قد خارج عمود القيم الحرجة عند مستوى معنوي (5%) ،

الشكل (53) الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

### ز- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (69) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ ، ان فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في التضخم لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة له تأثير بمقدار (0.823308) على التضخم في

السنة الحالية وهو مطابق للنظرية الاقتصادية عند مستوى (1%) ، اما معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-) (1)\* سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.282890) من الاخطاء تصحح في نفس المدة ، اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ ان عرض النقد (M1,M2) ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل

جدول (69) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ والاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.823308	0.109072	7.548317	0.0000
CointEq(-1)*	-0.282890	0.063952	-4.423472	0.0001
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-1.76E-08	7.23E-07	-0.024377	0.9807
M2	-1.63E-07	6.71E-07	-0.243377	0.8094
C	13.94990	31.14220	0.447942	0.6574

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12

#### 4- دالة ميزان المدفوعات

$$(pb) = F(M1, M2)$$

أ- تقدير دالة ميزان المدفوعات

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL تم تقدير لدالة ميزان المدفوعات (pb) من الواضح ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared =0.837130) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (83%) من التغير الحاصل في المتغير التابع اما قيمة (Adjusted R-squared =0.806969) ، وحسب الاختبار (F) يتضح ان النموذج معنوي عند المستوى (1%)

جدول (70) نموذج ARDL لدالة ميزان المدفوعات (pb) العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PB(-1)	1.204154	0.159010	7.572808	0.0000
PB(-2)	-0.444541	0.136082	-3.266726	0.0030
M1	-0.058030	0.085056	-0.682262	0.5009
M1(-1)	0.121010	0.083892	1.442447	0.1607
M2	-0.099153	0.071113	-1.394293	0.1746
C	3995914.	2116579.	1.887912	0.0698
R-squared	0.837130	Mean dependent var		2281082.
Adjusted R-squared	0.806969	S.D. dependent var		10460810
S.E. of regression	4595985.	Akaike info criterion		33.68223
Sum squared resid	5.70E+14	Schwarz criterion		33.95432
Log likelihood	-549.7568	Hannan-Quinn criter.		33.77378
F-statistic	27.75533	Durbin-Watson stat		1.724833
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12



## ب- اختبار الحدود

توضح النتائج اختبار الحدود لنموذج دالة ميزان المدفوعات في الجدول (71)، اذ ان قيمة (F-) statistic المحتسبة (3.303939) اصغر من قيمة (F) الجدولية العظمى والتي بلغت (3.62) واكبر من الصغرى الي بلغت (2.8) عند مستوى معنوي (10%) وهذا يعني ان القرار غير حاسم لذلك هناك علاقة طويلة الاجل .

جدول (71) اختبار الحدود العراق

Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.303939	10%	2.845	3.623
K	2	5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## ج - الاختبارات التشخيصية

- اختبار عدم ثبات التباين

نلاحظ من الجدول (72) ان قيمة احتمال (F-statistic) وقيمة احتمال (Chi-Square) اكبر من (5%) ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول(72) اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	1.560485	Prob. F(5,27)	0.2049
Obs*R-squared	7.398336	Prob. Chi-Square(5)	0.1927
Scaled explained SS	7.949679	Prob. Chi-Square(5)	0.1590

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

- اختبار مضروب لاكرانج لارتباط التسلسلي بين البواقي Serial correlation LM Test

نلاحظ من الجدول (73) ان قيمة (F) المحتسبة وقيمة (Chi-Square) معنويتان عند مستوى (5%) وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (73) اختبار الارتباط التسلسلي

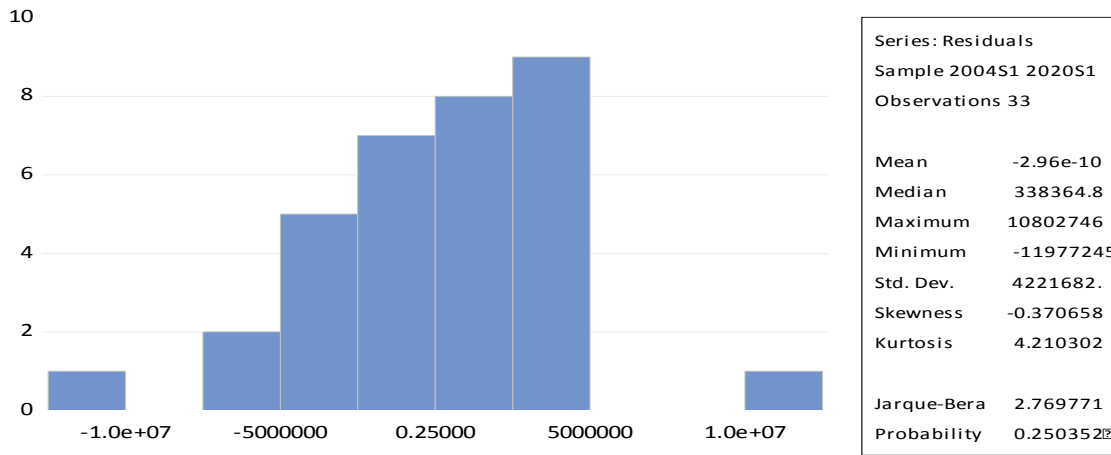
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.349291	Prob. F(1,26)	0.2560
Obs*R-squared	1.628072	Prob. Chi-Square(1)	0.2020

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

## 4 – اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية

يتضح من الشكل (54) انه يتبع التوزيع الطبيعي لان (Jarque-Bera = 2.769771) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

شكل (54) التوزيع الطبيعي لأخطأ العشوائية

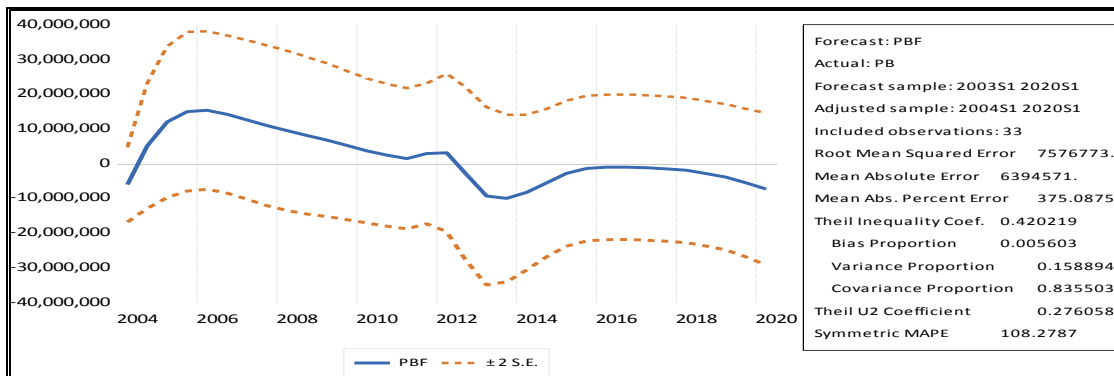


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## 5- اختبار الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطاء

استنادا إلى نتائج الشكل (55) ان نتائج معامل تايل (t) مقدرها (0.420219) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين قيمة نسبة التحيز (BP) (0.005603) وكانت قريبة إلى الصفر، ام قيمة التباين (VP) (0.158894) وهي قريبة إلى الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.835503) وهي اقرب من الواحد، مما يعني النموذج يتمتع بقدر عالية على التنبؤ، اذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج للتنبؤ بالمستقبل لأغراض التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الاهداف المخطط لها.

الشكل (55) اختبار الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطاء

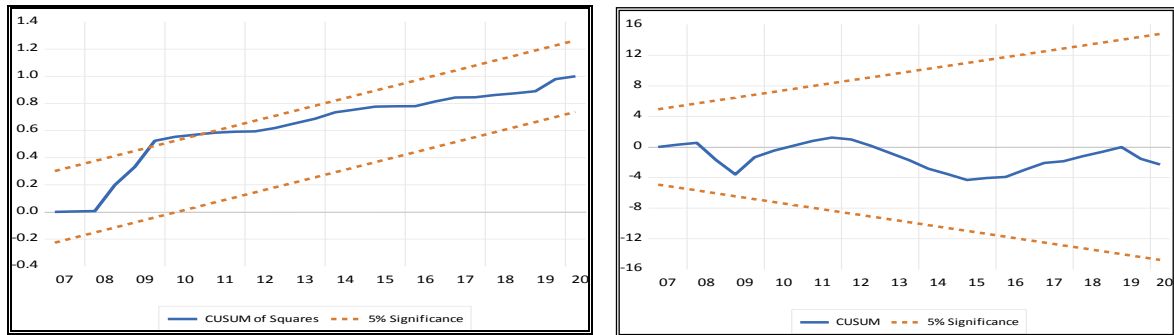


الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## 6- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

يوضح الشكل البياني (56) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري (CUSUM TEST) و (CUSUM OF Squares TEST) ، إذ يوضح جزء (A) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة ، أي ان المعاملات المقدره مستقرة عند مستوى معنوي (5%) ، في حين يوضح جزء (B) من الشكل البياني بان مجموع تراكم مربعات البواقي كان قد خارج عمود القيم الحرجة عند مستوى معنوي (5%)

الشكل (56) الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views12).

## 7- تقديرات معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ و الاجل الطويل

يوضح الجدول (74) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ، فيما يخص معالم الاجل القصير ، ان التغير في ميزان المدفوعات لسنة سابقة له تأثير موجب بمقدار (0.444541) عند مستوى (1%) ، اما (M1) ليس لها اثر معنوي في ميزان المدفوعات ذلك لان الفائض او العجز يعتمد على الصادرات النفطية مع تراجع دور واهمية الصادرات الاخرى وذلك لان المنهج النقدي لا يساهم في صحيح الاختلال في ميزان المدفوعات اما معلمة تصحيح الخطأ (\*CointEq(-1)) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي بمعنى ان (-0.24087) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل في نفس المدة، اما العلاقة طويلة الاجل نلاحظ (M1,M2) ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل

جدول (74) معالم الاجل القصير و نموذج تصحيح الخطأ والجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	0.444541	0.118579	3.748910	0.0009
D(M1)	-0.058030	0.067678	-0.857454	0.3987
CointEq(-1)*	-0.240387	0.062732	-3.831994	0.0007
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.261992	0.373211	0.701992	0.4887
M2	-0.412471	0.345158	-1.195020	0.2425

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views12.

الاستنتاجات و التوصيات

## اولا : استنتاجات الجانب التحليل النظري

- 1- ان عرض النقد يعتبر شريان الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الدور التي تلعبه كمية النقود في تسوية المدفوعات المحلية والاجنبية لذا يتوجب على السلطة النقدية التحكم في عرض النقد بما يناسب اقتصاد البلد ، وذلك لان عرض النقد يعد من اهم العوامل المؤثرة في الاقتصاديات الحديثة ولأنه عامل مؤثر في الاستقرار الاقتصادي وله انعكاسات ايجابية كثيرة على المؤشرات الاقتصادية المختلفة .
- 2- يتضح من خلال الجانب التحليلي عدم استقرار العرض النقدي وتذبذبه خلال مدة الدراسة بسبب الوضع الامني وهروب رؤوس الاموال الاجنبية و المحلية وعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم ، وتضرر البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية ، والفساد الاداري والمالي كلها اسباب ساعدت على عدم الاستقرار الاقتصادي.
- 3- لقد انتهجت الحكومة العراقية و الجزائرية سياسة مالية توسعية بهدف امتصاص البطالة ، لكن ضعف اداء الاقتصاد وزيادة السكان العالية في تلك المدة تسببت بارتفاع معدلات البطالة .
- 4- ان قيام السلطات النقدية باتباع سياسة توسعية أي زيادة عرض النقد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يجعل الموجودات المحلية اقل جاذبية من الاجنبية لذا يقل الطلب على العملة المحلية .
- 5- ان سبب زيادة المعروض النقدي يرجع اتباع سياسة توسعية من اجل تنشيط النشاط الاقتصادي ويحقق معدلات نمو عالية وتخفيض نسبة البطالة.
- 6- ان زيادة عرض النقد تصب مباشرة في معدلات التضخم فأى تأثير في عرض النقد سينعكس في معدلات التضخم سلبياً أو إيجاباً .
- 7- نلاحظ هنالك استقرار نسبي في العرض النقدي للاقتصاد الاماراتي وذلك بسبب استقرار الاوضاع الامنية فيها .

## ثانيا : استنتاجات الجانب القياسي :

- 1- تم اجراء الاختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسي يتضح استقرار سلسلة عند مستوى و الفرق الاول .
- 2- هنالك علاقة نسبية قصيرة الاجل لنتاج المحلي الإجمالي في (الامارات العربية المتحدة) ، لا يوجد علاقة طويلة الاجل، وهو ما يؤكد النظرية الاقتصادية التي تنص على ان عرض النقد في الاجل الطويل ليس له تأثير.
- 3- ان زيادة وحدة واحدة من (M1) تؤدي إلى زيادة التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .
- 4- ان التغير في الناتج المحلي الاجمالي في (الجزائر) لسنة السابقة له تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية ، زيادة عرض النقد (M1) له تأثير موجب في الأجل القصير. أن كل من (M1) و (M2) ليس لها تأثير معنوي طويل الأجل في الناتج المحلي الجمالي ، وذلك بسبب ان جزء كبير من الناتج يعتمد على الصادرات النفطية .
- 5- نتائج معالم الأجل الطويل ، اذ ظهور عرض النقد (M3, M2, M1) لها تأثير على التضخم في الأجل الطويل، وهذا ما يشرح فرضية التكامل المشترك التي تفترض وجود

علاقة توازنه في الأجل الطويل، كما تظهر هذه النتيجة علاقة موجبة بين معدل التضخم و المتغيرات مؤشر الإفراط النقدي .

6- فيما يخص معالم الأجل القصير ، نلاحظ عدم ظهور تأثير عرض النقد (M1, M2) على الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب ضعف فاعلية السياسة النقدية وأدواتها في التأثير على الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي .

### التوصيات

- 1- اعتماد المخطط الاقتصادي على قراءة مؤشرات الاستقرار وتحقيقها من خلال اتباع سياسة نقدية ملائمة يستطيع من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- 2- محاوله زيادة ثقة الافرار بالجهاز المصرفي من خلال تعاملهم بالأدوات المصرفية وزيادة ايداعهم لدى البنوك .
- 3- يجب تفعيل دور السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسات الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقد لأجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .
- 4- ضرورة تفعيل دور عرض النقد الواسع (M2) من قبل السلطة النقدية من اجل زيادة الوعي لدى الجمهور وتحفيزه على زيادة الودائع المصرفية الادخارية وتقليص نسبة العملة في التداول وزيادة الودائع الجارية .
- 5- محاولة التحكم في الكتلة النقدية من اجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة وكذلك من خلال السيطرة على معدلات الانفاق الحكومي .

المصادر

### الكتب العربية

- 1- اكلي ، جاردنر ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، الجزء 2، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1980
- 2- تودارو ، ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين ومحمود حامد، دار المريخ للنشر الرياض، 2006
- 3- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة و النشر المالي، طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، 2007.
- 4- الجنابي، هيل عجمي، ارسلان، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009
- 5- جوارثيني ، جيمس ، استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988
- 6- خريس ، جمال واخرون، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002
- 7- خلف، فليح حسن، النقود والبنوك " ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد ، الاردن ، الطبعة الاولى، 2006
- 8- خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية و المالية، شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت، 1982
- 9- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، البنوك و النقود، مطبعة دار الحكمة للطباعة و النشر الموصل، 1990.
- 10- الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، البنك المركزي والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2013.
- 11- رزق، ميردا زغلول، نقود وبنوك، جامعة بنها كلية التجارة، مصر، 2009.
- 12- سيجل، باري ترجمة عبد الله منصور، عبدالفتاح عبد الرحيم عبدالمجيد، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، دار المريخ للطباعة و النشر، المملكة العربية السعودية
- 13- الشبهاني، محمود عبيد صالح عليوي ، النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي- تجربة السودان انموذج ، دار للنشر و التوزيع، عمان ، 2016
- 14- الشمري، صادق راشد ، ادارة العمليات المصرفية - مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن)، 2014.
- 15- الشمري، ناظم محمد نوري، الشروف ، محمد موسى، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن)، ط2، 2003
- 16- طاقة، محمد طاقة واخرون ، اساسيات علم الاقتصاد- الجرائي و الكلي، اثناء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2008.
- 17- العايب، وليد ، بوخاري ، لطلو، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، الطبعة الاولى ، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013.
- 18- عبد الله، رائد عبد الخالق، المشهداني ، خالد احمد فرحان، "النقود والمصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2014
- 19- عبد الرحيم محمد ابراهيم، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2015،
- 20- العتيبي، ضرار ، واخرون ، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2018.



- 21- عزبي، الاخضر ابو علاء ، الواقعية النقدية في بلد بترولي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الاردن،2014.
- 22- العيساوي ، عبد الكريم جابر، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- 23- علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار سعد الدين، النقود و المصارف و الاسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر و توزيع، عمان، 2004
- 24- الغالبي، عبد الحسين جليل ، الاعرجي ،كاظم سعد، اساسيات النقود و البنوك ، الطبعة الاولى ،العراق- النجف، 2016 .
- 25- الغالبي، عبد الحسين جليل ، الاعرجي، كاظم سعد، النقود و البنوك –النقود-البنوك التجارية- البنوك المركزية العملة و الجهاز المصرفي في دول الخليج، ط1، دار الكتاب الجامعي ، الامارات، 2021
- 26- الغالبي ، عبد الحسين جليل ، واخرون ، النظرية والسياسة النقدية ، ط1، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية،2022
- 27- القرشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، الاثراء للنشر و التوزيع، الاردن، 2009.
- 28- القرشي، محمد صالح تركي، الشمري، ناظم محمد نوري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة و النشر ، العراق (موصل)،1993
- 29- كامل ،سي محمد ، مدخل إلى الاقتصاد الدولي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010.
- 30- كنعان، علي النقود و المصارف و السياسة النقدية ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- 31- ماير، توماس ، واخرون ، النقود و البنوك و الاقتصاد ،ترجمة اليسد أحمد عبد الخالق ، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض،2002
- 32- معلقة، حالوب كاظم ، الاقتصاد الكلي – في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار أمل الجديد للطباعة و النشر و التوزيع، سورية (دمشق)، ط1 ، ص221
- 33- هاوس ،سامو يلسون نورد ، علم الاقتصاد، ط1 ، بيروت، 2006
- 34- الوادي محمود حسين ، واخرون، الاقتصاد الكلي ، ط2 ، دار المسير للنشر و لتوزيع ، عمان ، 2010،
- 35- الوادي ،محمود، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 36- الوادي ، محمود حسين ، واخرون ، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2007
- 37- الوزني ، خالد واصف ، الرفاعي، حسين احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009

### البحوث والمجلات

- 1- بخيت ، حيدر نعمة، فريق جياذ مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1997-2009، جامعة الكوفة ، كلية الادارة و الاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 25، 2012.

- 2- داود ، سمير سهام، اثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي ، مجلة الاقتصاد والادارية و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 19، العدد 70، 2013
- 3- الشاذلي ،أحمد شفيق، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، أبوظبي ، العدد 39، 2017.
- 4- صالح ، عدنان مناتي ،عرض النقود واثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2013، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة دنانير، مجلد 26، العدد 7، 2017.
- 5- طه ، رانيا رعد ، التضخم اسبابه اثاره وسبل معالجة ، صندوق النقد العربي ، العدد 18، 2021 .
- 6- عميرة ، محمد سعد ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، 2002
- 7- الغالبي ، عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد(2)، العدد(12)، 2008.
- 8- مولاي ابو علاء ، محمد سفير ، اثر البطالة و التشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 8 سنة 2018

### رسائل و الاطاريح

- 1- احمد بوفنش ، فريد بورجول، اثر التغيرات في كمية النقود على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2022
- 2- بابا عبد القادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، بشار ، 25-26 ابريل 2006
- 3- بشرى لزامي ، مجناح عبيير ، دراسة اثر التغير في عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2000- 2020) ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف -المسيلة، 2022
- 4- بلعائش ميادة ، اثر الصيرفة النقدية دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة ، جامعة محمد خضير ،بسكرة ،-2015 2014
- 5- دوحى سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتورا في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، 2014\_ 2015
- 6- سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول النقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2006.

1. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2004 .
2. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2006
3. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007
4. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008
5. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2010
6. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2011
7. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2014.
8. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2015
9. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2016.
10. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2018.
11. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2019.
12. المصرف الامارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020.
13. وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية و الاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة 2010-2005
14. البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي 2005
15. البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي 2010
16. البنك الجزائري المركزي ، التقرير السنوي 2015
17. البنك الجزائر ، التطورات الاقتصادية و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2016
18. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004
19. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005
20. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009
21. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011
22. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013
23. البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014
24. البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2016
25. البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2017
26. البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء و الابحاث التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2019

- 1- صندوق النقد العربي  
[https://www.amf.org.ae/ar/arabic\\_economic\\_database](https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)
- 2- بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، الاحصائيات النقدية و المالية ، على الموقع ،  
[www.bank- of-alfera.dz](http://www.bank-of-alfera.dz)
- 3- البنك الدولي ، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ،  
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc>
- 4- الجزائر وزارة المالية ، مديرية التوقعات و السياسات ،تقارير وزارة المالية متاح على  
الموقع الالكتروني <http://www.mf.gov.dz>
- 5- البنك المركزي العراقي، بيانات على شبكة المعلومات الدولية ،  
<https://cbi.iq/news/section/67/>

## المصادر الاجنبية

- 1- Ackley, Gardner, Macro Economics : theory and policy, ( CollMacmillan Publishers ) , London, 1978
- 2-Alan Isaacs, A dictionary of finance and banking, published by oxford university press, New york, fourth edi on, 2008
- 3- Andree &Others: Monitoring & forecasting Annual Public Deficit Every Month : The Case of France, Empirical Economic S 34,2008
- 4- Andrew. B&Ben.S. Bernanke, Macroeconomics,Fifth Edition, Published By Dorling Kindersley (india), 2009
- 5- Arthur O. Sullivan and others, Economics principles, Applications, and tools, 6thEd, pearson , New York. 2010
- 6- Benjamin adegbola and others , Monetary theory and Policy, national open university , Nigeria, p:86, available on : [h p://nouedu.net /sites/default/ ley/2017](http://nouedu.net/sites/default/ley/2017).
- 7-Broadus, Transparncy, in the practice of Monetary policy, Federal Resve Bank of Richmond Economic quartery,V.82, No, 3, USA, 2001
- 8- Campbell R. Mcconnell and Stanley L.Brue, Economics Principles, problems and policies , 15th Ed, McGraw Hill. New York, 2002
- 9-Carl E. walsh, Money Theory &Policy, United States of America, third edi on, 2010
- 10- Carlo Favero & Francesco Giavazzi: Debt & the Effectc of Fiscal Policy , The Federal Reserve Bank of Boston For It Hospitality while While This Paper Was Completed, February 2008.
- 11- Central bank of Trinidad and Tobago , public Education Pamphet Series No.2, July 2006 .

- 12- Charles siegel, the end of economic growth , published by the preservation Institute , Berkeley k 2006.
- 13- charles s.morris ,gorden H.sello, Bank lendikng and monetary policy : evidence on accredit federal reserve bank of Kansas city ,
- 14- David Byrne and Eric Strobl ."Defining Unemployment in Developing Countries, the Case of Trinidad and Tobago" Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, NO.01/09/ May 2001
- 15- David C.Colander : Economics, Sixth Edition, Published By Mc Grow- Hill Companies , American New York, 2006.
- 16- ESCWA, exploratory study and approach to the social impact of structural adjustmentpolicies, united nation New york, 1997.
- 17 - Falah Hasan thwain,Ahmed abduzahdan hamdan, money supply – endogenous or exogenous variable ? with reference to Iraq, journal banks & bank system, vol 12, issue04, 2017.
- 18- Frederic S. Mishkin, the economics of money-Banking and Financial Markets, united states of America , seventh edi on , 2004.
- 19- G.W.Evans and G.Ramey, Adaptive Expctation. Under parameterization and the Lucas critique. Journal of Monetary Economics, vol.53
- 20- Gormes, Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financoal stability in Turkey, Historical perspective, central bank of turkey, turkey , 2009
- 21- Homi Kharas & Deepak Mishra, Fiscal Policy, Hidden Deficits , and Currency Crises, International Monetary Fund, working Paper Wp/98/130, Washington, D.C, 1997.
- 22- IMF, staff country reports, Iceland : selected issues and statistical Appendix, Washington ,D.C,2001.
- 23- International Monetary Fund, Balance of payments Textbook, Washington, USA, 1996.
- 24- J.Bradford DeLong & Martha L. Olney : Macroeconomics, Second Edition, McGraw- Hill Irwin, Americas New York, NY, 10020, 2006.
- 25- Jacqueline Murray Brux : Economic Issues and Policy, Fifth Edition, South-westem Cengage Learning, 2011.
- 26- Jafar Haghghat, endogenous and exogenous money: an empirical investigation from Iran journal of accounting – nance and economics, vol 1, no 1,2011.
- 27- Jon,H.G , Essays in monetary Economics , George Allen and unwin , Ltd , London , 1969.
- 28- Kavita vats & others, a textbook of macroeconomics for class XII, India, First edition, 2014.
- 29- Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of macroeconmic policy , University, of Hull, UK, September, 2005.
- 30- Kishore G. Kullkarni: the Budget Deficit & Macroeconomic Performance , Association For Asian Studies, The Journal of Asian Studies, Vol . 4, 2010.

- 31- Kishore G. Kullkarni: the Budget Deficit & Macroeconomic Performance , Association For Asian Studies, The Journal of Asian Studies, Vol . 4, 2010
- 32- Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom, submit in line with the Stability and Growth Pact, Reserve U.K.December 2001.
- 33- Mary Murphy, Deirdre Quinlan, Economics and Poverty –the links, First Edition , Combat poverty Agency, Dublin, 2007.
- 34- Murray N. Rothbard, Austrian Definitions of the Supply of Money, From New Directions in Austrian Economics, edited with introduction by Louis M. Spadaro. Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeel.
- 35- Ne.the somasherar, development and environmental economics, published by. K Gupta for new age interna onal (p), Ltd, printed in India, 2003.
- 36- Roger A. Arnolod, Macroeconomics, Thomson higher education, printed in the united states of America, eighth edi on,2008.
- 37- Robert J . Carbaugh, International economics (10th edition), Central Washington University, 2005.
- 38- Roger A. Arnolod, Macroeconomics, Thomson higher education, printed in the united states of America, eighth edi on,2008.
- 39- Sabri Nayan & others, post Keynesian endogeneity of money supply : panel evidenece, interntional conference on economics & business research – procedia economics & finance, available online, 2013
- 40- Steven Husted & Michael Melvin: Intenational Economics, Eighth Edition, Addison-Wesley Is An Imprint of Pearson, ny ,USA, 2010.
- 41- The Transmission Mechanism of Monetary Policy , The The Monetary Policy Committee, Bank of England ,
- 42- Thomas f , Cargill & other, Financial policy & central banking in japan, printed in the united states of America , London, England, 2000
- 43- Thomas I palley , Milton friedman s economics and political economy : an old Keynesian critique critique, Oxford University press, forthcoming.U.K, 2015
- 44- Thomas A.Pugel : Internatinal Economics, Thirteenth Edition , Mc Graw – Hill Irwin Americas ,New York , Ny, 10020,2007
- 45- Varian . Hal R. microeconomic Analysis (third ed) new york. (1992)
- 46- Why pricestability, Central bank of Iceland, Accessed on September, 11, Iceland 2008.

## Abstract

The research aims to study the effect of money supply on the economic stability of selected countries, with a special reference to Iraq. The money supply is one of the two sides of the monetary balance that forms the demand for money, and the other side is one of the main monetary variables that have been focused on in monetary theory. The study and analysis of the money supply acquires special importance. Whether in the economies of developed or developing countries, because of its importance in directing monetary policy to achieve economic stability, and participation in drawing monetary policy for the long term and determining the rate of growth of the money supply in a manner that is commensurate with indicators of economic stability .

The research aims to analyze the effect of money supply on some indicators of economic stability in the selected countries (UAE, Algeria, Iraq) and to determine the effect of money supply on indicators (Gross Domestic Product, unemployment, inflation, balance of payments) for the period (2003-2020), and the standard model was built according to Annual data using the (Eviews12) program, which is a test for detecting the stability of time series of variables using the extended Dickie-Fowler test. The limits test was also used for the co-integration test based on the autoregressive distributed time decelerator (ARDL) model to measure the short and long-term relationship between variables .

In this research, it was concluded that there is a relationship between the money supply and the gross domestic product of each of the United Arab Emirates, Algeria and Iraq in the short term, and it is a direct relationship. As for inflation, there was a causal relationship between the money supply. As for the balance of payments in the three countries, there is no effect of the money supply on the balance of payments in the short term. Iraqi that was caused by the excessive expansion of the money supply .

**Republic of Iraq**

**Ministry of Higher Education and Scientific  
Research**

**Karbala University**

**College of Administration and Economics**

**Department of Economics**

**Graduate Studies**



**The effect of money supply on economic stability in selected  
countries, with particular reference to Iraq**

**Thesis submitted to the Council of the College of  
Administration and Economics / University of Karbala as  
part of the requirements for obtaining a master's degree in  
economic sciences**

**By the student**

**Haider Sahib Saleh Al-Karawi**

**Supervised by**

**Assistant Professor Dr**

**Kazem Saad Abdul Reda Al-Araji**

**2023 AD**

**1444 AH**